الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

موقف ابن يعيش من الخلاف النحوي في كتابه شرح المفصّل
باب الأسماء أنموذجا

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: لغة وأدب عربي

التخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالب:
* عصمان نسيم

إشراف الأستاذ :
* عبد الحليم معزوز

السنة الجامعية: **2016/2015**

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وفي الحديث «لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُر النَّاسَ»

أمّا بعد:

فإنّي أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الكريم عبد الحليم معزوز، الذي كان مشرفًا عليّ فهذه المذّكرة، بل كان مشرفًا عليّ طوال السنوات الجامعية.

كذلك أتقدم بالشكر العظيم مع رحابة الصّدر وجلالة القدر إلى الوالدان.

كما أنّي أتقدم بفائق التوقير والاحترام إلى كل أساتذة اللغة العربية بجامة ميلة، وكذلك جميع الأصدقاء والأحبّة، خاصة الذين كان لهم إسهام وعون في إنجاز هذا البحث.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد، وعلى أله وصحبه أجمعين

مقدمة

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واتّبع هداه إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

يعدّ موضوع الخلاف النّحوي أحد الموضوعات التي نالت اهتمام العديد من النّحويّن إذ شغل فكرهم، وحاز صفحات عديدة من كتبهم، وأسال حبرا كثيرا من أقلامهم، بل إنّ بعضهم قد خصّه بمؤلفاتٍ مستقلّة، على نحو ما فعله ابن الأنباري في كتابه الإنصاف.

ولا يزال هذا الموضوع – موضوع الخلاف النحوي– محلّ عناية واهتمام المتأخرين خاصة، ممّن عُنوا بتدوين الدرس النّحوي والتأليف فيه، فلا تكاد تطالع كتابًا نحويًا إلّا وتجد صاحبه قد تطرّق فيه إلى مسائل الخلاف، وهو ما يكشف لنا عن الصّلة الوثيقة بين الدّرس النّحوي والخلاف الموجود فيه، وابن يعيش الموصلي قد كان أحد أولئك الأعلام المتأخرين الذين كانت لهم قدمٌ راسخةٌ وبصمة بارزة في هذا المجال، من خلال عمله الجليل الذي تجسّد في كتابه شرح المفصل، الذي عدّ من أجلِّ تصانيفه ومؤلّفاته، بل ومن أجلِّ ما كتب في النّحو جميعا، لذلك كان شوقي ضيف ينعته بأنّه دائرة معارف.

هذا الكتاب الذي كنت ولا أزال حفيا بشرحه، مولعا بأسلوبه، أرجع إليه كلما أشكل عليّ شيء في هذا العلم، فأجد فيه مطلبي وضالّتي المنشودة، إذ أنّ ابن يعيش قد عُنِي في كتابه هذا بالصّناعة النّحوية أيّما اعتناء، واهتمّ بها أيّما اهتمام، وجمع فيه أصول هذا العلم وفروعه من جميع جوانبه، وتمثّله تمثّلا منقطع النّظير.

ولمّا كانت رغبتي شديدة في النّحو، والتعمّق في جلائله، وكان ذلك لا يتمّ إلّا بمعرفة الخلاف النّحوي بين رجاله، ورأيت ابن يعيش قد شحن شرحه هذا بالعديد من المسائل الخلافية بين النحاة البصريّين والكوفيّين والمتأخرين، حتى إنه ليخيّل لقارئ هذا الكتاب أنّه كتاب في الخلاف النّحوي، فكان كتابه بذلك هو بغيتي ومقصدي، وموضوع الخلاف النّحوي مستقرّ عيني ومنتهى رغبتي، هذا وهناك دافع آخر من الأهمية بمكان، جعلني أكتب عند ابن يعيش وأختاره على من سواه، ألا وهو أسلوبه الجذّاب الذي انفرد به عن باقي الشرّاح

وطريقة عرضه لأصول هذا العلم وكيفية شرحه لمفرداته، شرحًا فاق به أقرانه الشارحين وأعيا به المتنافسين، فكان بذلك متوجّه أنظار العديد من الدّارسين.

ومن هنا وقع اختياري على دراسة الخلاف النّحوي في هذا الكتاب، فجاءت هذه الدراسة بعنوان: "موقف ابن يعيش من الخلاف النّحوي في كتابه شرح المفصل، باب الأسماء أنموذجا"، هادفا به إلى العيش في رحاب الدّرس النّحوي والكشف عن أسراره، ومبينا عن شخصية كبيرة في تاريخ النّحو العربي، طالما كثر الحديث حولها والكتابة عندها، إلّا أنّي لم أر بحثا كاملا في هذا الموضوع –موضوع الخلاف النّحوي– عند ابن يعيش، يُبان فيه عن منهجه في الخلاف وتوجيهه له، لذلك جاءت هذه الدراسة لتجيب لنا عن بعض الإشكالات والأسئلة التي قد تثار حول هذا الموضوع عند هذا العالم خصّيصًا، ومن بين تلك الإشكالات التي أطرحها وتحدد لنا الخطوط العريضة لهذه الدراسة، وتضع البحث في مساره نحو الهدف المنشود أقول:

– ما هو موقف ابن يعيش من الأدلّة الأصول؟

– ما هي أهمية شرح المفصّل في تاريخ النّحو؟ وما هي أهمّ الجهود النّحوية التي أودعها ابن يعيش وقدّمها للدرس النّحوي في كتابه هذا؟

– كيف كان توجيه ابن يعيش للخلاف النّحوي في الكتاب؟ أعني باب الأسماء خاصة الذي هو لبّ هذه الدراسة.

وقد قسّمت موضوع بحثي هذا إلى فصلين، تسبقهما مقدمة ومدخل، وتقفوهما خاتمة.

فأمّا التّمهيد فقد كان نبذة عن نشأة الخلاف النّحوي بين مدرسة البصرة والكوفة وأسبابه، وكذا الإشارة إلى بعض مظاهر الخلاف النّحوي بين المدرستين، وأعترف أنّ مساحة التّمهيد ليست كافية لبحث موضوع واسع كموضوع الخلاف النحوي، لذلك كنت عنونته بقولي: "نبذة عن نشأة الخلاف النّحوي".

أمّا الفصل الأول فقد كان بعنوان (ابن يعيش النحوي)، يعدّ بمثابة التّنظير والتّوطئة لهذه الدراسة، حوى ثلاثة مباحث مهمّة.

المبحث الأوّل للتعريف بابن يعيش وترجمة حياته، والمبحث الثاني كان دراسة تحليليّة لكتابه شرح المفصّل الذي هو مدوّنة بحثي، والمبحث الثالث الذي كان بعنوان جهود ابن يعيش النّحوية وانفراداته، فلقد سعيت فيه حثيثا إلى الكشف عن مدى إسهامات هذا العالم في تطوير الدرس النّحوي والوقوف على أبرز تلك الاجتهادات، فارتأيت أن يكون ذلك من خلال خمسة عناصر أساسيّة (موقفه من أدلة النّحو، وموقفه من المدارس النحويّة، وكذلك صاحب كتاب المفصّل "الزّمخشري"، وانفراداته النّحوية، ومذهبه النّحوي).

أمّا الفصل الثاني فقد مثّل الدراسة التّطبيقية لهذا البحث، عالجتُ فيه المسائل الخلافيّة في باب الأسماء، وأبنت فيه عن موقف ابن يعيش منها، والتي بلغت عشرين مسألة، مرتبة على ترتيب ابن يعيش في كتابه، انتصر فيها جميعًا لأصحابه البصريّين.

وأخيرا الخاتمة سجّلتُ فيها خلاصة البحث، وأهمّ النتائج التي توصلتُ إليها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعمد أساسًا إلى وصف المسألة النّحوية وعرض الأقوال فيها، وتحليل الآراء وردود كل فريق إلى الآخر، وتبيين موقف ابن يعيش من الخلاف، كما أُدلي في أغلب الأحايين عقب كل مسألة بدلوي مبرزًا فيها رأيي تعليقًا على ما اختاره ابن يعيش، مستندًا في ذلك إلى ما قاله النّحاة المحققون ولست بِدعًا فيما اخترته، كما استأنست بالمنهج التاريخي بدايةً في رصد نشأة الخلاف النحوي، وترجمة حياة ابن يعيش.

وقد اعتمدتُ في دراستي هذه على مصادر عديدة ومراجع، تنوعت بين القديم والحديث من أهمّها: كتاب الإنصاف لابن الأنباري، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وكذلك متن الألفية قد ساعدني كثيرا في توطئة المسائل وعرضها، ومن كتب المحدثين: كتاب الأصول لتمّام حسّان، ومدرسة الكوفة للدكتور المخزومي وغيرها.

غير أنّ هذه الدراسة لم تكن سهلة، فلقد واجهتني بعض الشواغل والصعوبات التي منها صعوبة الموضوع في حدّ ذاته، الناتجة عن صعوبة لغة الخلاف النّحوي، ذلك لأنّه أسلوب جدليٌّ يقوم على الأخذ والردّ والسؤال، والإجابة عن إجابة السؤال، وكذلك الإجمال في عرض بعض القضايا النّحوية الخلافية في شرح ابن يعيش، مما عسر عليّ فهمها حتى أتوجه إلى كتاب الإنصاف لرفع ذلك الغموض، أضف إلى ذلك استعمال ابن يعيش أحيانًا

لغة فلسفية معقّدةً ناتجة عن تأثره بعلم المنطق، كما صعب عليّ الحصول على بعض المصادر والمراجع حتى من عالم الإنترنيت، مما أخذ شيئا من وقتي وعائقا في إتمام البحث.

ولا يفوتني أن أقدّم غاية الشكر والتقدير لأستاذي الجليل عبد الحليم معزوز، الذي كان يتحّفني بتوجيهاته السّديدة، ونظراته الصّائبة.

وأخيرًا وختامًا القول إنّي أحمد الله حمدًا كثيرا طيبًا مباركًا فيه، على ما منّ وأنعم عليّ به من إنجاز هذا البحث وإتمامه، أحمده سبحانه وحده هو أهل الحمد والثّناء.

مدخل

نبذة عن نشأة الخلاف الندوي

نشأ النحو صغيرا كأيّ كائن في مدينة البصرة على يد أبي الأسود الدؤلي، وضع له الأسس والقواعد التي أوصله إليها فكره واهتدى إليها عقله، ثم توالت الجهود بعده تترا بين عالِم وآخر ومن جيل إلى جيل، حتى تمّت للنحو آلته، وشدّ صرحه، واستوى على سوقه في كتاب ضخم ألا وهو "كتاب سيبويه"، الذي أبدعه على غير مثال سابق، جمع فيه صاحبه أصول هذا العلم وفروعه، حتى بلغ بهم من شدة إعجابهم به وتعظيمهم له أن قال قائلهم: «من أراد أن يعمل كتابا في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستح» وكان هذا الأمر قد أخذ بقريحة مذهب فريق آخر يضاهي مذهب البصرة، فلم يكد يمضي قرن من الزّمن حتى أقام الكوفة نحواً يضاهي النحو البصريّ وينافسه، بانت معالمه في كتاب معاني القرآن للفرّاء.

وبعد هذه التوطئة اليسيرة، حريٌّ بي أن ألقى نظرة على أهمّ الأسباب والعوامل التي أدّت إلى الخلاف بين المدرستين – البصرة والكوفة – وكذلك دراسة بعض المظاهر التي مثّلت هذا الخلاف النحوي بينهما، وقبل ذلك أقول: ما هو مفهوم الخلاف النحوي لغة واصطلاحا؟

1- تعريف الخلاف النحوي

الخلاف لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور: الخلاف المضادّة، وقد خالفه مخالفةً وخلافًا، وتخالف الأمران واختلفا ولم يتّفقا، وكلُّ ما لم يتساو فقد تخالف واختلف[1].

النّحو: النون والحاء والواو كلمة تدلّ على قصد، ونحوت نحوه، ولذلك سمّي نحو الكلام لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلّم على حسب ما كانت العرب تتكلم به.[2]

اصطلاحا: يقول الجرجاني: «هو منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل».[3]

[1] ينظر جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تح: خالد رشيد القاضي، دار صبح، لبنان، ج11، ط1، 2006م، ص182.
[2] أبو الحسن أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مصر، ج5، (دت)، ص403.
[3] الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م، ص89.

ومن المعاني أو التعاريف السّابقة أقتبس فأقول: إنّ الخلاف النّحوي مصطلح أطلقه الباحثون على الخلاف الموجود بين النّحويين، سواء أكانوا من مدرسة واحدة أم كانوا من مدارس مختلفة، إلا أنّ المصطلح ارتبط أكثر بالنزاع الموجود بين مدرسة البصرة والكوفة كما هو المشهور، والمؤلفات التي ألفت في هذا المجال دليل على ذلك، ومن أشهرها: "كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري".

2- بداية الخلاف النّحوي

إنّ الخلاف النحّوي يرجع في أصله إلى البدايات الأولى لنشأة علم النحو وبتعبير آخر: إنّ الخلاف النحوي كان موجودًا بين أنصار المدرسة البصريّة نفسها قبل أن يكون بين البصرة والكوفة، وإنما قلت هذا لأنّ الباحثين استطاعوا أن يوجدوا دليلا يثبت هذا الذي ذهبنا إليه، فقد خالف سيبويه شيخه الخليل في بعض القضايا النحوية، والتي بلغت ست مسائل.[1]

وأكثر من ذلك، فإنّ بعضهم يذهب إلى أنّ الخلاف كان موجودًا قبل الشيخين أعني الخليل وسيبويه، كما ذهب إلى ذلك الدكتور أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام.[2]

إلّا أنّ صورة الخلاف النحوي بين رجال البصرة تجلت أكثر مع سيبويه وتلميذه الأخفش، هذا الأخير الذي خالف شيخه، بل عرف وذاع صيته بكثرة مخالفته لشيخه في كثير من المسائل، وعُجَّت كتب النحو بذكر آرائهما وأقوالهما، وهو الأمر الذي جعل الدكتور شوقي ضيف يذهب إلى أنّ خلافه هذا، كان أحد العوامل الأساسية في نشأة الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة، وفي ذلك يقول: «هو أكثر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، وفي رأينا هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعدّ، لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة ثم

[1] ينظر سليمان قدادة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، الأردن، ط1، 1990م، ص37.

[2] ينظر أحمد ضحى الإسلام، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، ج2، 1987م، ص207.

المدارس المتأخرة المختلفة، فإنّه كان ثاقب الذّهن حادّ الذكاء، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل وحمل ذلك عنه الكوفيّون ومضوا يتوسّعون فيه فتكونت مدرستهم».[1]

وهذا يعني لنا أنّ النّحو قد كمل ونضج على يد البصريّين قبل أن يظهر النحو الكوفيّ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، وكما هي إشارة الدكتور المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة فقال: «ومدرسة الكوفة النّحويّة حديثة العهد بالنشوء إذا ما قيست بمدرسة البصرة النحوية».[2]

وأنا الذي يعنيني هنا وأوجّه إليه قلمي خصوصا إنّما هو الكشف عن حقيقة العوامل والأسباب التي مهّدت الطريق إلى نشوء الخلاف بين المدرستين، ففي اعتقادي أنّ هناك بواعث أخرى تسبق هذا الذي أشار إليه شوقي ضيف، بدليل أنّ المناظرة التي بين سيبويه والكسائي حدثت قبل أن يلتقي الأخفش بالكسائي في بغداد كما يقول الأستاذ الطنطاوي.[3]

وعلى هذا التفصيل يكون الأخفش والمناظرات أو المناظرة التي سيأتي ذكرها، عاملان في تعميق الخلاف النحوي وليس في نشوئه، ومن جملة تلك العوامل التي فرشت الوطاء للخلاف أذكر:

– الخصومة السياسية والعلمية التي كانت بين البلدين والتي أثّرت على جوانب عديدة امتدّت إلى النحو واللغة، يقول أحمد أمين: «ويظهر أنّ هذه العصبيّة العلميّة بين المدرستين كانت مؤسّسةً على العصبية السياسية التي ظهرت بين البلدين»[4]، وينحو المنحى نفسه المخزومي ويصوّر لنا أوضاعا أخرى قريبة من ذلك فيقول: «وأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات، لأنّهم أكثر اختلاطا بالأجانب من أهل الكوفة، وأكثر حرّية في اعتناق المذاهب المختلفة».[5]

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط3، 1968م، ص95.
[2] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، تح: حسن بن محمد مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1958م، ص65.
[3] ينظرمحمد الطنطاوي، نشأة النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (دت)، ص105.
[4] أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج2، ص307.
[5] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص66.

فكلّ هذه المعطيات وأخرى شجّعت على وجود خلاف بين المدرستين وتباين منهج كل فرقة عن أختها، وبتعبير آخر نسبيّا أقول: لم تكن كلّ مدرسة حرّةً في اختيار منهجها بل وراءه عوامل أخرى.

كما لا ننسى عوامل أخرى يمكن إضافتها إلى ما ذكر منها:

– طبيعة البشر في حبّ الظهور وخلاف الآخر، وهذا ما حدث مع الكوفة فعلا، التي أقامت نحوا كوفيا على النحو الموجود، فأبقوا على الأصول وأضافوا إلى ذلك ما يميّزهم عن غيرهم وفي هذا يقول تمّام حسّان: «لقد اختار الكوفيّون طريق الأصالة والخلاف».[1]

وكذلك طبيعة اللغة العربية التي تتماز في بنائها بالطّواعية والمرونة، فسهّلت هي الأخرى على ظهور الخلاف النّحوي، بسبب التأويل والتخريج على حسب ما تحمله العبارة اللغوية من معان.

فكل هذه الأمور قد ساعدت على نشوء الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة، أدّى فيما بعد إلى ظهور مجالس ومناظرات بين الفريقين، تسبّبت هي الأخرى في احتدام الخلاف النحوي بينهما من جهة، وأسهمت في بناء الدرس النحوي من جهة أخرى، وأعني هنا خصوصا المناظرة التي جرت بين زعيمي النحو العربي "سيبويه إمام البصريين" "والكسائي إمام الكوفيين"، والتي استطاعت بدورها أن ترسم معالم النحو العربي في هذين المذهبين الكبيرين، ألا وهي المسألة المشهورة المعروفة "بالمسألة الزّنبورية".

وممّا هو جدير بالذكر هنا أن أعرض خلاصة هذه المناظرة حتّى نعرف من خلالها منهج كل فريق على حدة.

وحاصل ما ذكره أصحاب التراجم عن هذه المناظرة، أنّ سيبويه لمّا رحل إلى بغداد واجتمع بالكسائي في دار الرشيد، على مشهد ومحضر من الأمراء والملوك، فتناظرا واختلفا

[1] تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص40.

حول قول العرب: «كنت أظنُّ أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزّنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إيّاها»، وكان الكسائي هو الذي بدأ السؤال فقال له سيبويه: فإذا "هو هي" ولا يجوز النصب فقال الكسائي: العرب ترفع ذلك وتنصبه[1] ... إلخ

والشاهد واضح إذ أنّ سيبويه اعتمد على النّصّ المسموع المطّرد، والقرآن الكريم أكبر شاهد على ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه20] ومثلها آيات كثر، بينما الكسائي قاس الكلام على المطّرد والنادر معا، ومن هنا اتضحت المباينة بين المدرستين ومن هنا أيضا ازدادت حدّة الخلاف النحوي، واحتدمت المناظرات بين رجال البلدين التي كان لها بالغ التأثير في تطور الدرس النحوي.

3- مظاهر الخلاف النّحوي

وهكذا سبقت البصرة إلى حقل النّحو، وأظهرت هذه الصّناعة النحويّة كاملة، وصبغتها بصبغتها، ودوّنتها في كتبها كما هو صريحٌ في كتاب سيبويه، ولمّا جاء الكوفيّون وجدوا الطريق مطروقا أمامهم، فلم يكن لهم بدٌّ إلّا أن يختاروا أحد أمرين: أن يقبلوا كل ما جاءت به البصرة، أو يبقوا على تلك الأصول ويضيفوا إليها ما يميّزهم وهذا ما حدث فعلا.

ولعلّ أهمّ ما ميّز الكوفيّين عن البصريّين ثلاثة أمور كما نصّ على ذلك تمّام حسان.

1/ اتّساع الكوفيين في الرّواية، بحيث لا يتشدّدون في فهم الفصاحة كما تشدّد البصرة وإنما يأخذون اللغة من قبائل نزحت من البادية واستقرّت، حتى قال لهم أحد البصريين: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضّباب وآكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن آكلة الشوارير وباعة الكواميخ"[2]، وهذا يلتقي تماما مع الذي رأيناه في المناظرة.

[1] ينظر محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص53.

[2] ينظر تمام حسان، الأصول، ص39.

2/ اتّساع الكوفيين في القياس، فإذا كان شرط القياس عند البصريين الكثرة، فإنّ ذلك أمر لا يحرص عليه الكوفيون، وكان تمسّك البصريّين بهذا الموقف رغبة منهم في الوصول بالنحو إلى مرتبة الصناعة أو العلم المضبوط، أمّا الكوفيّون فقد كان لهم موقف آخر، ربما رموا به كذلك إلى غاية نبيلة مع الطابع النقلي على أفكارهم، فربما قصد الكوفيون باعتدادهم بالقليل أن لا يهدروا نصًّا اعتبروه فصيحا.[1]

3/ استعملت مصطلحات جديدة من قبل الكوفة تضاهي بها مصطلحات البصرة، حتى يتسنّى لهم استقلال التام في هذا العلم.[2]

وأنا أنتقي طائفة من تلك المصطلحات التي استقلّت بها مدرسة الكوفة عن البصرة.[3]

- الصرف عامل ينصب المفعول معه عند الكوفيين نحو: جاء زيدٌ وطلوعَ الشمس، بينما المشهور عند البصريين أنّ العامل هو الفعل بواسطة الواو.
- الفعل الدائم يقابله اسم الفاعل في مصطلح البصريين.
- المكني يقابله الضّمير عند البصريين.
- التفسير يقابله التمييز.
- النعت يقابله الصّفة.
- عطف النسق يقابله العطف بالحرف ...إلخ

ولعلّهُ يحسن بي هنا خصوصا بالنّسبة لقضيّة المصطلحيّة، وهي أنّنا لا نكاد نجد من يفرق بين مصطلح وآخر، فتجد الباحث يستعمل أحيانا مصطلحا كوفيّا وآخر بصريّا وهو لا يشعر، وهذا الأمر في حقيقته يرجع إلى البغداديّين الذين اتّبعوا منهجا توفيقيًّا يدمج آراء البلدين، وربّما النعت وعطف النسق والجحد أشهر في أيّامنا من مصطلحات البصريين.

[1] ينظر تمام حسان، الأصول، ص39.

[2] ينظر نفسه، ص40.

[3] ينظر نفسه، ص40.

ففي الألفيّة لابن مالك مثلا تجد "باب النعت وتجد عطف النسق" وغيرها من مصطلحات الكوفة التي ولجت إلى كتب المتأخرين، وابن يعيش نفسه كان واحدا من هؤلاء، فقد كان يستعمل المكني ولا يستعمل الضمير في غير ما موضع من كتابه هذا، على ما سيأتي بيانه.

كلُّ هذا وذاك يجعلنا نقول صراحة: إنّ الكوفة كان لها أثر بيّنٌ في بناء صرح النحو والسموّ به خطوة أو خطوات إلى الأمام، بل إنّ مصطلحاتها أحيانا تكون أدقّ من مصطلحات البصرة، وندلّل على كلامنا هذا ولو بمثال واحد.

– البصرة تسمّي الفعل المسند لنائب الفاعل "الفعل المبنى للمجهول"، والكوفة تسمّيه "المبنى لما لم يسمّ فاعله"، ولا نشك أنَّ الثاني أدقّ دلالة من الأوّل، ذلك لأنّ الفاعل قد يكون معلوما كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء28].

وبعد الحديث عن منهج البصرة والكوفة وأهمّ الخلافات الموجودة بينهما، أنتقل لأشير إلى أهمّ رجال المدرستين، خاصّة الذين كان لهم حضور في شرح ابن يعيش هذا.

– رجال البصرة

من أشهر نحاتهم: عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت175)، صاحب فكرة القياس وتلميذه عيسى بن عمر (ت149)، وبعدهما الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175)، وتلميذه سيبويه (ت189)، وآخرهم الأخفش (ت215)، والمبرد أبو العباس (ت286)، الذي انتهت على يده آلة الصناعة النحوية.[1]

– رجال الكوفة

ومن أشهر رجالها أذكر: حمزة الكسائي (ت193) الذي يعدّ المؤسّس الأوّل للمذهب الكوفيّ، وتلميذه الفرّاء (ت207)، صاحب كتاب معاني القرآن، ومن المتأخرين: محمد بن

[1] ينظر أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ط2، 2004م، ص ص29 96.

قادم (ت297)، وثعلب (ت201) الذي كان معاصرا للمبرد، وأبو موسى الحامض (ت305).[1]

وبعد هذا العرض اليسير حول المدرستين، أختم بقول أحمد أمين وهو يصف منهج كلّ نزعة قائلا: «البصريّون كانوا أكثر حرّية وأقوى عقلا، وأنّ طريقتهم أكثر تنظيما وأقوى سلطانا على اللغة، وأنّ الكوفيين أقلُّ حرّيةً وأشدُّ احتراما لما ورد عن العرب ولو موضوعا فالبصريّون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا كلّ أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة أو قول لا يتماشى مع المنطق، والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد الموجود حتى الشاذّ من غير أن يهملوا حتى الموضوع».[2]

وصفوة القول على هذا المدخل أنّ نحاتنا القدامى استطاعوا أن يكوّنوا مدرستين في النحو العربي، لكلّ منهما إسهاماتها في الدّرس اللغوي والنحوي، ولكلٍّ منهما آراؤها ومنهجها ورجالها، وكلتا المدرستين تتقاطعان أو تتفقان في خدمة اللغة العربية.

[1] ينظر أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين، ص ص119 155.

[2] أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج2، ص301.

الفصل الأول

ابن يعيش النحوي

حريٌ بي وأنا أدرس الخلاف النّحوي عند هذا العالم النّحرير، أن أترجم له ولحياته وأتعرّف على مراحل تكوين شخصيّته وثقافته، وكذا دراسة كتبه ومؤلفاته، حتى يتسنّى لي بعدها الوقوف على أهمّ اجتهاداته وآرائه في بناء الدّرس النحوي.

1- ترجمة ابن يعيش

من حسن حظّ ابن يعيش أنّه قد عاصره أغلب أصحاب التراجم، بل إنّ بعضهم قد تتلمذوا على يديه كما سيأتي، لذلك فإنّي لم أجد عناءً قطّ في دراسة حياته، وهو الأمر الذي أفضى إلى اختيار وانتخاب من تلك المصادر ما يخدم هذا البحث، فابتعدت عن الحديث عن تفاصيل عصره وزمانه والأوضاع السياسية والاجتماعية آنذاك، لأنّ ذلك موجود بكثرة في كتب التاريخ.

1-1 نسبه

هو أبو البقاء يعيش بن عليّ بن أبي بكر السرايا بن محمد بن عليّ بن المفصل بن عبد الكريم بن محمد بن يحي بن حيّان القاضي بن بِشر بن حيّان الأسدي، الموصلي الأصل الحلبي المولد والمنشأ، الملقب موفّق الدّين النّحويُ، ويعرف بابن الصائع.[1]

هذه ترجمة ابن خلكان، وورد أيضا عند الذهبي في السّير رواية أخرى تكاد تتفق مع هذا الذي أورده ابن خلكان، إلا أنّه جعل بِشر بن حيان هو القاضي،[2] وهو النسب الذي انتحاه فيما بعد السيوطي في البغية.

في حين جاء مختصرا في إنباه الرواة للقفطي وهو تلميذ ابن يعيش أنّه: يعيش بن علي بن يعيش العدل الخطيب النحوي المدعو الموفق الموصلي الأصل.[3]

---

[1] شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحساس عباس، دار الصدر، بيروت، ج7، 1968م، ص153.

[2] ينظر شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج23، 1985م، ص144.

[3] جمال الدين أبو الحسن بن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ج4، ط1، 1986م، ص45.

وتعرّضت لهذه الأقوال ولست راغبا في التكرار والإطناب، وإنما ليكون القارئ على علم بأنّ الرواة مجمِعُون على هذا النسب لابن يعيش، على أنّ كثيرا من النحاة أو العلماء قد تختلف تراجم الرّواة حولهم وتتباين.

1-2 نشأته

ومن خلال الأقوال السالفة للرواة يتبيّن لنا بوضوح أنّ ابن يعيش قد ولد في حلب ونشأ بها، ويذكر مولده لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاثين وخمسمائة كما صرّح بذلك القفطي،[1] وانفرد بروكلمان بالقول إنّ ولادته بحلب سنة خمسين وخمسمائة.[2]

ولا شك أنّ الأرجح هو الأوّل لأنّه رأي أغلب المترجمين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ هناك من هؤلاء المترجمين أنفسهم من عاصره وتتلمذ على يديه كالقفطي وابن خلّكان كما سيأتي بيان ذلك في موضعه.

ويذكر أصحاب التراجم أنّ ابن يعيش قد رحل في صدر عمره قاصدا بغداد، ليدرك أبا البركات ابن الأنباري كبير زمانه، فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل مديدة، وسمع الحديث بها ثم رجع إلى حلب.[3]

وهذا النّص الذي بين أيدينا يوضح لنا مدى اهتمام ابن يعيش بالعلم وحبّه له وشغفه به منذ صغره، ولا أدلّ على ذلك من رحلته هذه إلى عالم ذلك العصر "ابن الأنباري" الذي سبق ذكره ليقرأ عليه، ولولا إتقان ابن يعيش لهذه الصناعة النحوية لما تجشّم تلك الخواطر والصعاب في طريقه إلى ذلك، كما يكشف هذا النص أيضا أنّ ابن يعيش قد انكبّ في أكثر دراسته النحو لوحده، واتخاذه من كتب أولئك المتقدمين مصدرا ينهل منه ويروي بها غليله خاصة كتاب سيبويه الذي كان حاضرا في كثير من أبواب الكتاب، وكتاب الإنصاف الذي يحقّ لي أن أُعَبّر عنه مجازا بأنّه كان شيخا له في مقابل مُؤلّفه ابن الأنباري، والقصّة السابقة لدليل واضح على ذلك، وما سيأتي بيانه يزيد الأمر أكثر وضوحا.

---

[1] ينظر القفطي، انباه الرواة، ج4، ص45.

[2] ينظر كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تح: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ج5، ط3، (دت)، ص274.

[3] ينظر ابن خلكان، وفايات الأعيان، ج7، ص153.

كلّ هذا وذاك أسهم في بناء شخصية ابن يعيش النحوية والإذاعة بشهرته، حتى علت بذلك مكانته، فلما اعتزم على التصدر للإقراء سافر إلى دمشق واجتمع بالشيخ تاج الدين أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي الإمام المشهور وسأله عن مواضع مشكلة في العربية وعن إعراب ما ذكره أبو محمد الحريري في المقامة العاشرة المعروفة بالرّحبية وهو قوله في آخرها: «حتى إذا لألأ الأفقَ ذنبُ السّرحان، وآن انبلاج الفجر وحان»، فاستبهم جواب هذا المكان الكندي فقال له: «قد علمت قصدك، وأنّك أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم وكتب له خطه بمدحه والثناء عليه، ووصف تقدمه في هذا الفنّ».[1]

وخلاصة هذه المسألة أنّه يجوز فيها الأمور الأربعة كما قال له في سؤاله، الرفع في ذنب السرحان والأفق معًا، أو النصب، أو الأفق مرفوع وذنب السرحان منصوب، أو العكس والمختار منها كما ذكر ابن خلكان نصب الأفق ورفع ذنب السرحان.[2]

ونترك الآن تلميذه ابن خلكان يصوّر لنا رحلته إلى حلب لأجل للاستفادة منه فيحكي قصّته بلسانه فيقول: «ولمّا وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم الشريف، وكان دخولي إليها يوم الثلاثاء مستهل ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة، وهي إذ ذاك أم البلاد مشحونة بالعلماء والمشتغلين، وكان الشيخ موفق الدين المذكور شيخ الجماعة في الأدب لم يكن فيهم مثله، فشرعت في القراءة عليه، وكان يقرئ بجامعها في القصور الشمالية بعد العصر بين الصّلاتين بالمدرسة الرّواحية، وابتدأت بكتاب اللّمع لابن جني فقرأت عليه معظمه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين».[3]

وقول ابن خلّكان السابق أنه رحل إلى موصل وأقام بها مديدة، وسمع الحديث بها ثم رجع إلى حلب هذا فيه فائدتان:

الأولى وهي أنّ الظاهر في تلقبه بالموصلي راجع إلى أرض موصل التي أقام بها حقبة من الزمن.

[1] ينظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7، ص153.
[2] ينظر نفسه، ج7، ص153.
[3] نفسه، ج7، ص154.

والثانية وهي أنّ ابن يعيش قد كانت له قدم راسخة في علم الحديث حينما تفرغ لدراسة الحديث وروايته بأرض موصل طوال هذه المدة من الزمن.

هذا الكلام كلّه فيما يتعلق بنشوء ابن يعيش وأهمّ المراحل التي سار عليها في بناء شخصيته، والتي استطعت الوقوف عليها، أو بعبارة أخرى تلخص لديَّ من مجموع أقوال الرواة فيه أنّ ابن يعيش كانت له رحلتان في طلب العلم:

- الرّحلة الأولى إلى ابن الأنباري في بغداد ولم تتمّ كما سبق التفصيل في ذلك، وقد كانت في أوّل عمره كما صرّح بذلك ابن خلكان بقوله (صدره) والتي تحولت إلى الإقامة بأرض موصل.
- والرّحلة الثانية كانت إلى دمشق كما جرى في المناظرة السابقة، وحينها ذاع صيته وظهرت مكانته العليّة في هذه الصناعة بين العلماء.

1-3 أخلاقه وثقافته

ذكر أصحاب التراجم العديد من المناقب التي كان ينماز بها ابن يعيش والتي هي حقا من سمات العلماء، يقول تلميذه ابن خلكان: «كان حسن التفهيم لطيف الكلام طويل الروح على المبتدئ والمنتهي، وكان خفيف الرّوح ظريف الشمائل كثير المجون مع سكينة ووقار».[1]

وكان الحياء والتواضع طبعه كما عرفنا ذلك في مقدّمة كلامه، حيث جاء فيها: «ولا أدّعي أنّه رحمه الله أخلّ بذلك تقصيرا عما أتيت به في هذا الكتاب، إذ من المعلوم أنّ من كان قادرا على بلاغة الإيجاز كان قادرا على بلاغة الإطناب».[2]

ولنا تعليق على قول ابن خلكان السابق وهو أنّه ذكر لفظ "الموجون"، إذ أنّ هذا لا يلتقي مع منزلته التي عرفناها له في ترجمته وهي جلوسه للإقراء والحديث وروايته، أضف إلى ذلك تولّيه القضاء، فضلا عما اشتهر به من تقدمه في علم النحو والعربية، كل هذا وذاك تجعلني أشك في هذا اللفظ أو ألتمس له تأويلا آخر غير هذا.

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7، ص154.

[2] موفق الدين أبو البقاء بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ج1، ط1، 2001م، ص39.

ولا غَرْوَ إذا قلنا إنّ ابن يعيش قد كان على منزلة عالية من الصدق والعدالة، لما ناله وحازه من رواية الحديث وتوليه القضاء، لأنّ هذين لا يمكنان أن يلتقيا مع عدم وجود الصدق والأمانة والعدالة، وهذا من المعلوم بالضرورة.

أما بالنسبة لثقافته ومكانته العلمية فلا أبالغ فيه إذا ما قلت إنّ ابن يعيش كان بحق صرحا ومجمعا لعديد من العلوم والثقافات، أوّلها منزلته في العلوم الدّينية وهي تمثل الرّكن الأساس بالنسبة له، فالقرآن وقراءته وتفسيره وإعرابه، والحديث وروايته هو ما شغل فكره وملأ عقله، وكرّس ابن يعيش حياته كلها لخدمة هذا الغرض.

وأما ثقافته النحوية فحديثنا عنها إنما هو تحصيل حاصل، لأنّ شرحه أو كتابه الذي بين أيدينا علم شاخص عليها، ودليل واضح وبرهان قاطع ونور ساطع على عقلية ابن يعيش وتمكّنه من هذه الصناعة، فلقد استطاع أن يجمع في كتابه هذا كثيرا من آراء النحاة وأقوالهم واختلافهم ومذاهبهم، وكان كتاب سيبويه ماثلا في ذهنه في كل خطوة من شرحه، وكتاب ابن الأنباري "الإنصاف" حاضر في خلافه في ترجيحه وفي تأييده ورفضه، كل هذه وذاك دلائل على عمق ثقافته النحوية وغزارة مادته العلمية.

هذا وليس ابن يعيش هو ذاك النحوي فقط، وإنّما كما تقدم نعته في المصادر أنّه شيخ الجماعة في الأدب كما صرّح بذلك تلميذه ابن خلّكان.

ونحن إذا ما نظرنا وجمعنا بين هذه العلوم والمعارف التي كانت عند هذا العالم الكبير والنّحوي النّحرير، وما أنعم الله عليه وذلك فضله سبحانه، نخرج بشخصية متميزة وأرضية خصبة زكيّة حافلة بالعديدة من العلوم الدّينية واللّغوية والأدبية.

1-4 أقوال العلماء فيه

إنّ كل ما سبق بيانه قد بيّن مكانة ابن يعيش العلمية ومنزلته المنيفة في تراثنا العربي فلا يبعد ولا نستغرب أن يكون ابن يعيش ذاك الرجل الذي أخذ حظه بالثناء والمدح في زمانه أو من بعد وفاته، وكان له ذلك حقا، ولا أدلَّ على ذلك مما قاله القفطي في كتابه حين تعرّض لترجمته: «لو أنصفته ما أجريته في حلبة النحاة، ولو أنّ النّحو قنطرة الأدب لنزّهته

عن مشاركة من قصده وانتحاه، فإنّني إن وصفته بالنحوي فهو أديب، وبالبلاغة فهو خطيب أو بالعدالة فهو أبو درّها، أو بالمعاني فهو مكنون درّها، أو بجميع الفضائل فهو أبو درّها».[1]

وقال عنه ابن خلّكان: «كان فاضلا ماهرا في النحو والتصريف وشيخ الجماعة في الأدب».[2]

وقال عنه السيوطي: «كان من كبار أئمّة العربية، ماهرا في النّحو والتصريف، طال عمره وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلامذته».[3]

1-5 شيوخه

من أبرز مشايخه الذين نهل منهم ابن يعيش مادته المعرفية ما يلي:

- أبو السّخاء الحائك الحلبي النحوي من عوام حلب، قرأ شيئا من النحو على مشايخ بلده وفهم أوائله، مات في حدود سنتين وخمسمائة بحلب، وذكر ابن خلكان أنّه أحد شيوخه في النحو.[4]

- أبو الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي الموصلي، ذكر ابن خلكان أنّه أخذ عنه الحديث بموصل أثناء رحلته.[5]

- أبو محمد عبد الله بن عمر بن سويدة التكريتي، ذكر ابن خلكان أنّه سمع منه الحديث أيضا.[6]

- أبو الفرج يحي بن محمد الثقفي، كان مُحدّثا كما ذكر ابن خلكان، وسمع عنه ابن يعيش الحديث.

-أبو العباس المغربي النيروزي، ولم أجد له ترجمة في الكتب سوى ذكره باسمه هذا.

---

[1] القفطي، انباه الرواة، ج4، ص45.

[2] ينظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7، ص153.

[3] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر مصر، ج2، ط2، 1979م، ص201.

[4] ينظر القفطي، إنباه الرواة، ج4، ص129.

[5] ينظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7، ص153.

[6] ينظر نفسه، ج7، ص153.

-أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الصّمد الطرسوسي الحلبي.[1]

وهذان الأخيران ممن اقترأ بن يعيش عليهما النحو كما ذكر.

والقارئ المتأمل في كل ما سبق ذكره يتبين له بوضوح أنّ شيوخ ابن يعيش في الجملة كانوا من شيوخ الحديث وروّاته، سوى اثنين منهم اللذان سبق ذكرهما، هذا ولم أذكر أشياخا آخرين كثُر، ذكرتهم التراجم بأنه تتلمذ على أيديهم في علم الحديث، وهذا ما سيعلل لنا شساعة ثقافة ابن يعيش الحديثية التي أشرنا إليها سابقا.

والشيء العجيب في ذلك أنني لم أجد له شيخا نحويا كبيرا إلا اثنين غير معروفين، وابن يعيش نفسه معروف بالنحوي، فكيف نلتمس تفسيرا لمثل هذه النادرة ؟ وكيف سنجد تعليلا لمثل هذه الثقافة النحوية التي ذاع صيته بها ؟

وهذا بلا شك من فضل الله عليه، ولعلَّ السبب في ذلك أنّ ابن يعيش قد انكبّ على كتب الأقدمين بالعناية والدراسة، واتخذها موردا يروي بها ظمأه ويشفي بها غليله، وهو ما يفسر لنا حضور هذه المصادر في شرحه هذا، لذلك فإني خصّصت عنصرا بيّنت فيه هذا الذي ذهبت إليه كما سيأتي.

1-6 تلامذته

نَصّت المصادرُ على أنّ عددا جمًّا من العلماء قد تتلمذوا على يد ابن يعيش، وأنا هنا سأذكر بعضا منهم بقدر ما أسعفتني المصادر وأتاحت لي الفرصة، وفيما يلي مجموعة من أولئك العلماء:

- أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان بن باوك بن عبد الله بن شاكل بن الحسين بن مالك بن جعفر بن يحي بن خالد بن برمك[2]، وقد مرّ النّص الصريح لابن خلكان وهو قوله: ولما وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم بها ... وكان الشيخ موفق الدين شيخ الجماعة في الأدب لم يكن فيهم مثله فشرعت في القراءة عليه ... إلخ

[1] ينظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7، ص153.
[2] ينظر نفسه، ج7، ص17.

– جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن ابراهيم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بالقفطي، وقد صرّح بسماعه من ابن يعيش عند ترجمته له فقال: «ولقد سألته منذ سنين عن مسألة في مواضع الصّرف، فصمت عن الجواب وكان في صمته الصّواب ... إلى أن قال: وقد كنت لقرب داره أستفيد من مذاكرته أنواع الفضل».[1]

– أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، توفي ست مائة وستة وعشرين هجري صاحب معجم الأدباء، وهو أيضا من علماء السّير والتراجم.[2]

– محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين، ولد سنة ستمائة، كان إماما في النحو والقراءات، قال فيه السيوطي: «وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي، وتوفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة».[3]

– ابن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحويّ، أخذَ النحو عن ابن يعيش وشرح المفصل توفّي ستّ مائة وتسعة وأربعين هجري.[4]

ويبدو جليا مما ذكر أنّ تلاميذ ابن يعيش أشهر من أساتذته بكثير، وهذا يُبرّر لنا مكانته العلمية وتقدمه في هذه الصناعة النحوية.

1-7 مؤلفاته

إنّ المطّلع على ترجمة ابن يعيش وثقافته، وما تميّز به من سعة عقله وغزارة علمه بالإضافة إلى شهرته وتبحّره في العديد من الفنون والمعارف، سيتصوّر في ذهنه أنّ هذا العالم قد خلّف كتباً كثيرة إن لم أقل مكتبة بأكملها، لكن الأمر لم يكن كذلك بل غاير ذلك التصوّر الواقع تماما، فعندما استوفيت كتب التراجم وجدت أنّهم قد حفظوا لنا كتابين فقط هما:

* شرح المفصل الذي بين أيدينا، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً عقب هذا العنصر.

[1] القفطي، انباه الرواة، ج4، ص50.
[2] ينظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج6، ص130.
[3] ينظر السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص131.
[4] ينظر نفسه، ج1، ص231.

* شرح التصريف الملوكي لابن جني، ويقول القفطي فيه: «ولو رآه ابن جني لجنّ طربا وتحقق مصنفه لهذه الصنعة أما وأبا».[1]

هذا ما ذهب إليه أغلب الرواة القدامى، إلا أنّي وجدت في كتاب تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ما يزيد على هذا، فقد ذكر له كتابين آخرين هما:[2]

- أجوبة على مسائل نحوية لأبي نصر الدمشقي (المتحف البريطاني).

- تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن.

1-8 وفاته

توفّي رحمه الله في سحر الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمائة، ودفن من يومه بالمقام المنسوب إلى ابراهيم الخليل صلوات الله عليه.[3]

2- التّعريف بشرح المفصل

لمّا ألّف الزّمخشري كتابه المفصّل، وأذاعه بين الناس وقع في نفوسهم موقعا عظيما ولاقى رواجا كبيرا، وذلك لما أدهشهم من حسن تنظيمه وغزارة مادّته ودقّة عبارته وجمعه لأصول النّحو وفروعه، وهو الأمر الذي دفع بالباحثين إلى اعتباره أفضل كتاب نحويّ بعد كتاب سيبويه، إلاّ أنّ أسلوب الكتاب قد انماز في كثير من الأبواب بالغموض والإجمال مما عسر على الناس دراسته وصعب عليهم تحصيله وفهمه، ومن ثمّ كثرت الشروحات والتعليقات عليه، وتباينت حوله الآراء واختلفت، فكان نتاج هذه الدراسات مؤلفات كثيرة أثرت المكتبة العربية.

وصاحب المفصل قد كان محور دراستي في مذكرة التخرج لشهادة الليسانس، فلا أرى ضورا أن أشير إلى ترجمته إشارة نزيرة، وهو: محمود بن عمر بن أحمد بن أبي القاسم الزمخشري جار الله، ولد في رجب سنة سبع وتسعين وأربعمائة في قرية زمخشر بإحدى قرى

[1] القفطي، إنباه الرواة، ج4، ص46.

[2] ينظر بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، ص175.

[3] ينظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7، ص158.

أهل خوارزم، كان رحمه الله ممّن يضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة، لقي الأفاضل والأكابر، وصنّف التصانيف في التفسير وغريب الحديث وغير ذلك، توفّي رحمه الله بكركنج وهي قصبة خوارزم ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة.[1]

وأما عن شروحات المفصل فأذكر منها على سبيل الإيجاز والاختصار:

– شرح الخوارزمي الموسوم بالتخمير: وقد علّق عليه القفطيُّ فقال: «أراد أن يعرب فأعجم، ورام أن يسرج ليركب فأسرج وما ألجم، وسماه التخمير لما خامره من الجهل بالبلاغة في العبارة، وعبّر عن الشّرح بالتشريح».[2]

– شرح ابن الحاجب الكرديّ المسمّى بالإيضاح، وقال عنه القفطي أيضا: «والذي صنّفه ابن الحاجب الكردي فهو عن القصد محجوب، وعن الأسلوب الموفق مسلوب، لأنه نبّه المستيقظ من المعاني، فالمعاني للاستفادة منه معاني، "ومن أين لابن لبونٍ في الفقه يشغله التدريس، الجري في حلبة النحو مع البزل القناعيس».[3]

وهو مثل يضرب لمن يقف موقفا لا يستحقه أو لا يستطيع عليه، لأنّ ابن اللّبون وهو ولد الناقة لا يمكنه الجري مع الجمل القنعاس الضخم، فاستعار القفطي هذا المثل للدلالة على ما أراده.

* قال أهل اللغة: ابن اللبون هو ولد الناقة إذا تمّ له سنتان، سمّي بذلك لأنّ أمه تكون في الغالب قد وضعت حملها، فكانت ذات لبنٍ.

– شرح المفصل للفخر الرّازي، وعلّق عليه القفطيّ أيضا فقال: «وأما ما زعمه الفخر الرازي المعروف بابن الخطيب من شرحه، فقد عرّض عرضه للاستهزاء فيه وأظهر من ضعف علمه بهذا النوع ما أهدفه للاستزراء، وعجز في أوّل شرحه عن حدّ الاسم، وأورد له الحدّ بلفظ الرسم، فلا طريقة المنطقيّ لزم، ولا بالحدود المنطقية ارتسم».[4]

[1] القفطي، إنباه الرواة، ج3، ص47.
[2] نفسه، ج4، ص47.
[3] نفسه، ج4، ص47.
[4] نفسه، ج4، ص48.

– شرح ابن يعيش وهو مدار بحثي هنا، يقول فيه تلميذه القفطي: «وفي هذا الموفق خصلة فاق بها أقرانه ولا قرن له»[1]، وسيأتي الحديث عنه مفصلا إن شاء الله عقب هذا العنصر.

وهناك شروحات كثيرة أعرضت عن ذكرها صفحا، راغبا في الإيجاز وتحاشيا من الإطناب حتى لا أخرج عن سنن الصواب.

ولعلّ اللافت للنظر هنا هو ذلك النقد اللاذع الذي صوّبه القفطي لتلك الشروحات التي سبقت شرح ابن يعيش، وما ذاك من القفطي إلاّ لحبّه الشّديد لأستاذه ابن يعيش وإعجابه بشرحه.

2-1 سبب التأليف

لم أعثر في كتب التراجم عن السبب الداعي لتأليف أو لشرح ابن يعيش للمفصل، كما لم أعثر عن زمن ظهوره، إلا أنّي وجدت في مقدمة كتابه ما يقربني إلى المقصود وإلى الهدف المنشود من هذا، وهو قوله: «إنّه كتاب جليل قدره نابه ذكره، جمعت أصولَ هذا العلم فصولُه وأوجز لفظه، فتيسر على الطالب تحصيله، إلّا أنّه مشتمل على ضروب، منها: لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل».[2]

فالغموض والإجمال الذي تميّز به المفصّل كما قلنا سابقا، وعسره على الناس في فهمه ودراسته هو الذي جعل العلماء يعتنون بشرحه وتقريبه إلى الأفهام، وابن يعيش لا يخرج عن أولئك، وكلامه هذا صريح في ذلك.

وأما عن ظهوره، فالأمر نفسه لم أجد شيئا إلّا ما صرّح به أيضا في مقدمته للشرح وهو قوله: «وكنت ابتدأت بهذا الكتاب، ثم عرض لي دون إتمامه عدة موانع منها: اعتراض الشواغل، ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل، ومنها أنّ الزمان فسد حتى "علا باقلُه" على درجة قُسّ، وانحط قُسّه عن درجة باقلِ، فلما شرّف الله هذا العصر بدولة مولانا

[1] القفطي، انباه الرواة ، ج4، ص48.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص39.

العادل أحيا من هذا العلم رميما، وأعاد ماءه جماما جميمًا، أمليته حاويا لضروب من فوائد العربية».[1]

ونحن إذا ما تأملنا ودققنا النظر جيّدا في هذا النص، بالإضافة إلى ما مرّ معنا في تاريخ ميلاده ووفاته (550-643هـ) يتّضح لنا أنّ شرح المفصّل قد أتمّه ابن يعيش في أوائل القرن السابع هجري تقريبا، لكن هل أذاعه بين الناس أم تركه حتى بعد وفاته؟ هذا مما لا علم لنا به لغياب النص الصريح في ذلك.

فائدة: قوله "حتى علا باقلُه على درجة قسّ، وانحط قُسّه عن درجة باقل" هذا مثل يضرب في اختلاط الأوضاع وفسادها، وباقل هو رجل من "إياد" يضرب به المثل في العيي و"قُس" بن ساعدة الإيادي هو أحد حكماء العرب، ومن كبار خطبائهم في الجاهلية، يضرب به المثل في البيان والخطابة.

والذي أستخلصه من خلال القول السابق أنّ ابن يعيش قد مرّ في تأليفه الكتاب بمرحلتين هما: مرحلة انتهت إلى السبعين، ومرحلة تجاوزت السبعين حتى انتهى منه، والسبب في هذا الانقطاع يرجع إلى الشواغل والصّوارف التي أهالته وصرفته عن شرحه جملة واحدة، والتي منها ما جاء ذكرها في تضاعيف قوله السالف وهي: إحساس الكبر والتقدّم في السّن، وفساد الأوضاع الاجتماعية في ذلك العصر، وغياب التشجيع العلمي من طرف السلطان.

وهذا الأخير في ظني هو العائق الأكبر الذي صرفه عن إتمامه إن لم أقل هو وحده، لأنّه لو كان الكبر وفساد الأوضاع هما السبب، لتوقف عن إتمامه نهائيا.

2-2 منهجه في الكتاب

إنّ الحديث عن منهج ابن يعيش في شرحه المفصّل وترتيب مواده، هو في الحقيقة حديث عن المفصل ومنهجه، والمفصل قد مرّ معنا في بحث "شهادة الليسانس"، الذي قسّم الزمخشري فيه مادة النحو إلى أربعة أقسام[2]:

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص39.

[2] ينظر الزمخشري، المفصل، ص05.

- القسم الأول للأسماء.
- القسم الثاني للأفعال.
- القسم الثالث للحروف.
- القسم الرابع للمشترك.

والمقصود بالمشترك الذي تشترك فيه الأفعال والأسماء والحروف في الأحكام.

وعمد ابن يعيش إلى شرح هذه الأقسام واحدًا واحدًا على هذا النسق الذي أودعه الزمخشري في كتابه، فلم يكن له بدٌّ أن يخالف هذا النمط، ولا أن يُقدّم فيه أو يؤخر، وهذا لا يهمّنا في هكذا مكان، وإنما الذي يهمّنا هنا هو طريقة شرحه لهذه الأبواب والمصادر التي انتقى منها مادته، وأهمّ من ذلك كله ظاهرة الاحتجاج النحوي في كتابه، التي هي ساق هذه الصناعة النحوية.

2-3 طريقة الشرح

كان ابن يعيش يعرض قول الزمخشري في المسألة الواحدة، ثم يتبعه بالشرح والبيان والحدّ والتعريف، والاستشهاد وذكر الحجج والأمثال، وإذا كانت المسألة حولها خلاف فإنه يذكر آراء النحويين في تلك المسألة، باسطا أدلتهم وحججهم، ومفنّدا أضعفهم، مختارا أصحّهم وما يراه هو صائبا في نفسه.

ومن أمثلة ذلك نذكر:

قال الزمخشري: «والمعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو محلا بحركة أو حرف، فاختلافه لفظا بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحا أو جاريا مجراه كقولك: جاء الرّجلُ، ورأيت الرّجلَ، ومررت بالرّجلِ».[1]

قال الشارح: «قوله (ما اختلف آخره) يريد من الأسماء لكنّه تركه ثقة لعلم المخاطب به ولولا ذلك التقدير لكان اللفظ عاما يشمل الاسم والفعل المعربين، وإنما مراده تفسير الاسم

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص150.

المعرب لا غير، ويجوز أن يكون أطلق العام وأراد الخاصّ، واحترز بذلك من المبني لأنّ المبني لا يختلف آخره».[1]

وهذا مثال واحد عن شرح ابن يعيش لعبارة الزمخشري وبيان غامضها، وحسبنا ذلك.

- **الشرح بالحدّ**

كان ابن يعيش كثيرا ما يشرح عبارة الزمخشري بالحدود والتعريفات، بل أكثر من ذلك فلقد اعتنى بالحدود عناية فائقة فاق بها أقرانه، ومن الأدلة التي تشهد على ذلك قوله في أول صفحة الكتاب: «اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء، وتمييزه عن غيره تمييزا ذاتيا حدّوه بحدّ يحصّل لهم الغرض المطلوب، وقد حدّ صاحب الكتاب بما ذكر، وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه يدل على حقيقة المحدود دلالة خاصة».[2]

ومن الأمثلة التي توضح هذا ما علّق على تعريف الزمخشري للكلمة «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته أنواع ثلاثة: الاسم والفعل والحرف».[3]

ف(اللفظة) جنس للكلمة وذلك أنها تشتمل المهمل والمستعمل، وقوله (الدالة على معنى) فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى، وقوله (مفرد) فصل ثان فصله من المركب، وقوله (بالوضع) فصل ثالث احترز به من أمور منها: ما قد يدل بالطبع، ومنها ما قد يغلظ فيه العامة وتصحّفه.[4]

ولا يخفى على أيّ قارئ مدى دقّة ابن يعيش في الحدود واعتنائه بها، وكيف استطاع أن يسمو بالنحو ويحذق به ويتقصّى مسائله، ويسهّل وعره ويوضّح مجمله، وهذه ميزة طبعت مادة الكتاب غابت في كثير من كتب النحو.

فائدة: قد تأتي الكلمة ويراد بها الكلام كما في قولهم: «كلمة التوحيد: لا إله إلا الله».

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص150.

[2] نفسه، ج1، ص70.

[3] نفسه، ج1، ص80.

[4] ينظر نفسه، ج1، ص80.

– ومن أسلوبه في الشرح الذي انماز به: أنّه كثيرا ما يستعمل لفظة "اعلم" كقوله: «اعلم أنّ سيبويه قد فَصَل ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء»[1]، واللفظ قد تكرّر كثيرا مع جميع أبواب الكتاب، ممّا يشعر أنّ ابن يعيش كان على عناية تامة بالمتلقي وحريصا على تعلمه.

– كما كان يستعمل عبارة: (فإن قيل أو فإن قال قائل) وكأنه يريد بذلك توضيح غموض أو إزالة لبس يطرأ على ذهن القارئ، ومن ذلك ما جاء في باب الفاعل قوله: «ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعا، فالجواب عن ذلك من وجوه»[2] والكتاب زاخر بهذا.

– ومن طريقة شرحه أيضا أنّه يذكر المسألة النحوية وأقوال النحاة فيها ومذاهبهم إن كان حولها خلاف، فمن ذلك قوله في رافع المبتدأ والخبر: «وهي مسألة قد اختلف فيها العلماء فذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء».[3]

وهكذا منهجه في كل مسألة نحوية خلافية، ثم يذكر أدلّة كلّ مذهب ويختار ما يراه الأصوب في نظره، ولا أطيل الكلام على هذا، لأنّ هذا ما أنا بصدده في هذا البحث، وما سيأتي بيانه فيه الغنية عن ذلك.

- الشرح اللغوي

وكان ابن يعيش كثيرا ما يتعرّض للجانب اللغوي، فيهتم بالألفاظ اللغوية والمصطلحات النحوية ويشرحها، ومن ذلك ما جاء في باب العَلَمِ قوله: «والعلم مأخوذ من علم الأمير أو علم الثوب كأنه علامة عليه يعرف به، واللقب هو النّبز كقولهم: "قفة وبطة"، والكناية مأخوذ من كنوت الرجل وهي التورية».[4] وهذه بلا شك معان لغوية، وأما في الاصطلاح فلها معنى آخر على ما سيذكره فيما بعد، لكن لابدّ أن تكون هناك علاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، لأنّ المصطلحات لا توضع جزافا كما هو مقرّر عند أهل المصطلح.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص197.
[2] نفسه، ج1، ص209.
[3] نفسه، ج1، ص223.
[4] نفسه، ج1، ص94.

وقدمت هذه النماذج كلها حتى يستطيع القارئ أن يقف على مادّة الكتاب ومنهجه، ويكون على دراية تامة بأسلوب الشارح فيجده ماثلا في ذهنه.

2-4 شواهد الكتاب

أما بالنّسبة لقضية الاحتجاج النّحوي والشّواهد، فيبدوا أنّ ابن يعيش قد حذا في ذلك حدو البصريين، إذ اعتنى بالنص القرآني اعتناء كبيرا باعتباره أفصح الكلام على الإطلاق، فكان ينسب القراءة إلى أصحابها ولا يتوانى في ذكر أسمائهم، ومن ذلك قوله: «وقرئ بجرّ الأرحام جماعة من غير السبعة: كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم والنخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد».[1]

كذلك الشاهد الشعري الذي أولاه عناية فائقة، فكان ينسبه إلى قائله ويستدرك على صاحب الكتاب ما أغفله، من ذلك قوله: «وأما البيت الذي أنشده وهو قوله من الطويل:

إذا ما دَعَوا كيسانَ كانت كهولُهُم إلى الغدرِ أدنَى من شبابِهِمُ المُرْدُ

أورده ابن الأنباري في نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر، ورواه ابن دريد للنمر بن تولب في بني معد وهم أخواله».[2]

وإلى جانب الشاهد الشعري نجد النثر وأقوال العرب وأمثالهم وحكمهم، منها قوله: «وذلك نحو قولهم: "تربا لك وجندلا" ومعناه ألزمك الله أو أطعمك ترابا وجندلا أي صخرا واختزل الفعل ها هنا».[3]

وأخيرا الحديث النبوي الشريف الذي كان قليلا في العديد من أبواب الكتاب، فلقد بلغت الأحاديث التي استشهد بها ابن يعيش حوالَيْ تسعةٍ وثلاثين حديثا، وهي قليلة إذا ما قرنت بحجم الكتاب، ولعلّ السرّ في ذلك ربما يرجع إلى تأثر ابن يعيش بأصحابه البصريين، الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالحديث النبوي بزعمهم أنه مرويٌّ بالمعنى.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ، ج2، ص94.
[2] نفسه، ج1، ص122.
[3] نفسه، ج1، ص300.

2-5/ مصادره في الكتاب

لقد تقدّم معنا في ترجمة ابن يعيش أنّه لم يحظ بالدراسة على يد الأشياخ النحويين، إذ أنّ أغلب الذين نعتتهم المصادر كانوا محدّثين إلّا اثنين أو ثلاث منهم، وهذان الاثنان غير مشهورين، وهو ما يجعلني أبحث عن مصدر هذا العلم الذي حصّله هذا العالم الجليل والنحوي النحرير، ورسم معالمه في كتابه هذا، والذي يبدوا والله أعلم أنّ ابن يعيش قد اعتمد في تحصيل ذلك من آثار السابقين والاستفادة من كتبهم، وهذا ما يفسّر لنا وجود أولئك الأعلام السابقين بكثرة في ثنايا كتابه، من بصريين وكوفيين ومتأخرين، كما يفسر لنا أيضا تأثره بكتاب الإنصاف خصوصا، ويأتي التدليل عليه في الجانب التطبيقي، ومن أبرز أولئك الأعلام أذكر:

- **أعلام البصريين**

- سيبويه الذي سجّل وجوده مبكّرا في أوّل صفحات الكتاب، وذلك حين تعرّض الشارح لمقدمة الزمخشري، فقال: «اختلف النحاة في بنية لفظ الجلالة، هل هو اسم أو مشتق فذهب سيبويه في بعض أقواله إلى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق».[1]

وكان ابن يعيش كثيرا ما يرجّح رأي سيبويه وينافح عليه،ومن ذلك ما جاء في باب التنازع قوله: «والصحيح مذهب سيبويه، لأنّ الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع».[2]

والمتتبع لمسائل الخلاف التي تكون بين سيبويه والنحاة الآخرين، يجد أنّ الشارح قد انتصر فيها لآراء سيبويه في أغلب الأحايين ونعتها له دائما هكذا بالصواب والصحة وسدادة الرأي وهذا المنحى هو دأب كثير من النحاة المتأخرين كابن مالك وابن هشام وأبي حيان وغيرهم.

- الأخفش الأوسط الذي كان حاضرًا اسمُه في عديد من مواطن الكتاب، وذلك لكونه انماز عن بقية أصحابه البصريين بميزة وخصيصة وهي كثرة مخالفته لشيخه سيبويه، وقد مرّت معنا الإشارة إلى ذلك، وهو الأمر الذي جعل اسمه يكون جنبا إلى جنب اسم شيخه سيبويه وعَجّت آراؤه في كتب النحو، ومن النماذج التي تشهد على ذلك أذكر: «وذهب أبو

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص41.

[2] نفسه، ج1، ص206.

الحسن الأخفش إلى صرفه لأنه بالتسمية فارق الصفة ووزن الفعل، إلى أن قال: وأرى القياس ما قاله أبو الحسن: وكذلك ما كان نحوه مثل: "سكران وعطشان" إذا سمّي بشيء من ذلك ثم نكر فهو على الخلاف».[1]

– كذلك أبو العباس المبرد، وهو من آخر أئمة البصريين، كان اسمه لا يقلّ حضورا في ثنايا الكتاب كغيره من النحاة السابقين، وقد قال فيه ابن يعيش: «وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد وقال: ليس لمنع المنصرف أصل يُردّ إليه، وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتا صالحة العدة».[2]

– **ومن أعلام الكوفيين أذكر:**

– الكسائي أبو حمزة الذي يعزي إليه مذهب الكوفة، يقول فيه ابن يعيش: «وذهب الكسائي إلى أنّ الفاعل محذوف غير ظاهر».[3]

– كذلك تلميذه الفرّاء الذي سجّل اسمه كثيرا إلى جنب أستاذه الكسائي، إذ يقول ابن يعيش في المسألة نفسها –مسألة التنازع– «وكان الفرّاء لا يرى الإضمار قبل الذكر في باب التنازع».[4]

وغيرهم من أعلام الكوفيين الذين نقل عنهم ابن يعيش، سواء قلنا إنّه قد رفض مذهبهم أم لا، فلقد كانت أسماؤهم حاضرة جنبا إلى جنب أسماء البصريين.

– ومن النحاة المتأخرين الذي نهل منهم ابن يعيش مادته النحوية أذكر منهم:

– أبو بكر بن السرّاج وهو شيخ أبي عليّ الفارسي، نقل عنه كثيرا كسابقيه، فقال في باب النداء: «المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء، وقد خالفه أبو بكر بن السرّاج أي خلاف الصواب، وزعم أنّ قول أبي العباس فاسد».[5]

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص193.
[2] نفسه، ج1، ص184.
[3] نفسه، ج1، ص203.
[4] نفسه، ج1، ص203.
[5] نفسه، ج1، ص320.

– وكذلك تلميذه أبو عليّ الفارسي، هذا الأخير الذي شغلت آراءه حيزا شاسعا من شرح ابن يعيش ويعجب بترجيحاته وتحليلاته، قال في باب البدل: «قيل لأبي عليّ كيف يكون البدل إيضاحا للمبدل منه، وهو من غير جملته ؟ فقال: لمّا لم يظهر العامل في البدل، وإنما دل عليه العامل في المبدل منه، واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ جاز أن يوضحه».[1]

بل أكثر من ذلك فلقد كان يصفه بالتحقيق، فيقول في الباب نفسه «هذا مذهب أبي الحسن الأخفش، وجماعة من محققي المتأخرين كأبي علي والرّماني وغيرهم».[2]

– وابن جنيّ وهو تلميذ الفارسيّ، وهؤلاء الثلاثة هم حلقة وصل للنحو البصري، وكذلك الرّماني الذي تقدم ذكره والسيرافي وغيرهم كثر.

المهمّ أنّ الكتاب حافل بالنقول الكثيرة عن النحاة المتقدمين، وهو الأمر الذي ألمحت عليه وأنّ ابن يعيش قد انكبّ في دراسته على كتب الأقدمين.

2-6/ قيمة الكتاب

لقد نال شرح المفصّل لابن يعيش هذا من الشهرة والمكانة بمكان، إذ عدّ في نظر كثير من الباحثين أفضل شرح على المفصل من بين تلك الشروحات الكثيرة، فلاقى رواجا عظيما وذاع أمره، وملأت شهرته الآفاق، ويكفي القارئ أن يعرف منزلته، ما قاله القفطي في الشروحات التي تنافسه، وقد مرت معنا.

وقال عنه تلميذه ابن خلّكان: «وشرح الشيخ موفق الدين كتاب المفصل، وليس في جملة الشروح مثله».[3]

وقال عنه القفطي أيضا: «وشَرَح كتاب المفصّل للزمخشري، فوصل به ما فصله، وفرّق على المستفيدين ما أجمله، وشرّفه بعنايته وإعانته فنوّه بذكره وجمّله، وبسط القول فيه بسطا أعيا الشارحين، وأظهر من عُونِه وعُيُونِه ما فتح بابا للمادحين».[4]

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص264.
[2] نفسه، ج1، ص264.
[3] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7، ص158.
[4] القفطي، إنباه الرواة، ج4، ص48.

وقال عنه الدكتور شوقي ضيف: «هو أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة من بصريّين وكوفيّين وبغداديّين، حتّى كأنه لم يترك مصنّفا لعلم من أعلامهم إلّا استوعبه، وتمثّل كلّ ما فيه من آراء تمثّلا منقطع القرين».[1]

وإنّ الواقف على شرح المفصل لابن يعيش ليجد الصناعة النحوية كاملة وماثلة من جميع جوانبها، استطاع صاحبها أن يستقصى فيه جميع مباحث النحو ويحذق به إلى العلو، وأن يبسط فيه مجمله ويشرح فيه غامضه، شرحا مستوفى مستحضرا فيه جميع آراء النحويين كما أنّ قيمته تكمن أكثر في أسلوبه الجذاب الذي انماز بحسن العبارة وكثرة الدقة، يأخذ بلبّ القارئ، ويجد فيه ضالته المنشودة في فهم المعاني من دون تكلف ولا تقعر، أضف إلى ذلك حسن التنظيم ودقة التبويب الذي لا نجده في كثير من كتب الأقدمين، فكل هذه وذاك جعلته من المنزلة بمكان.

3- جهوده النّحوية

إنّ كل ما سبق الحديث عنه، إنما هو تعريف ولمحة عن حياة ابن يعيش وسيرته والآن سأحاول في هذا العنصر أن ألقي الضوء على مدى إسهامات ابن يعيش النحوية واجتهاداته في بناء الدرس النحوي، متناولا في ذلك خمسة عناصر أساسية.

- موقف ابن يعيش من أدلة النحو.
- موقف ابن يعيش من المدارس النحوية – البصرة والكوفة –
- موقف ابن يعيش من صاحب الكتاب – الزمخشري –
- انفراداته النحوية.
- مذهبه النحوي.

3-1 موقف ابن يعيش من أدلة النحو

وابتدأت الحديث بها لأنها أصل النحو، إذ أنّ الأصول هي المنهجية المستنبطة التي بنيت عليها قواعد النحو العربي، وأصول النحو كما قال ابن الأنباري هي: «السماع والقياس واستصحاب الحال»، يقول الكسائي:

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص280.

إنّما النّحو قياسٌ يتبع وبهِ في كلِّ علمٍ يُنتفّعْ

وقد عرّف السيوطي أصول النحو في كتابه الاقتراح فقال: «علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل».[1]

3-1-1 السّماع

يقول السيوطي: «وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه أنواع ثلاثة لا بد في كلّ منها من الثبوت».[2]

وأنا قد قلت سابقا حينما تعرّضت لمادّة الكتاب أنّ ابن يعيش قد استدلّ بمصادر الاحتجاج النحوي الثلاثة (القرآن والحديث النبوي وكلام العرب بشقيه: الشعر والنثر) وكان الحيز الأكبر من الاستشهاد للقرآن والشعر، بخلاف الحديث النبوي الذي كان قليلا جدا إذا ما قرن بحجم الكتاب، ولعلّ السّر في ذلك هو ما سبقت الإشارة إليه، من أنّ ابن يعيش ربما يكون قد تأثر بأصحابه البصريين الذين قرّروا قاعدة في الاحتجاج النحوي وهي: أنّه لا يجوز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لأنه مرويٌّ بالمعنى هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ أغلب روّاته كانوا أعاجم.

والإشكال المطروح هنا: كيف كان ابن يعيش يعالج القضايا النحوية إذا ما تعارضت أدلتها؟ أعني السّماع والقياس خاصّة، وهل كان يأخذ بالسماع المطّرد أم المطّرد والنادر معاً؟

وللإجابة عن ذلك أذكر نماذج من أقواله تفصح لنا عن ذلك، يقول ابن يعيش: «وقولنا في اللغة الفصحى احتراز مما روي عن بعض بني أسد مثل: "غضبانة وعطشانة"، فألحق النون تاء التأنيث وفرّق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة، وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة، فتقول: هذا عطشانٌ ورأيت عطشاناً ومررت بعطشانٍ».[3]

[1] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة والجامعية، القاهرة، 2006م، ص13.

[2] نفسه، ص75.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص187.

فمن خلال قوله يتبين لنا أنّ ابن يعيش يأخذ بالسماع المطّرد ويرفض النادر ولا يقيس عليه، لذلك فالحكم النحوي عنده في الأوصاف السابقة هو المنع من الصرف، واختزال الجر والتنوين عنها، بناء على ما سمع من جمهرة كلام العرب.

ومن أمثلة ورود هذا الدليل عنده قوله في باب غير المنصرف: «والمعدول بابه السماع ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك مُلَكٌ ولا في حارث حُرَثٌ، كما قالوا عمر وزفر».[1]

وقال في موضع آخر: «واعلم أنّ النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردّها بالسهل والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء، إذا كانت فيه علّة من العلل التسع».[2]

وبناء على هذا فإنه يجوز صرف المنصرف من الأسماء في ضرائر الشعر خاصة خلافا للبصريين، وحجة ابن يعيش في ذلك هي ورود السماع عن العرب.

ومن الشواهد أيضا الدالة على اعتنائه بالسماع واحترامه لكل رواية ثقة وعدم ردها، قوله في قراءة حمزة الزّيات: «وقرئ بخفض الأرحام عطفا على الضمير الهاء، وذلك لا يجوز عند البصريين، فقال: وقد ردّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال لا تحل القراءة بها».[3]

ثم علّق ابن يعيش على قوله: «وهذا القول غير مرضي من أبي العباس لأنها قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد الثّقة، مع أنّه قد رواها جماعة من غير السّبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد، وإذا صحت الرواية لم يكن له سبيل إلى ردها».[4]

من كل ما سبق يبدو لي أنّ ابن يعيش قد كان يحذو في منهجه حذو البصريين في السّماع، إذ كان يأخذ بالسّماع المطّرد عن جمهرة العرب، لذلك رفض لغة بعض بني أسد مثل "غضبانة وسكرانة"، لكنّه كان لا يتعصّب ذلك التعصّب اتجاه القراءات وأصحابها، فهو لم يردّ قراءة حمزة السّالفة الذّكر كما ردّها معظم البصريين مع وجود الثقة من الروىّ

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص176.
[2] نفسه، ج1، ص191.
[3] نفسه، ج2، ص283.
[4] نفسه، ج2، ص283.

وأضف إلى ذلك قبوله منع الاسم من الصرف لوجود علة واحدة دون علتين، لتواتر النقل عن العرب والسّماع في أشعارهم، فاتضح بذلك منهجه في السماع أنّه يباين منهج الكوفة في عدم الأخذ بالنادر هذا من جهة، وبانت مفارقته للبصرة من جهة أخرى وهي عدم ردّه للقراءات المتواترة، وبقى على اتفاق معهم في أخذه بالسّماع المطّرد، وعدم الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

3-1-2 القياس

القياس في اللغة من القوس وهي الذراع، ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم09] أي قدر ذراعين كما قال المفسرون، ومنها القوس المعروفة، والفعل واوي: قاسَ يقوسُ قوسًا، ويأتي قاسَ يقيسُ قياسًا إذا قدّره على مثاله.[1]

وهو في الاصطلاح: إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بينهما.

وفي أصول النحو لا يبتعد عن هذا التعريف، يقول ابن الأنباري: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول».[2]

وقد أورد ابن يعيش هذا الدليل كثيرا في كتابه، واعتنى به عناية فائقة، ولمّا كان القياس مبناه على السّماع ويخضع له، فلا يخرج منهج كلّ من المدرستين عمّا قلناه، لكن الإشكال المطروح دائما كيف كان ابن يعيش يتعامل مع الدليلين إذا تعارضا؟ هل كان يغلب السّماع أو القياس عند الاستدلال؟

وقبل الإجابة عن هذا، أرى لزاما عليّ أن أعرض نماذج من أقيسة ابن يعيش النحوية.

يقول ابن يعيش: «والطوائح جمع مطيحة وهي القواذف، يقال: طوّحته الطوائح أي ترامت به المهالك، والقياس أن يقال: المطاوح لأنه جمع مطيحة، وإنما جاء على حذف الزوائد كما قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر22] والقياس ملاقح لأنه جمع ملقحة، وإنما جاء محذوف الزوائد».[3]

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص187.

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1857م، ص45.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص215.

وكان يقيس على السماع المطّرد في كلام العرب ويرفض النادر، لذلك رأيناه في السّماع أخذ بلغة الوصف المؤنث "عطشى سكرى"، ورفض اللغة النادرة وهي: "عطشانة وسكرانة" فعلى منهجه في القياس كل وصف للأنثى من "فعلان" الذي هو وصف للمذكر، يكون على زنة "فعلى".

وبناء على هذا فالقياس في لغة "فعلى" المنع من الصرف، وعلى لغة "فعلانة" الصرف لوجود التاء وقد رفضه ابن يعيش كما بيّنا.

ومن أوضح النماذج الدالة على تمكن القياس من نفسية ابن يعيش، قوله في المشبهات بليس: «اعلم أنّ "ما"حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه أن لا يعمل شيئا، وذلك لأنّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، على حدّ همزة الاستفهام "هل"، ألا ترى أنك لمّا قلت: "هل قام زيدٌ وهل زيدٌ قائمٌ"، فوليها الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، لذلك لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياس في "ما"»[1]، ثم أورد بعد ذلك حديثه عن الاستعمال والقياس، فقال: «غير أنّ أهل الحجاز يشبهونها بليس، ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يفعلون بليس، فاللغة الأولى أقيس، والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف31]».[2]

فهذه النصوص واضحة بيّنةٌ أنّ السماع مقدّم على القياس، وهذا ما أراده ابن يعيش هنا وهو أمر مجمع عليه بين النحاة، يقول ابن جني مقرّرًا ومنظرًا لهذا الأصل: «إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالي: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَيْطَانُ﴾ [المجادلة19]، فهذا لابدّ من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في ذلك جميع أمثلتهم».[3]

غير أنّ كثيرا من النحاة لم يلتزموا هذا الأصل، في تحاملهم وتكلفهم لردّ النصوص الصحيحة، بدعوى أنها مخالفة للأقيسة التي استقرؤوها، ويأتي مزيد إيضاح على هذا.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص168.

[2] نفسه، ج1، ص168.

[3] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار المعرفة المصرية، مصر، ج1، ط1، (دت) ص97.

ويواصل ابن يعيش حديثه عن هذه النّواسخ المشبّهات بليس فيقول: «و"ما" أقعد وأوغل في شبه ليس لأنّ "ما" لنفي ما في الحال لا غير، و"لا" قد تكون لنفي الماضي، لذلك كانت أوغل من الشبه بليس من "لا"، فلذلك قل استعمال "لا" بمعنى ليس، وكثر استعمال "ما" فكانت لذلك أعمّ تصرفا فعملت في المعرفة والنكرة، و"لا" ليس لها عمل إلّا في النكرة».[1]

وصفوة القول على هاته النواسخ الحرفية أنها إنما أعملت قياسا على ليس، للعلة الجامعة وهي النفي، إلا أنّ بعضها استعملته العرب بكثرة مثل "ما"، وبعضها الآخر لم يستعمل بكثرة مثل: "لا ولات"، وإذا أردت أن أركب قياسا شكليا لهذا أقول:

- الأصل (المقيس عليه): ليس
- الفرع (المقيس): ما
- العلة: النفي
- الحكم: العمل أي ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل ليس.

وكتاب ابن يعيش زاخر بالقياسات والعلل، تتنوع وتتفاوت من باب إلى آخر.

تنبيه:

للعلماء المتأخرين كلام في قضية الاحتجاج النحوي، أو بتعبير آخر استدراكان على النحاة المتقدمين، الأوّل يتعلق بالقراءات القرآنية، والثاني يتعلق بمسألة عدم الاحتجاج بالحديث النبوي، خاصة وأنّ كليهما رأيناهما في شرح ابن يعيش، واحدة خالف فيها جمهرة أصحابه البصريين وهي الأولى، وأخرى سار فيها على نهجهم.

أما بالنسبة للقضية الأولى، فإنّي أنقل كلاما للسيوطي من كتابه الاقتراح، وقد عنون له عندما تحدّثَ عن دليل السّماع بقوله: تنبيه، فقال: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية».[2]

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص270.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص80.

وقد ردّ ابن مالك وأبو حيان وابن يعيش على هؤلاء، وقد تقدّم معنا قوله: أنّه لا مجال لردّ رواية الثقة، وسيأتي معنا ردّه على المبرّد حينما رفض قراءة حمزة في قضية العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة حرف الجرّ، وهي مسألة خلافية لذلك فإنّي أُعرِض صفحا عن ذكرها هنا.

أما بالنسبة للمسألة الثانية، وهي مسألة عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بحجة أنه مرويّ بالمعنى كما فعل ذلك جمهرة النحاة، وابن يعيش نفسه لم يصرّح في كتابه بما يدلّ على ذلك، وأنا من باب الإنصاف لا أستطيع أن أقول إنّه ممّن منع الاستشهاد بالحديث مطلقًا لهذه العلة، لكن قلة الأحاديث في كتابه هو الذي حملني أن أقدّم تعليقا جليا لمن أبدوا رأيهم في هذه القضية، التي هي قضية لا مناص من المرور عليها دونما دراسة وتحليل، ولو أنّ النحاة كما قال بعض المتأخرين وثقوا بأنّ ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.[1]

وكان ابن هشام وابن مالك وغيرهما ممن وسّعوا دائرة الاستشهاد النحوي، بإدخال الحديث النبوي إلى هذه الدائرة، خاصة ابن مالك الذي كانت مصنفاته حافلة بالأحاديث النبوية، بل أكثر من ذلك كما يقول السيوطي: فلقد سمّى "لغة أكلوني البراغيث" لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة"، مستشهدا بحديث الصحيحين.[2]

والقضية نفسها قد أثيرت من جديد في العصر الحديث، إلا أنّني رغبت أن لا أتوسّع فيها كثيرا لكثرة الأقلام المطروقة فيها، وأكتفي بما قاله الدكتور المخزومي: «وأخطئوا لأنهم أبعدوا جانبا مهما من المصادر اللغوية وهو الحديث، فلم يرضوا الاستشهاد به لأنهم زعموا أنّ كثيرا من روّاته كانوا من الموالي، وهم عرب بالتعلم لا بالسليقة والطبع، ولا يؤمن على الحديث أن يقع فيه لحن أو تصحيف، مع أنهم لو أنصفوا أنفسهم لعدلوا عما ذهبوا إليه، لأنهم كانوا يعلمون مدى حرص المُحدّثين على سلامة الأحاديث، ومدى ما قاموا به في سبيل المحافظة عليها».[3]

[1] ينظر السيوطي، الاقتراح، ص92.

[2] ينظر نفسه، ص97.

[3] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص58.

وقال أيضا: «يضاف إلى ذلك أنّهم لو سمعوا سيبويه يروي نصًّا لما تردّدوا في الأخذ به لأنّ سيبويه ثقة، وهو إنما يروي نصًّا لغويا لا علاقة له بحكم من أحكام الدين، فما بالك بقوم يحرصون أشدّ الحرص على سلامة الأحاديث، وكانوا أشدّ ما يكونون تحرّجا أن يحرّفوا نصًّا أو يغيروا شيئا في متن».[1]

وملخّص ما أومأ إليه المخزومي أنّ الأحاديث التي رويت بالمعنى إنما رواها العرب الخلّص، وهؤلاء أنفسهم كلامهم حجة في حدّ ذاته، وما رواه الأعاجم إنما روى باللفظ، فلم يسمح لهم الرواية بالمعنى، ويشترط فيه قوة الحفظ والعدالة والضبط، وإلاّ كانت روايته مرفوضة، وعلى هذا فإنه يصحّ الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

3-1-3 استصحاب الحال

الاستصحاب لغة: استصحب الرجل دعاه إلى الصّحبة، وكلّ ما لازم شيئا فقد استصحبه والصاحب هو العشير والرفيق.[2]

أمّا في الاصطلاح: فإنّ استصحاب الحال هو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنيا لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منه لشبه الاسم، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه، فكان باقيا على الأصل في البناء.[3]

وقال عنه أيضا ابن الأنباري في رسالته لمع الأدلة: «اعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتّى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب».[4]

وملخص التعريف أنّ التمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو قريب منه في أصول الفقه، أن يستصحب الأصل عند عدم الدليل الشرعي، فإذا كان مثلا الفعل لم يوجد

[1] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص58.
[2] ينظر ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص177.
[3] ينظر ابن الأنباري، الإغراب، ص46.
[4] نفسه، ص141

فيه دليل إباحة ولا دليل تحريم ننظر فيه إلى الأصل، فهل الأصل فيه هو الإباحة أو التحريم؟ ونبني على ذلك الحكم المطلوب.

ومن أمثلة ورود هذا الدليل عند ابن يعيش، ما جاء في قضيّة الإعراب والبناء في الأسماء، قوله: «أصل الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال، والأفعال محمولة في الإعراب على الأسماء».[1]

فمن خلال القول يتضح لنا قضية الأصليّة والفرعيّة، فإذا قال قائل ما العلّة في إعراب الأسماء؟ نقول له هكذا (أصله) في الوضع، ونكون بذلك قد استصحبنا حالها، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وإذا قال قائل: ما العلة في إعراب الأفعال أو الفعل المضارع خاصة؟ نقول له: العلة هي مشابهة الاسم، فكان الجواب بخلاف الأول، لوجود العلة واضحة جلية، وبتعبير أكثر وضوحا أقول:

الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه، فما هي العلة في إعرابه؟ أقول مستصحبا الحال: كان باقيا على أصله في الإعراب.

ومن النماذج التي تبين إعمال ابن يعيش لهذا الدليل قوله الآتي: «فأما يومئذ وحينئذ وساعتئذ، ففيه وجهان: البناء والإعراب، فالإعراب على الأصل، والبناء لأنّه ظرف أضيف إلى غير متمكن من الأسماء، فاكتسب منه البناء، لأنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه كثيرا من أحكامه»[2]، فعلّل ابن يعيش إعراب حينئذ وأخواتها بكون أنّ الأصل فيها هو الإعراب لأنها أسماء، يعني أنه استصحب الحال فيها، وعلّل البناء الذي هو عارض فيها بما هو واضح في القول والشرح ممّا أغنى عن إعادته.

تنبيه: واستصحاب الحال لا يُعدّ دليلا قويا للاستنباط عند علماء الأصول، سواء قلنا أصول الفقه أو النحو، لذلك فإنّ ابن جني لم يذكره ضمن أصول اللغة، واكتفى بالتعرض للسّماع والقياس والإجماع.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص150.

[2] نفسه، ج2، ص287.

وابن الأنباري الذي أشرنا إليه آنفا جعله من الأدلّة المعتبرة وحذف الإجماع، ولكن قال في الأخير عنه: «ولكن التمسك به ضعيف في حالة وجود دليل آخر معه يخالفه أو ينقضه».[1]

3-2 ابن يعيش والمدارس النحوية

3-2-1 مدرسة البصرة

هكذا كان موقف ابن يعيش اتجاه المدرسة البصرية ينعتهم بقوله: "أصحابنا" في غير ما موضع من أبواب الكتاب، وكان كثيرا ما يأخذ بأقوالهم، وينتصر أكثر لآراء سيبويه ويرجحها حتى على أصحابه البصريين، إذ يرى فيه مثالا يحتذا به ويقاس عليه، وهذا المسلك هو منحى أغلب المتأخرين كأبي حيّان وابن مالك وابن هشام وغيرهم، ومن النماذج التي تثبت ذلك:

جاء في باب التنازع – وهي مسألة خلافية – قوله: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه»[2] وسيأتي الحديث عنها مفصّلا إن شاء الله.

وأيضا ما جاء في قولهم: عَذيركَ، قال بعضهم: ليس العذير مصدرا وإنّما هو عاذر، وقال بعضهم هو مصدر، يقال لمن جنى جناية واحتملت منه: عذيرك من فلان، فكأنّه قال هات عذرك أو أحضره.

قال ابن يعيش: وهو مذهب سيبويه وهو الصواب، لأنّه وضع موضع الفعل[3]، والمصدر إنما يحلّ محلّ فعله ويعمل عمله، كما هو مقرّر في النحو.

ورغم أنّ ابن يعيش يرجّح في أغلب الأحايين أقوال سيبويه، إلاّ أنّه لم يكن متعصبا له بل يختار الرأي الذي يراه الأنسب، وله شواهد تثبت ذلك:

منها ما جاء في باب منع الاسم من الصّرف قوله: «أحمر ونحوه من الصفات، إذ كان فيه خلاف إذا سمي به ثم نكّر، فإنّ سيبويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنع في

[1] ابن الأنباري، اللمع، ص142.
[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص206.
[3] ينظر نفسه، ج1، ص393.

حال تعريفه، إلا أنّ المانع من الصّرف مختلف، ففي حال التعريف المانع من الصّرف التعريف ووزن الفعل، وفي حال التنكير شبهه بحاله قبل التسمية، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى صرفه لأنه بالتسمية فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر، فإذا نكّر، زال التعريف وبقي فيه علة واحدة وهي الوزن وحده»[1]: فانصرف.

قال ابن يعيش معقبا عليه: «وأرى القياس ما قاله أبو الحسن، وكذلك ما كان نحوه مثل سكران وعطشان، إذا سمي بشيء من ذلك ثم نكر فهو على الخلاف».[2]

3-2-2 ابن يعيش ومدرسة الكوفة

أمّا موقفه اتجاه مدرسة الكوفة فهو الرّفض والتفنيد، وكان كثيرا ما ينعتهم بالضعف وفساد الرأي والبعد عن الصواب، وقلَّ ما وافقهم في مسائل الخلاف النحوية التي اختار رأيهم فيها والتي استطعت أن أحصيها بعد الاستقراء التام إلى ست مسائل نحوية.

وسأسوق هنا نماذج يسيرة مقتطفة من الكتاب تمهيدا وتنظيرا لما سيأتي بيانه في التطبيق وثمّة يظهر موقفه أكثر وضوحا وكيف كان توجيهه للخلاف النحوي.

- علّق ابن يعيش على عامل "الخلاف النحوي" الذي اصطلح عليه الكوفيّون فقال:

«هذا قول فاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب، لانتصب الأوّل كما ينتصب الثاني لأنّ الثاني إذا خالف الأوّل، فقد خالف الأوّل الثاني أيضا».[3]

ومن الشواهد على ذلك قوله أيضا: «ذهب الكوفيون إلى أنّ هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، وإنما تعمل النصب لا غير، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد».[4]

وهذه النماذج ستأتي جلية واضحة في الجانب التطبيقي فلا داعي لتكرارها هنا.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ج1، ص193.
[2] نفسه، ج1، ص193.
[3] نفسه، ج1، ص440.
[4] نفسه، ج1، ص225.

3-3- موقف ابن يعيش من صاحب الكتاب – الزمخشري-

أرى أنّ هذا العنصر مهمًّا وضروريًّا لا أستغني عنه ويلزمني الحديث عنه ولابدّ، باعتباره المادة التي اتكأ عليها ابن يعيش في كتابه، فنرى كيف وافق ابن يعيش الزمخشري من جهة وكيف خالفه من جهة أخرى، وهذا الأخير ما يعنينا في هكذا مكان، وأما بالنسبة لنقطة الاتفاق بين الشيخين فهي الأساس وهي أغلب الآراء إن لم أقل كلها، ويكفيك أيها الباحث أن تعرف أنهما يتقاطعان في مذهب واحد عبّرا عنه كلاهما بقولهما: "أصحابنا" أي؛ المذهب البصري، لذلك يحسن بي أن أذكر بعض استدراكات ابن يعيش على الزمخشري ليقف القارئ من خلالها على الحقيقتين معا، الاستدراكات من جهة، وما تبقى هو نقطة الاتفاق من جهة أخرى.

– إنّ أول استدراك لصاحبنا على الزمخشري يصادفنا في مقدمة الكتاب، يقول الزمخشري: «وما بي من الشّفقة والحدب، على أشياعي من حفدة الأدب، لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب».[1]

قال ابن يعيش: «قوله: "بكافّة الأبواب" شاذ من وجهين: أحدهما أنّ كافّة لا تستعمل إلاّ حالاً وها هنا قد خفضها بالباء، على أنّه قد ورد شيء في الكلام حولها عن جماعة من المتأخرين كالفارقي الخطيب والحريري، وقد عيب عليهما ذلك، والذين أجازوا ذلك لجؤوا إلى القياس، والاستعمال ما ذكرناه، والوجه الثاني: أنّه استعمله في غير الأناسي، والكافّة: الجماعة من الناس لغة».[2]

غير أنّي أقول: إنّ المحقق قد تعقب كلامَ ابن يعيش، بأنّه قد ورد استعمال كافّة غير منصوبة في كلام من يحتج به في عصر الفصاحة، فقد وردت كافة مضافة في رسالة عمر ابن الخطاب – رضي الله عنه – إلى بني كاكلة حيث يقول : قد جعلت لآلي بني كاكلة على كافّةِ المسلمين لكل عام مئتي مثقال ذهبًا إبريزا، ولما آلت الخلافة إلى علي بن أبي طالب وعرض عليه هذا الكتاب نفَّذَ لهم ما فيه، وكتبه بخطه.[3]

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص66.

[2] نفسه، ج1، ص66.

[3] ينظر حاشية شرح ابن يعيش للمفصل، ج1، ص66.

ثمّ يقول المحقّق بعد ما نقل هذه الرواية: «ويكفي أن يستعمل عمر بن الخطّاب كلمة كافّة مضافة، ثم يقرّه على هذا الاستعمال عليّ ابن أبي طالب، وهو إمام الفصاحة والبيان كي يجوز استعمال هذه الكلمة مضافة».

ولعلّ هذا هو المنهل والمورد الذي اغترف منه الزمخشري هذا الحكم في استعماله كافة مجرورة.

– استدرك ابن يعيش على الزمخشري تعريفه للاسم: «الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران».[1]

قال ابن يعيش: «ويُردّ على هذا الحدّ المصادرُ وسائر الأحداث، لأنها تدل على معنى وزمان، لأنّ زمن المصادر مبهم».[2]

وتفصيل هذه النقطة يأتي في العنصر الذي يعقب هذا أي في "انفراداته".

– استدرك ابن يعيش أو نقول أتمّ ما لم يشر إليه الزّمخشري في باب "الإعراب التقديري" يقول: «واعلم أنّ صاحب الكتاب لم يستقص الكلام على المقصور والمنقوص، وإنما أشار إليهما إشارة، ولابدّ من التنبيه على نكت بابيهما بما فيه مقنع».[3]

وذكر ابن يعيش تعريفا لكلّ واحد منهما، ولا ضير أن أنقل تعريف كلّ واحد منهما لما فيهما من الفائدة.

اعلم أنَّ «المقصور كلّ اسم وقعت في آخره ألف مفردة نحو: "العصا، وإنّما سمّي مقصورًا لأنّه حُبس عن الإعراب فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر، وأما المنقوص فهو كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة نحو: "القاضي والداعي"، فهذا يدخله النصب وحده مع التنوين ولا يدخله رفع ولا جرٌّ، وإنّما سمّي منقوصًا لأنه نقص شيئين الحركة والحرف».[4]

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص81.
[2] ينظر نفسه. ج1، ص81.
[3] نفسه، ج1، ص162.
[4] نفسه، ص164.

ونحن إذا ما نظرنا إلى هذا التعليق وجدناه يلتقي مع كلامه السابق في المقدّمة، أنّ المفصل اشتمل على كثير من الإجمال والاختصار، فمن الطبيعي أن يكون مثل هذا التعليق.

– قسّم الزمخشري الجملة إلى أربعة أقسام وهي: الجملة الفعليّة والاسميّة والشرطيّة والظرفيّة.[1]

يقول ابن يعيش معقبا على هذا التقسيم: وهذه قسمة أبي عليّ وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان:

فعلية واسمية، لأنّ الشرطية في التحقيق مركّبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقرّ) وهو فعل وفاعل.[2]

وهذا الرأي الذي ذكره هو ما كان عليه النحاة الأوائل، وكأنّه محلّ إجماع بين علماء النحو السابقين، والفارسيّ قد انفصل بهذا التقسيم عن الجمهور.

– كما كان ابن يعيش يبيّن ما أبهمه الزّمخشري، من ذلك قول الزمخشري: «ضربت زيدًا قائمًا، تجعلهما حالا من أيّهما شئت».[3]

علّق ابن يعيش على هذا المثال فقال: «وإطلاقه فاسد إلاّ أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه، فإن كان غير معلوم لم يجز ويجب ملاصقته فتقول: ضربت قائما زيدا».[4]

– كما كان يستدرك على الزمخشري في نسبة الأشعار إلى قائلها أو يذكر ما أغفله، وهذا ما لم يُعن به صاحب الكتاب كثيرا، ولأنّ الاحتجاج بالشعر من دون نسبته إلى قائله قد لا يستأنس به المتلقي ولا يطمئن إليه، كذلك عند نسبته إلى غير قائله، ومن أمثلة ذلك:

وَقَبْلِي مَاتَ الخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَان وابنُ المُضَلّلِ

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص220.
[2] نفسه، ج1، ص229.
[3] نفسه، ج2، ص03.
[4] نفسه، ج2، ص05.

قال ابن يعيش والصواب (فقبلي) بالفاء، وهو للأسود بن يَعْفُرْ.[1]

وبعد هذا العرض اليسير لهذه النماذج يتضح لي أنّ جلّ مخالفات ابن يعيش للزمخشري إنما هي استدراكات وتعليقات، وليست هناك مسائل خلافية جوهرية، وذلك لاشتراكها في نصرة مذهب البصرة.

3-4 انفراداته النحوية

سأحاول أن أجمل في هذا العنصر مدى إسهامات ابن يعيش النحوية، وما انفرد به من آراء أسهمت هي الأخرى في بناء صرح النحو، فلقد رأيت وأنا أتصفّح ثنايا كتابه بين مسألة وأخرى حضور ذاتيته، وهو الأمر الذي جعلني أغوص في أبواب الكتاب لاستخراج تلك القضايا من مظانّها الرئيسيّة، وفيما يلي طائفة من انفردات ابن يعيش النحوية:

- إنّ أهمّ جديد أذكره عند ابن يعيش وأبتدئ به وأكرّره دائما هو عنايته الفائقة بالحدود والتعريفات، وهو الشّيء الذي كان غائبا أو قليلا في كتب الأقدمين، إذ من المعروف أنّ كلّ فنٍّ لا تستقرُّ مصطلحاته حتى ينضج ويكمل، فهذا سيبويه إمام الصناعة النحوية لم يضع تعريفا للاسم واكتفى بقوله: «والاسم كرجل وفرس وحائط»[2]، والمتصفح لشرح المفصل ليجد هذا الأمر جليا واضحا في أول الكتاب، قال ابن يعيش: «اعلم أنّهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيا، حدّوه بحدٍّ يحصل لهم الغرض المطلوب، وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول».[3]

هذا أوّل ما بدأ به ابن يعيش في كتابه بعد شرحه للمقدمة.

أضف إلى ذلك صبغه للنّحو بمصطلحات أصول الفقه، الذي يكشف لنا عن علاقة التأثير بين العلمين، ومن ذلك قوله: «المتمكّن أعمّ من الأمكن، فكل أمكن متمكن، وليس كلّ متمكن أمكن».[4]

---

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ، ج1، ص143.

[2] أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ط3، 1968م، ص12.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص70.

[4] نفسه، ج1، ص164.

والعموم والخصوص بحث معروف في أصول الفقه وأدلّته كما هو معلوم.

– كذلك مما امتاز به ابن يعيش وانفرد به عن باقي النحاة أسلوبه المعلل، بل كثرة إسهابه وراء التعليل والتأويل، وهذا راجع بلا شك إلى تأثره بعلم المنطق، ويتجلّى هذا عنده في التساؤلات التي كان يطرحها عند كل مسألة، وهو ما أسماه ابن السرّاج بعلّة العلّة، يقول هذا الأخير: «اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل قولنا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا».[1]

ومن الشواهد التي تثبت ذلك عند ابن يعيش قوله: «فإن قيل لم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعا؟ فالجواب من وجوه، وذكر: والضمة أثقل من الفتحة، فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفع الذي هو ثقيل، وإنما فعلوا ذلك لوجهين: أحدهما ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون وهو الضمة، والثاني أنهم خصّوا الفاعل بالرّفع، والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلا في الكلام».[2]

وهذه التعليلات وأمثالها، الكتاب يعجّ بها بين مسألة وأخرى، وهي سمة أو علامة على شخصيّة ابن يعيش الممنطقة.

والحقّ أنّ للنحاة المتأخرين كلامًا على هذا التعليل الذي هو أشبه بالفلسفة، فهو إنما تكلف من النحاة وجري منهم فيما لا فائدة فيه، حتى أدّى بهم الأمر إلى إهمال الجانب الأهم في الدراسة وهو المعنى هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن كانت صناعتهم ضحكة للناظرين وهزأة للساخرين، وأنقل هنا كلاما للسهيلي حول قضية العلة هذه، فقال في باب مالا ينصرف: «وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب، لانتفع بنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم، فقالوا: أضعف من حجة نحويّ».[3]

– الذي اشتهر في كتب النحو أنّ المصدر ما دلّ على حدث غير مقترن بزمان، وهذا التعريف يبقى قاصرا من جهة الدقّة على نحو ما قرّره ابن يعيش، إذ يقول: «الأحداث تدلّ

[1] أبو بكر بن السرّاج، الأصول في النحو، تح: الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ط3، 1436هـ، ص35.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص202.

[3] أبو القاسم السهيلي، آمالي السهيلي، تح: محمد البنا، مكتبة السعادة، مصر، (دت)، ص20.

على أزمنة مبهمة، إذ لا يكون حدث إلاّ في زمان، ولأنّ الفعل يدلّ على زمان معلوم إمّا ماض وإمّا غير ماضٍ».[1]

فالمصدر حسب وجهة نظر ابن يعيش هو ما دلّ على حدث مقترن بزمان مبهم، وقال في موضع آخر: «والمصادر لا تدلّ على الزّمن من جهة اللفظ، إنما الزمان من لوازمها وضروراتها».[2]

كل ما ذكرتُه حتى الآن من اجتهادات إنما يتعلق بالحدود والتعريفات، والمتأمل والواقف على كلام ابن يعيش فيها ليلتمس الدقة الكبيرة في الحدود، وما استطاع أن يضيفه للنحو من صياغة جديدة، وهو عمل جليل قدّمه ابن يعيش لبناء الدرس النحوي يحمد عليه، إذ من المعلوم أنّ لكل علم مصطلحاته التي هي بمثابة المفتاح الذي به يمكن الولوج إلى كوامن العلم وأسراره، وعدم وضوح المصطلح يؤدّي بلا شكّ إلى الغموض وسوء الفهم، وهذا خلاف ما تقتضيه قواعد اللغة والنحو.

– أيضا من جملة اجتهاده وانفراده ما جاء عند قوله في باب الفاعل عند قول الشاعر:

جَزَى ربُّه عنّى عديَّ بنَ حَاتِمٍ جَزاءَ الكلابِ العادياتِ وقد فَعَل

قال: الصّواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر، والتقدير جَزَىَ ربُّ الجزاء، وصار ذكر الفعل كتقديم ذكر المصدر إذ كان دالّا عليه، ومثله قولهم: من كذبَ كان شرًّا له، أي: كان الكِذْب شرًّا له.[3]

وجمهور العلماء لا يرون هذا التأويل، وإنما المعروف عندهم أنّ هذا من الشّاذ الذي يُحفظُ ولا يقاس عليه، يقول في الخلاصة: [4]

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وشذَّ نَحْوُ زَانَ نورُهُ الشّجَرْ

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص83.
[2] نفسه، ج1، ص83.
[3] ينظر نفسه، ج1، ص203.
[4] ابن مالك، الألفية، ص49.

فالضّمير المتصل بالفاعل عائد على المفعول أي؛ أنّه يعود على متأخر لفظا ورتبة، وهذا محظور في اللغة، إذ القاعدة أنّ الاسم يذكر ثم يضمر له.

إلّا أنّ هناك بعض النحاة من أجازها لورود بعض الشواهد عن العرب في هذا الباب أضف إلى ذلك أنه يجوز أن يعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة في بعض المواضع.

فاتضحت بذلك المسألة أنّ ابن يعيش قد أضاف تفسيرا جديدا كما فعل في هذا البيت وأنّ الضمير يعود إلى المصدر، فالهاء عائدة على الجزاء، من حيث إنّ الفعل يدل بدلالة المطابقة على المصدر والزمان معا، وبدلالة التضمن على المصدر وحده أو على الفعل وحده، وعليه فالمصدر كامن في مفهوم الفعل لا محالة، فلذلك جاز عود الضمير إليه، وهو رأي له وجاهته من الصحة كما ترى.

– رفض ابن يعيش تفسير البصريين للابتداء، وهو – عامل معنوي – بأنّه التعرّي فقال:

«هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم: إنّ التعرّي عامل أنه مُعَرِّفٌ للعامل، إذ لو زعم أنه مُعَرِّفٌ لكان اعترافا بأنّ العامل غير التعرّي».[1]

ثم قال مبينا رأيه في المسألة:

«والصحيح أنّ الابتداء اهتمامك بالاسم، وجعلك إياه أولا لثان كان خبرا عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوّة، إذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره، وهذه القوة تشبه به الفاعلَ، لأنّ الفاعل شرطُ تحققِ معنى الفعل، وأنّ الفاعل قد أسند إليه غيره، كما أنّ المبتدأ كذلك، إلا أنّ خبر المبتدأ بعده، وخبر الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء».[2]

وهذا التعليل لم يعرف إلاّ من جهته، إذ علّل رفع المبتدأ باهتمام المتكلم به.

– كما كان يرى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ[3]، وهذا الرأي لم يقل به أحد من البصريين أو الكوفيين، وإنما هو قول بعض المتأخرين ولعلّه يعزى إلى ابن الأنباري

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص223.

[2] نفسه، ج1، ص223.

[3] ينظر نفسه، ج1، ص223.

الذي عاصره، فيكون هو وابن الأنباري من القائلين به، وسيأتي مزيد إيضاح على هذه المسألة إن شاء الله، إذ هي من مسائل بحثنا الخلافية.

– يستدرك ابن يعيش على بعض النحاة حينما عرّفوا الفاعل بأنه الاسم الذي يجب تقديم خبره عليه لمجرّد كونه خبرا فقال: «وهذا الكلام ليس عندي بمرضيٍّ، لأنّ خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا، إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو: "زيدٌ قائمٌ وعبد الله ذاهبٌ"، فلمّا لم يجب في كل خبر عُلِمَ أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا وهو كونه عاملا فيه، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول».[1]

فالعلّة في نظر ابن يعيش في تقديم الفعل الذي هو خبر الفاعل هي راجعة إلى قضية العامل، والعامل مرتبته قبل المعمول كما هو معلوم، والفعل عامل في الفاعل والمفعول إذا كان متعديا لاقتضائهما معا، لذلك قدم عليه، خلافا لمن زعم أنّ الفاعل والفعل من الحالات التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ، هذا بالإضافة إلى أنّ بين الجملتين فرقا، فالجملة الاسمية تدلّ على الدوام الثبوت، والجملة الفعلية تدل على التجدُّد والحدوث.

– يناقش ابن يعيش قضيّة هامّة في النّداء فيقول: «واعلم أنّ حقيقة هذا النعت وما كان مثله في نحو: "أيّها الرجل" إنما هو عطف بيان، وقول النحويين إنّه نعت تقريب، وذلك لأنّ النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سببه، وهذه أجناس فيها شرح وبيان للأول كالبدل والتأكيد، ولذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتا».[2]

وإذا نظرنا إلى هذا المثال وجدنا أنّ ابن يعيش كان أكثر دقّة في المسألة من قول الجمهور، فالرجل هنا أو الناس أو نحوها من أسماء الأجناس، إعرابها عطف بيان أو بدل أفضل، لكونها أسماء جامدة بخلاف الصفة التي تناسب المشتق، إلّا أنه يعرض أحيانا ونجد أمثلة أخرى غير هذا مثل: يا أيها الفاضل، السارق، الظالم ... إلخ.

فالفاضل ونحوها كلها مشتقات وليست أجناس جوامد كالرجل وغيرها، فالإعراب الأمثل والحالة هذه أن يكون صفة لا عطف بيان، وهذا رأيٌ قد قال به بعض النحويين، وهو قول

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص201.
[2] نفسه، ج1، ص323.

يجمع بين الأمرين، فنخرج بنتيجة أنّ الاسم إذا كان بعد (أي) جامدا فالإعراب الأحسن فيه هو البدل، وإذا كان مشتقًّا فالإعراب الأفضل هو النعت.

– كان ابن يعيش يُجوّز منع الاسم من الصّرف لعلّة واحدة في الضرورة، خلافا للبصريّين وفي المعارف خاصة، فقال: «واعلم أنّ النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردّها بالسّهل والمذهب فيه صرف المنصرف من الأسماء إذا كانت فيه علة من العلل التسع».[1]

– ومن جملة اجتهاده أيضا أنه لم يجز رفع الاسم المشغول عنه بعد إذا خلافا لسيبويه الذي أجازه بعد "إذا" و"حيث" معاً، قال ابن يعيش: "وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدهما بالابتداء، والذي أراه أنّ ذلك جائز في (حيث) لأنها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، تقول: "لقيته حيث زيدٌ جالس"، فتكون نظيرة (إذ) في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها، نحو قولك: لقيته إذ زيد جالس، وأمّا "إذا" فلا تنفكّ من معنى المجازاة لأنها لا تقع إلّا للمستقبل.[2]

– ومنها أيضا أنّه يرى أنّه لا يجوز إظهار متعلق الظّرف إذا أقيم الظرف مقامه خلافا لابن جني، يقول ابن يعيش: «واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو "استقرّ" أو "مستقرٌّ" وأقمت الظّرف مقامه على ما ذكرنا، صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار، وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه، وقد صرّح ابن جني بجواز إظهاره، والقول عندي في ذلك بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه صار أصلا مرفوضا».[3]

فإذا قلت مثلا: زيد عندك فـ(عندك) ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلا أو اسما وفيه ضمير مرفوع، والظرف وذلك الضّمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، لأنّه ناب عن المحذوف (الاستقرار) الذي هو الخبر في حقيقة الأمر، هذا ملخص ما قرّره ابن يعيش، أمّا عند ابن جني فيجوز إظهار متعلّق الظرف الذي هو الاستقرار وتقول: زيدٌ استقرّ أو مستقرٌّ عندك.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ، ج1، ص191.
[2] ينظر نفسه، ج1، ص410.
[3] نفسه، ج1، ص232.

فائدة: إذا عبّرت بالفعل كان الخبر جملة، وإذا قدّرته اسما كان الخبر مفردا.

– ومن ترجيحاته التي تثبت شخصيّته أنّه لم يوافق البصريّين في أنّ (من) تأتي لبدء غاية المكان فقط، بل استحسن رأي الكوفيين في المسألة، وأنها تأتي لبدء الغاية في الزمان لورود الشواهد على ذلك[1]، ومن الشّواهد قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوِم أَحقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة/108].

– ومن مخالفته لسيبويه أنه يرى أنّ العامل في البدل هو فعل محذوف مكرّر مقدّر، إلاّ أنه حذف لدلالة الأول عليه، فالبدل من غير جملة المبدل منه، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وجماعة من المتأخرين، فإذا قلت: مررت بأخيك زيدٍ تقديره: مررت بأخيك بزيدٍ[2].

وسيبويه كان يرى أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتوكيد.

والحجّة لأبي الأحسن الأخفش وأنصاره لأنه قد ظهر في بعض المواضع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ المَلَأُ الَّذينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَذّينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف75].

فقوله: (لمن آمن منهم) بدل من (الذين استضعفوا) وهو بدل البعض، لأنّ المؤمنين بعض المستضعفين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الزخرف33]، فقوله: (لبيوتهم) بدل من (لمن يكفر بالرّحمن) وهو بدل الاشتمال.[3]

فنحن إذا نظرنا إلى مخالفته لسيبويه في حدّ ذاتها على الرغم من قلّتها، نستخلص أنّ لابن يعيش مواقفَ وآراءَ تنبئ عن شخصيّته النحوية، فهو لم ينطلق من التسليم لأنها وردت عند سيبويه أو غيره، ولكن كان يعرضها على الأدلة الأصول ويختار ما يراه هو في نفسه الصواب.

فائدة:

ذكر ابن يعيش عقب شرحه للبدل وأنواعه إشكالا والجواب عليه، فقال:

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص159.

[2] ينظر نفسه، ج1، ص264.

[3] ينظر نفسه، ج1، ص264.

«قيل لأبي عليّ كيف يكون البدل إيضاحًا للمبدل منه وهو من غير جملته؟ فقال: لمّا لم يظهر العامل في البدل، وإنما دلّ عليه العامل في المبدل منه، واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ جاز أو يوضّحه».[1]

3-5 مذهبه النحوي

المشهور عند كثير من الباحثين أنّ المدارس النّحوية خمسة مدارس، مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد والأندلس ومصر، إلاّ أنّ هناك من رفض هذا التقسيم أو هذا التعدّد المذهبي ورأى أنّه يوجد مدرستان فقط – مدرسة البصرة والكوفة – ومن ثمّ فلا عجب أن نجد خلافا في نسبة نحويّ إلى مذهب دون آخر، أقصد بهذا الخلاف الواقع في نسبة ابن يعيش.

ذهب الدكتور شوقي ضيف في كتابه الموسوم "بالمدارس النحوية" إلى أنّ ابن يعيش الموصلي بغدادي المذهب، قال عنه: «ولعلّنا لا نبعد إذا قلنا إنّه كان أكثر البغداديّين انتصارا وحماسة للبصريين».[2]

وهذا رأي كلّ من قال بالتقسيم الأول، فلقد اعتبر شوقي ضيف أنّ هناك مدرسةً نحويّةً بغداديّة قامت في منهجها على أساس الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين، وابن يعيش واحد منهم كما هو صريح كلامه.

غير أنّ هذا الرأي فيه نظر، وقد لقي الرفض والتفنيد من قبل باحثين آخرين، وعلى رأسهم مهدي المخزومي الذي ذهب في كتابه مدرسة الكوفة، وأيضا كتابه الدرس النحوي في بغداد إلى رفض وجود مدرسة ثالثة في النحو العربيّ اسمها بغداد، فضلا عن وجود مدرسة رابعة وخامسة كما يزعمون.

وحسب وجهة نظر المخزومي أنّ ابن يعيش بصريّ المذهب لا بغدادي.

وهذا الطرح هو الذي لا يمكننا الحيدة والميل عنه وتشهد له الأدلة، فلقد مرّ معنا في صفحات الكتاب أنّ الرّجل نزعته البصريّة واضحة جليّة كما صرّح بها في العديد من مواطن

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ، ج1، ص264.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص281.

الكتاب، ومن ذلك قوله: «واعلم أنّ أصحابنا اختلفوا في رفع خبر "لا"، فذهب بعضهم إلى أنّها لا تعمل في الخبر، وذهب أبو الحسن إلى أنّ "لا" هذه ترفع الخبر وهو المختار، وأمّا الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ وهي قاعدتهم في إنّ».[1]

فإذا كان الأمر كذلك وهو كذلك، فلا دليل ولا برهان ولا حجّة لمن نسبه إلى مدرسة أخرى بعد ما صرّح هو وأعرب عن نفسه بلسانه، ولا حجّة لمن قال إنّه وافق الكوفيّين في بعض المسائل، فنحن نعلم أنّ الخلاف موجود بين رجال البصرة أنفسهم، ولا أدلّ على ذلك من الخلاف الموجود بين سيبويه وتلميذه الأخفش، ومع ذلك لم يقل أحد إنّ الأخفش ليس بصريًّا.

وممّا يؤكّد هذا الرّأي ويزيد الرأي الأوّل ضعفا على ضعف أنه صرّح باسم البغداديين إزاء البصريين في مواضع من كتابه، ومن ذلك قوله في جمع المؤنث السالم: «ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا وأجازه البغداديّون»، وقال في موضع آخر: «واعلم أنّ البغداديين قد أجازوا الواو في أن تكون زائدة، واحتجوا بأنها جاءت في مواضع كذلك، أمّا أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو».[2]

ولا شكّ أنّ هذا القول قد استأصل شأفة الخلاف نهائيًّا، ويكفي زيادة على ما ذكرناه أنّ جميع ترجيحات ابن يعيش التي بين أيدينا كانت بصريّةً خالصةً، فكل هذه وذاك تجعلني أختار رأي المخزومي في هذه القضية.

وخلاصة القول على هذا الفصل أنّه كان تنظيرا وتوطئةً لهذه الدراسة، تعرّفت فيه على حياة ابن يعيش ومؤلفاته وكذا اجتهاداته، وقد أفرز لنا أنّ ابن يعيش قد كان بحقّ إماما من أئمّة النحو المتقدّمين المجدّدين في هذه الصناعة، له اجتهاداته وانفراداته التي تميّزه عن باقي النحاة، وأهمّ تجديد انفرد به هذا العالم أفرزه هذا الفصل وكان ذلك سمة على كتابه "شرح المفصل" هو اعتناؤه الفائق بالحدود والتعريفات والدّقة في عرضها وبسطها.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص264.

[2] نفسه، ج5، ص11.

الفصل الثاني

موقف ابن يعيش من المسائل الخلافية في باب الأسماء

هذا الفصل يمثّل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، أتناول فيه المسائل النحوية التي اختلف فيها نحّاة المدرستين في باب الأسماء، مرتّبةً على الترتيب الذي سار عليه الشارح في كتابه، حتى نقف من خلالها على موقفه من الخلاف بجلاء ووضوح بين مسألة وأخرى مع أنّه قد مرّ معنا أنّ ابن يعيش نزعته البصريّة واضحة جليّة، فلذلك فلا نعجب أن يكون قد انتصر في هذه المسائل لأصحابه البصريين، وفيما يلي تفصيل ذلك.

مسألة01: الخلاف في اشتقاق الاسم

أوّل ما يطالعنا في بداية كتب النّحو تعريفهم للكلام وأقسامه، قال ابن مالك في ألفيّته: [1]

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

وقد حرّر ابن يعيش خلافا بين البصريين والكوفيين بعد حديثه عن أحد الأقسام الثلاثة وهو الاسم، فنقل لنا اختلاف المذهبين في بنية اشتقاقه فقال ما نصّه:

و«أما اشتقاق الاسم فقد اختلف فيه، فذهب البصريّون إلى أنّه مشتقٌ من السموّ، وهو العلوّ، وذهب الكوفيّون إلى أنّه مشتقّ من السّمة وهي العلامة، وكلاهما حسن من جهة المعنى، إلاّ أنّ اللفظ يشهد مع البصريين، ألا ترى أنك تقول في تصغيره سُمَيٌّ وأصله سُمَيْوٌ فقلبت الواو ياء وأدغمت على حد سيّد وميّت، ولو كان من الوسم لقيل فيه وُسَيْمٌ»[2].

هذه أوّل قضية أثارها ابن يعيش في شرحه كما قلنا، انتصر فيها لرأي البصريين كما هو واضح في تضاعيف كلامه.

والذي يبدو أنه كان مصيبًا فيما ذهب إليه، أعني اشتقاق الاسم من السّموُ، ذلك أنّ التّصغير الذي استدل به ابن يعيش لترجيح رأي البصريين هو الحجّة القاطعة في الموضوع إذ هو من الأسس الصّرفية المعتمدة في معرفة أصول الكلمة، ألا ترى أنّ كلمة (دم) من الأسماء التي حذفت العرب لامها اعتباطا ولم تعوّض عنها شيئا، لكن إذا أردت أن تعرف

[1] ابن مالك، الألفية، ص10.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص83.

هذا المحذوف، فحوّله إلى زنة التّصغير ليتّضح لك الأمر، فتقول: (دُمَيٌّ) فرجعت لامه عند التّصغير، وهي الياء كذلك ها هنا، كما أشار إلى ذلك ابن يعيش.

هذا وقد ذكر ابن يعيش حججا أخرى دعّم بها رأي البصريّين، من ذلك قوله: «قولهم في تكسيره أسماء وأصله أسماو، فوقعت الواو طرفا وقبلها ألفٌ زائدة، فقلبت همزة بعد أن قلبت ألفا، ولو كان من الوسم لقيل فيه أوسام، فلما لم يقل ذلك دلّ على صحة مذهب البصريين وأنّه من السّموّ».[1]

وخلاصة القول الذي أفهمه من كلام ابن يعيش السابق أنّ قول البصريّين في المسألة صحيح من الناحية اللفظية، ومن الناحية المعنوية، وبالتعبير اللساني: صحيح (دالا ومدلولا) بخلاف قول الكوفيين الذي هو صحيح من ناحية المعنى، وفاسد من جهة المبني.

وهناك ملاحظة أخرى على هذا لا مناص من الحديث عليها، ولا تقلّ أهمية عن هذا التحليل، وهذه الملاحظة تتعلق بما سبق الحديث عليه من علاقة ابن يعيش بابن الأنباري وكتابه الإنصاف، وهي أنّ الحجج التي أوردها ابن يعيش هنا لنصرة البصريين تكاد تكون نفسها التي أوردها ابن الأنباري في إنصافه إن لم أقل هي نفسها تماما، وهذا يبرز لنا مدى تأثر ابن يعيش بمصنفات ابن الأنباري في بناء شخصيّته النحويّة، ويجيب لنا عن كثير من التساؤلات والإشكالات حول نحوية ابن يعيش.

مسألة02: الخلاف في إعراب الأسماء الستّة

الأسماء الستة محصورة أو معرّفة بالعد وهي: (أبوك، أخوك، حموك، فوك، هنوك، ذو بمعنى صاحب)، وهي تدرج عند النحاة في باب المعربات بالحروف.

ولكون الإعراب بالحركات هو الأصل، فلقد أثيرت هذه الأسماء جدلا واسعا وعميقا بين النحاة، تعدّدت فيها أقوالهم واختلفت الآراء حول إعرابها، فذهب سيبويه إلا أنّها حروف إعراب والإعراب فيها مقدّر كما يقدر في الأسماء المقصورة.[2]

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص83.

[2] نفسه، ج1، ص153.

وذهب المازني إلّا أنّها معربة بالحركات، وأنّ الباء في "أبيك" حرف إعراب، والخاء في "أخيك" حرف إعراب وكذلك البقية، وهذه الحروف أعني الواو والألف والياء، إشباع حدث عن الحركات، ويؤيد ذلك لغة من يعرب بالحركات في حال الإضافة، وهو ضعيف أيضا لأنّ هذا الإشباع إنما يكون في ضرورة الشعر.[1]

وهناك أقوال كثيرة في المسألة، أعرضت عن ذكرها صفحا، وهي أقوالٌ كلّها تخص مدرسة البصرة.

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنها معربة من مكانين، بالحروف والحركات التي قبلها فإذا قلت: (هذا أخوك) فهو مرفوع، والواو علامة الرفع والضمّة التي قبلها، وإذا قلت: (رأيت أخاك) فالألف علامة النصب والفتحة التي قبلها.[2]

قال ابن يعيش معقّبا على رأي الكوفيين: «وهو قول ضعيف من قِبل أنّ الإعراب أمارة على المعنى، وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها».[3]

ومن النصوص السابقة يتجلّى لنا رأي ابن يعيش في المسألة، وهي أنّها حروف إعراب والإعراب فيها مقدّر، بدليل أنه ذكره ولم يعقّب عليه شيئا، وهو مذهب سيبويه، وأمّا القول الثاني والثالث فقد ضعفهما ابن يعيش فقال: إنّ علّة ضعف رأي المازني هي قياسه على لغة شاذّة تأتي في ضرائر الشعر[4]، وأما قول الكوفيين فكما تقدّمت الإشارة إليه ووصفه له بالضعف والتفنيد، ومضمون ذلك القول: أنّ رأيهم فيه تكلّفا من أنّ الإعراب يُبان عنه بعلامة واحدة، والقول بعلامتين يخالف الأصل الذي قد زُكِن من كلام العرب، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى وأحسن من المصير إلى ما ليس له نظير.

لكن الذي أميل إليه وهو المشهور في كتب النحو أنها أسماء معربة بالحروف، بل إنّ التسمية نفسها لتبعثنا إلى اختيار هذا الرّأي، وهي قول النحاة "باب المعربات بالحروف" ولأنّ

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص154.
[2] ينظر نفسه، ج1، ص154.
[3] نفسه، ج1، ص154.
[4] ينظر نفسه، ج1، ص154.

التقدير، والقول بإعرابيين، يخالف الأصل لكونه فيه تكلّفا وتقعّرا، فنحن إذا ما تأملنا هذه الأسماء وجدنا أنّ المتغيّر هو الحرف، تقول: جاء أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، فالواو علامة الرفع، والألف علامة النصب، والياء علامة الجرّ، فتختلف الحروف دلالة على اختلاف معاني الكلمة من الفاعلية إلى المفعولية إلى الجرّ.

وبالرجوع إلى كتاب ابن الأنباري "الإنصاف" وجدت أنّ ابن يعيش يكاد بطابقه في الحجج والبراهين والترجيح والتأييد لمذهب البصريين، حتى إنّ الطريقة تكاد تكون نفسها في عرض المسائل الخلافية، وهذا يكشف لنا دائما عن مدى تأثر ابن يعيش بنحويّ زمانه، الذي لم تتح له الفرصة للقائه، فاتخذ كتبه منهلا يغترف منها بيده.

مسألة03: الخلاف في كلا وكلتا

كلا وكلتا من ألفاظ التوكيد، يؤكّد بهما المثنّى، الأوّل يؤكّد به المذكّر، والثاني يؤكّد به المؤنّث.

قال الشارح محرّرا هذه القضيّة ومبرزا الخلاف الموجود فيها: «إنّ "كلا" اسم مفرد يفيد معنى التثنية، كما أنّ "كلّ" اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريّين، وذهب الكوفيّون إلى أنّه اسم مثنى لفظا ومعنى، والصّواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر منه مفرد، نحو قولك: كلا أخويك مقبلٌ».[1]

وهذه حجة قويّة لابن يعيش تبيّن صحة ما ذهب إليه، وفساد رأي الكوفيين في هذا خاصّة وأنّه قد جاء السّماع ما يثبت ذلك في أفصح الكلام، كما جاء صراحة في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الجَنّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف33].

فلو كان لفظه مثنّى كما زعم الكوفيّون، لفات شرط المطابقة بين المبتدأ وخبره في المثال وهذا لا يستقيم أبدا، ألا ترى أنك لا تقول: الزيدان قائم، وإنّما تقول: الزيدان قائمان.

لذلك فالإنصاف وقوّة الدليل يلزمان علينا أن نتّبع مذهب البصريين في هذه المسألة كما اختار ذلك ابن يعيش.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص157.

مسألة04: الخلاف في أصل المرفوعات

العمدة في العربية هي المبتدأ وخبره، والفعل وفاعله، والفضلة ما سوى ذلك، ومقصودنا بالفضلة ما قد يتألف الكلام بدونها بخلاف العمدة، وإذا كان ذلك كذلك وهو كذلك، فإنّ الخلاف الذي دار بين النحاة ونقله ابن يعيش في كتابه، كان حول أصل هذه المرفوعات (المبتدأ والخبر والفاعل)، فهل الفاعل هو المستحق للرفع أم المبتدأ؟

ذهب الزّمخشري إلى أنّ الرفع علم الفاعلية، وهو مذهب الخليل ومن تبعه، وحجّتهم في ذلك أنّ الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب على الكلام، من حيث كان تكلّف زيادة الإعراب، إنّما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها لوقع لبس.[1]

وتوضيح ذلك أنّ الرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان، وذلك تشبيه بالفاعل من حيث كان كلٌّ واحد منهما مخبرا عنه، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده، كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك رفع المبتدأ والخبر.

وذهب سيبويه وابن السراج إلى أنّ المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمولة عليهما، ومنه قول سيبويه: اعلم أنّ الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ، لأنّ المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل، وذلك لأنّ المبتدأ يكون مُعرًّى من العوامل اللفظية، ويعرى الاسم من غيره قبل أن يقترن به غيره.[2]

إلى آخر ما حرّره ابن يعيش في هذه القضية، واختار هو المذهب الأوّل فقال: «والذي عليه حِذّاق أصحابنا اليوم المذهب الأوّل».[3]

وعند مطالعتي لبعض كتب النحو، وجدت من ذكر حججا أخرى غير هذه، أغفلها ابن يعيش ومن تلك الكتب: كتاب الهمع، وملخص ما أومأ إليه السيوطي وهو صاحب هذا الكتاب، أنّ حجة الخليل ومن تبعه في كون الفاعل أصل المرفوعات أنّ عامله لفظي وعامل

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص198.
[2] ينظر نفسه، ج1، ص199.
[3] نفسه، ج1، ص194.

المبتدأ معنويّ، والعامل اللفظيّ أقوى من العامل المعنويّ، أما حجّة سيبويه ومن تبعه هي أنّ المبتدأ يبدأ به الكلام، وأنّه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخّر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم.[1]

وكلٌّ فريق أدلى بحجته، الأمر الذي جعل بعض النحاة المتأخرين يذهبون إلى أنّ كليهما أصل وليس أحدهما محمولا على الآخر وفرع منه كما أفاد بذلك السيوطي، وممّن قال بهذا الرأي: رضيّ الدين الاسترابادي في شرحه الكافية تعقيبا على قول المصنف: "الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة" فقال: والأولى كما بيّنّا أن يقال الرفع علَمُ كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد، والنصب علمُ الفضلة في الأصل، ثمّ يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى، وأما الجرّ فعلمُ الإضافة.[2]

واختار هذا الرّأي غير واحد من المحدثين، قال السامرائي: «والظاهر أنّ ما رجحه الرضيّ من أنّ الرّفع دليل العمدة هو الأصل، لقول إبراهيم مصطفى ومن تابعه: إنّ الضمة دليل الإسناد».[3]

ولا يخفى على أيّ باحث مدى صحة هذا الرّأي ووجاهته، وأنّ أصحاب هذا الرأي استطاعوا أن يقضوا على شأفة الخلاف النحوي من أصله في هذه القضية، ونحن لو تأملنا قول النحاة: العمدة هي المبتدأ وخبره، والفاعل وفعله، لوجدنا أنّها كلّها تصبّ في هذا الرأي فلا أدري لماذا كان الخلاف في هذه القضية! الأمر الذي جعل أبو حيان يقول: «إنّ هذا الخلاف لا يجدي فائدة!»

مسألة05: الخلاف في فصل التّنازع

التّنازع عبارة عن توجّه عاملين إلى معمول واحد، فإذا قلت: ضربتُ وأكرمتُ زيدًا، فكل واحد من الفعل ضربتُ وأكرمتُ يطلب زيدًا بالمفعولية، فاتّفق النحاة على أنّه لا يجوز أن

[1] ينظر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، تح: عبد العالي مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج2، 1892م، ص03.

[2] ينظر رضي الدين الاسترابادي، شرح الرضى على الكافية، ج1، ص ص24 25.

[3] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط1، 2000م، ج1، ص27.

يتجه عاملان إلى معمول واحد، كما اتّفقوا على أنّه لا بدّ من إعمال أحدهما، ومن ثمّ اختلفوا في الأولويّة منهما.

فذهب البصريّون إلى أنّ إعمال الثّاني أولى، وذهب الكوفيون إلى أنّ إعمال الأوّل أولى فإذا قلت: "ضربني وضربت زيدًا"، نصبت زيدا لأنك أعملت فيه "ضربت" ولم تعمل الأول فيه لفظا وإن كان المعنى عليه.[1]

ولو أعملت الأوّل لقلت ضربني وضربت زيدٌ، فرفعت زيداً، لأنّ العامل يطلبه فاعلا، هذا خلاصة ما أومأ إليه الشارح.

ثم أسهب يوضح المسألة في حالتي التثنية والجمع، فقال: «فتقول على مذهب سيبويه في التثنية: ضرباني وضربتُ الزّيديْن، وفي الجمع: ضربوني وضربت الزيدِين، فتظهر علامة التثنية والجمع لأنّ فيه ضميرا، وتقول على مذهب الكسائي: ضربني وضربت الزّيديْن وضربني وضربت الزّيدِين، فتخلو الفعل لخلوّه من الضمير».[2]

وهذا الخلاف بين الشيخين مبنيٌّ على خلاف آخر هو: هل يجوز حذف الفاعل أم لا؟ وقد سبق معنا في المسألة التي قبل هذه أنّ الفاعل عمدة، والعمدة ما لا بدّ من ذكره فسيبويه حين رأى أنّ الفاعل ملتزم الذّكر، حمله ذلك على تقدير ضمير في العامل يعود على الظاهر، والكسائيّ بناءً على مذهبه في جواز حذف الفاعل، جوّز أن يكون الفاعل هنا محذوفا دلّ عليه الظاهر، ولأنّ حذف ما يعلم جائز في العربية التي تميل إلى الإيجاز والاختصار كما هو معلوم، ثم إنّ الإضمار قبل الذكر خلاف الأصل، وهو عمدة الكوفيين في قولهم بإعمال الأول دون الثاني.

وعودًا إلى القول السابق، نجد أنّ ابن يعيش لم يذكر حججا أخرى، كانت لا تقلّ أهمية عمّا ذكر، وهي أنّ الكوفيين قالوا: إنما قلنا ذلك يعني إعمال الأوّل، ذلك لأنا وجدنا العرب تولى الاهتمام بالأول فلا تقدّم إلا الأهمّ فالأهمّ، في حين آخر رأى البصريّون أنّ القرب أولى وأهمّ، وهو وارد عن العرب، فلقد حملهم الجوار والقرب أن قالوا: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص206.

[2] نفسه، ج1، ص206.

والأصل هذا جحرُ ضبّ خربٌ، لأنّه صفة الجحر الذي يوصف بالخراب بخلاف الضّبّ وما ذاك إلى لعلّة المجاورة والقرب، فلذلك قالوا بإعمال الثاني.

وقد اختار ابن يعيش رأي البصريّين، وفنّد رأي الكوفيين وأجاب عنه قائلا ما نصّه: «والصّحيح مذهب سيبويه، لأنّ الإضمار قبل الذّكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير، ومن ذلك إضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص1]، ومن ذلك قولهم: رُبّه رجلاً، ونعمَ رجلاً زيدًا، وأمّا حذف الفاعل ألبتّة وإخلاء الفعل منه فغير معروف في شيء من كلامهم».[1]

وبهذا نعلم رجاحة رأي البصريين كما قرّر الشّارح، لأنّ حمل الكلام على الإضمار شريطة التفسير أولى ما دام أنّ له نظيرًا في كلام العرب، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أحسن من المصير إلى ما ليس فيه نظير، فكان أقلَّ مخالفة.

وقال ابن يعيش في موضع آخر: «والوجه المختار: ضربتُ وضربني قومُك، وبه ورد الكتاب العزيز، قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف96]، أعمل الثاني، ولو أعمل الأوّل لقال آتوني أفرغه عليه قطرا إذ التقدير آتوني أفرغه، ومثله قوله تعالى: ﴿هآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه﴾ [الحاقة19]، أعمل الثاني»[2]، وأمّا حجّة الكوفيين في السّماع هي قول امرئ القيس:[3]

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

وقد أجاب عنها ابن يعيش: فأمّا بيت امرئ القيس فليس من هذا الباب لأنّ شرط هذا الباب أن يكون كلّ واحد من الفعلين موجّها إلى ما وجه إليه الآخر، وليس الأمر في البيت كذلك، لأنّ الفعل الأول موجّه إلى القليل من المال، والثّاني موجّه إلى الملك، ولم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان مطلوبه الملك، ألا ترى أنه قال في البيت الثاني: [4]

وَلَكنّمَا أَسْعَى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ج1، ص206.
[2] نفسه، ج1، ص208.
[3] ينظر نفسه، ج1، ص212
[4] نفسه، ج1، ص212.

فمعنى البيت: لو كان سعيي في الدّنيا لأدنى حظّ فيها لكفتني البلغة من العيش ولم أتجشّم ما أتجشّم، وإنّما طلبي معالي الأمور كالملك ونحوه، فمفعول الفعل الثاني محذوف ولم أطلب الكثيرَ، فلو نصبنا قليلا بأطلب لاستحال المعنى وصار التقدير: كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلاً، فيكون هذا من عطف جملة على جملة لا تعلّق لأحدهما بالأخرى كقولك: ضربني زيدٌ ولم أكرم بكرًا، فأضحت المسألة بعد هذا التفصيل من غير مسائل هذا الباب.

وللمحقّق "عبد الحميد" تفصيل وتوفيق في هذه المسألة ما أحسنه، وهو قوله بعد ما عرض أدلة المذاهب: "ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني، كما في قولك: ضربت بل أكرمت زيدا، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول، كما في قولك: لا أكرمت ولا قدّمت زيدًا.[1]

ذكر ابن يعيش في إحدى أقواله السّابقة أنّ الإضمار قبل الذكر قد ورد عن العرب في بعض المواضع وذكر بعضا منها ولم يذكرها كاملة، لذلك ارتأيت أن أنقل كلاما لأبي حيان في هذه المسألة يشمل جميع هذه المواضع حتّى تتمّ بذلك الفائدة، فقال رحمه الله: «وهذا الذي يفسّره ما بعده، منه ما يفسّر بجملة، وهو ضمير الشأن والقصة، وشرطها عند البصريّين أن يصرّح بجزأيها، ومنه ما يفسّر بمفرد، وهو الضّمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما، والضّمير المجرور برُبَّ، والضّمير المرفوع بأوّل المتنازعين على مذهب البصريّين، والضّمير المجهول خبره مفسرا له، والضّمير الذي أبدل منه مفسّره، وفي إثبات هذا القسم الأخير خلاف، وذلك نحو: ضربتهم قومَك».[2]

مسألة06: الخلاف في رافع المبتدأ أو الخبر

مسألة المبتدأ والخبر من أشهر المسائل النّحوية التي طرحت على طاولة البحث النّحوي تعدّدت فيها أقوال النحاة وتضاربت، وأسالت حبرا كثيرا من أقلامهم، وحازت صفحات عديدة من كتبهم.

[1] ينظر محمد عبد الحميد، حاشية شرح ابن عقيل، دار العلوم الحديثة، بيروت ، ج1، ط14، ص548.

[2] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: زكريا عبد الحميد، أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ط1 1993م، ص281.

والمبتدأ والخبر من العمدة كما مرّ معنا والضّمة هي علامة الإسناد، والخلاف الذي طرق في هذه القضيّة كان حول العلّة في رفعهما أعني المبتدأ والخبر.

- **المبتدأ**

ذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، لأنّ كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه، قالوا ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملا ومعمولا في حال واحدة، وقد جاء لذلك نظائر، منها قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[1] [الإسراء110].

هذا خلاصة ما ذهب إليه الكوفيّون، وقد ردّه الشّارح ووصفه بالضعف والفساد، فعلق عليه قائلا: «وهو رأي فاسد لأنه يؤدّي إلى محال، وذلك أنّ العامل وجب أن يتقدم على المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أوّلاً وآخرًا في نفس الوقت، ومما يؤيّد فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو: كان زيدٌ أخاك، إنّ زيدا أخاك، فلو كان كلّ واحد منهما عاملا في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره».[2]

وواضح من هذا النص أنّ ابن يعيش يردّ قول الكوفيين، ويعلل ذلك بما سبق ذكره مما أغنى عن الإعادة عن ذكره.

ويستطرد الحديث عن ردّ حجج الكوفيين، فأجاب عن الآية ملتمسا لها تأويلا آخر، فقال ما هو نصّه: «إنّا لا نسلّم أنّ الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب، وإنما هو بتقدير حرف الشرط الذي هو إنْ، والنصب في الاسم بالفعل المذكور، فإذا العامل في كل منهما غير الآخر».[3]

والذي يبدو أنّ قول ابن يعيش فيه شيء من التكلّف، لأنّ تقدير شيء يزاحم الظاهر خلاف الأصل المتفق عليه بين النحاة وهو عدم الحذف، فلا نلجأ إلى التقدير والتأويل ما دام

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص222.
[2] نفسه، ج1، ص222.
[3] نفسه، ج1، ص222.

أنّ المجوّز قائم، لذلك نجد بعض النحاة من تبنّى هذا الرّأي تبعًا للكوفيّين في هذه الجزئيّة – أعني ترتيب العوامل– وفي مقدمتهم الرضيّ، وكذلك أبو حيان في التذييل والتكميل، يقول هذا الأخير: وأمّا من قال رتبة الخبر بعد المبتدأ، ورتبة العامل قبل المعمول فتنافيا فهذا منقوض بما وقع الاتفاق عليه من قولهم: أيًّا تضربْ أضربْ، فرتبة فعل الشرط بعد أداته وهو عامل في اسم الشرط، ولا يلزم أن تكون رتبته قبل اسم الشرط ولا تنافي في ذلك[1]، فلا يلزم أن يكون كلّ عامل أن يتقدم على معموله.

وذهب البصريّون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى، ثم اختلفوا، فذهب بعضهم إلى أنّ ذلك المعنى هو التعرّي عن العوامل اللفظية، وقال الآخرون هو التعري وإسناد الخبر إليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب[2]، ومضمون هذا الكلام أنّ هناك قولين في المسألة

- الأوّل: المبتدأ يرتفع بالابتداء وحده، وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين، واختاره ابن مالك في الخلاصة وإليه أشار: [3]

ورفعُوا مبتدأ بالابتدَا كذاك رفعُ خبرٍ بالمبتدأ

- الثاني: وهو قول بعض البصريين، واختاره الزمخشري، أنّ الابتداء عاملٌ الرّفع في المبتدأ شريطة إسناد الخبر إليه.

إلا أنّ هذين الرّأيين قد اعترض عليهما بأنّ التعرّي عامل معنوي، وهو عدم والعدم ليس بشيء حتى يكون عاملا.

ونقل ابن يعيش جوابهم عن هذا الردّ ما نصّه: العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثّرةً تأثيرا حسّيًا كالإحراق للنار والبرد للماء، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارة تكون بعدم شيء كما تكون بوجوده، ألا ترى أنك لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميّز أحدهما من الآخر

[1] ينظر أبو حيان، التذييل والتكميل لشرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج3، ط1، (دت) ص266.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص223.

[3] ابن مالك، الألفية، ص28.

وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز، بمنزلة صبغ الآخر، فكذلك ها هنا.[1]

وتعقّب ابن يعيش هذا الرأي قائلا: «قيل هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم: إنّ التعري عامل أنه معرّف للعامل، إذ لو زعم أنه معرّف، لكان اعترافا بأنّ العامل غير التعرّي».[2]

ثم بيّن رأيه في المسألة فقال: «والصحيح أنّ الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إيّاه أوّلاً لثان كان خبرا عنه، والأوّليّة معنى قائم به يكسبه قوة، إذ كان غيره متعلقا به، وكانت رتبته متقدمة على غيره».[3]

والجديد الذي يذكر هنا أنّ ابن يعيش قد أعطى تفسيرا جديدا للتعرّي، وهو اهتمام المتكلم بالمبتدأ وجعله أولا، فعلى هذا يكون ابن يعيش قد أخذ برأي البصريين في أنّ العامل في المبتدأ معنوي وهو الابتداء، إلاّ أنّه اختلف معهم في تفسير هذا الابتداء.

- **الخبر**

قال ابن يعيش: «وأمّا العامل في الخبر فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب، ألا ترى إلى قوله: "وكونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما" وإنّما قلنا ذلك لأنّه قد ثبت أنّه عامل في المبتدأ فوجب أن يكون عاملاً في الخبر، لأنه يقتضيهما معا، ألا ترى أنّ "كأنَّ" لما اقتضت مشبّهًا ومشبّهًا به، كانت عاملة في الجزأين كذلك ها هنا».[4]

وذهب آخرون إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر، قالوا لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلّا بعد المبتدأ والابتداء، فوجب أن يعملا فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين.[5]

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص223.
[2] نفسه، ج1، ص223.
[3] نفسه، ج1، ص223.
[4] ينظر نفسه، ج1، ص223.
[5] ينظر نفسه، ج1، ص223.

وقد ردّ ابن يعيش هذا القول، فقال: «ولا ينفكُّ من ضعف، وذلك من قبل أنّ المبتدأ اسم والأصل في الأسماء ألّا تعمل، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له، إلى ماله تأثير، لا تأثير له».[1]

وذهب قوم إلى أنّ الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر، وهذا ضعيف لأنّ المبتدأ اسم، كما أنّ الخبر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه، لأنّ كل واحد منهما يقتضي صاحبه.[2]

هذا آخر ما حرّره ابن يعيش من الأقوال في هذه المسألة، وهذه كلُّها أقوال البصريّين، أمّا قول الكوفيّين في رافع الخبر، فهو نفسه رافع المبتدأ لذلك لم يذكره، وقد مرّ معنا وهو: أنّ المبتدأ يعمل في الخبر، والخبر يعمل في المبتدأ، لعلّة التلازم الموجودة بينهما.

وبعد أن سرد ابن يعيش أدلّة المذاهب وحججها، أبان عن رأيه في المسألة قائلا: «والذي أراه أنّ العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر، كما كان عاملا في المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلّا أنّه كالشرط في عمله، كما لو وضعت ماء في قدرة، ووضعتها على النّار فإنّ النار تسخّن الماء، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها، فكذلك ها هنا»"[3].

وصفوة الحديث عن هذه القضية أجمله في النقاط الآتية:

– العامل في المبتدأ عند البصريّين معنويّ وهو الابتداء، على اختلاف بينهم في تفسيره والعامل في الخبر هو الابتداء نفسه عند بعضهم، أو المبتدأ وهو قول آخرين، واختاره ابن مالك في الخلاصة، أو هو الابتداء بواسطة المبتدأ، وهو قول ابن الأنباري واختاره ابن يعيش هنا كما رأينا.

– من خلال التّحليل نلمس شخصية ابن يعيش الممنطقة من خلال لجوئه إلى التأويل في كثير من الأحايين، واستعماله لبعض مصطلحات المناطقة كالتأثير والتأثّر ونحوهما.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص223.
[2] ينظر نفسه، ج1، ص224.
[3] نفسه، ج1، ص224.

– نعود إلى النّقطة التي ندندن حولها كثيرا في هذا الجانب التطبيقي، وهي تأثّر ابن يعيش بالإنصاف لابن الأنباري، وقد مرّ معنا أنّه بمثابة شيخ لابن يعيش بدلاً من صاحبه وأدلّل على كلامي هذا في هاته القضيّة بنقطتين اثنتين بدتا لي من هذه المسألة.

* اختار ابن يعيش رأي ابن الأنباري في عامل الخبر ونسبه إليه، وهو أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ بواسطة المبتدأ، وهذا الرّأي لا يعرف إلّا من جهة ابن الأنباري.

* ابن يعيش ينقل حجّة ابن الأنباري نفسها ويُدعّم بها رأيه، ولا أرى ضيرًا أن أنقل كلام ابن الأنباري ليكون ذلك أوضح.

قال ابن الأنباري: «والتحقيق فيه عندي أن يقال: إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنّه لا ينفكُّ عنه، ورتبته أن لا يقع إلّا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أنّ النار تسخّن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما، لأنّ التّسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ها هنا».[1] ونكون بهذا قد أثبتنا وأجبنا على ما طرحناه إشكالا في الجانب النظري.

– أمّا بالنسبة لمذهبه في المسألة فهو جرى على مذهب البصريين، إلّا أنه أتى بهذا التفسير الجديد الذي سبقت الإشارة إليه.

– أمّا بالنسبة لمذهب الكوفة، فموقفه منه دائمًا الرفض والتفنيد والوصف بالفساد ومخالفة الصّواب، وهذا دأبه في جميع مسائل هذا الباب.

– أمر آخر ألحظه على هاته القضية وهي أنّ ابن يعيش لم يختزْ رأي سيبويه أو البصريّين، ما أمكننا أن نقول علميًّا وإنصافًا في حقّه: أنه يتحرّى الصّواب والرأي الصّحيح في المسألة.

وأخيرًا يلمس القارئ العنت الشديد الذي يقع فيه الباحث من جرّاء كثرة الآراء وتعددها في المسألة، وسرد الحجج والبراهين والأجوبة، والأجوبة عن الأجوبة، وفي النهاية يفاجأ الباحث

[1] أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 2002م، ص43.

بأنّه لا فائدة تجنى من وراء ذلك، سوى فلسفات عميقة وجدل عقيم لا يفيد اللغة في شيء ثم إنّ في هذا إقصاء للمعنى وإهمال له وتغليبٌ للجانب الشكليّ على الجانب المعنويّ، ولا عبرة للألفاظ مجرّدة عن المعاني، لذلك فلا يسعنا إلّا أن نقول تعليقا على هذه المسألة إنّ العامل في المبتدأ والخبر هو الوضع الأول في اللغة، وأنّهما هكذا سُمعا عن العرب.

مسألة07: الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ

هذه القضيّة أيضًا ممّا اختلف فيها أهل المدرستين، وهي من جنس القضية الأولى وتفصيل القول في هذه المذاهب كالتالي:

ذهب البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردًا كان أو غير مفرد، –جملة– فمثال المفرد: قائمٌ ذهبَ، ومثال الجملة: أبوهُ قائمٌ زيدٌ.[1]

"فقائم وأبوه" خبران قد تقدّما جوازا في المثالين على المبتدأ.

وذهب الكوفيّون إلى منع جواز ذلك، واحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك، لأنّه يؤدّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: "قائم زيدٌ"، كان في قائمٍ ضمير زيد وكذلك الهاء في المثال السابق، ولا خلاف في أنّ رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره.[2]

وابن يعيش قد رجّح رأي البصريين مستدلًّا بالسّماع عن العرب فقال: «والمذهب الأوّل لكثرة استعماله في كلام العرب، قالوا: "مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ" و"تميميٌّ أنَا"، فالفائدة المحكوم بها إنّما هي كونه تميميًّا لا أنا المتكلم».[3]

أقول: لا شكّ أنّ محطّ الفائدة هو الخبر، فهو المعلومة التي تلقى إلى السامع لكونه يجهلها، لذلك كان الخبر نكرة، وأما الذّوات المخبر عنها فقلّ أن تكون مجهولة، لذا فإنّ القاعدة يخبر بالنكرة عن المعرفة، ولا عكس، و"أنا" في المثال السابق ذات أعرف من تميميّ

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص235.
[2] ينظر نفسه، ج1، ص235.
[3] نفسه، ج1، ص235.

المعرّف بالإضافة، لأنّ رتبة الضّمير قبل المعرّف بالإضافة، على نحو ما قرّره النّحاة في ترتيب المعارف، فكان المعرّف بالإضافة أقرب إلى النّكرة، فكان القياس يعضد قول البصريّين.

وأمّا المثال الأوّل ففيه التنصيص على جواز تقديم الخبر صراحةً، فالخبر الذي هو "مشنوء" فيه ضمير تقديره "هو" يعود على المبتدأ – من يشنؤك – لأنّ القاعدة كما قلت يخبر بالنكرة عن المعرفة ولا عكس.

وأمّا قولهم: إنّه يؤدّي إلى تقديم المضمر على الظّاهر فنقول: إنّ تقديم المضمر على الظاهر إنّما يمنع إذا تقدّم لفظا ومعنى نحو: ضرب غلامُه زيدا، وأمّا إذا تقدم لفظا والنيّةُ به التأخير، فلا بأس به نحو: ضرب غلامَه زيدٌ، ألا ترى أنّ الغلام ها هنا مفعول، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل، فهو وإن تقدّم لفظا فهو مؤخّرٌ تقديرًا وحكما، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[1] [طه67].

فالهاء في "نفسه" عائدة على موسى وإن كان متأخرا، فالآية هذه قد استأصلت شأفة الحجّة التي تشبّث بها الكوفيون، وهم في هذا محجوجون بالسّماع الفصيح.

وإلى جانب هذا قد ذكر ابن يعيش أيضا شواهد وأمثالا عن العرب تقرّر ما ذهب إليه البصريّون، وتدلف حجّة الكوفيّين، ومن جملة الأمثلة التي ذكر قول العرب: "في أَكْفانِهِ لُفَّ الميِّتُ"، وقالوا: "فِي بَيْتَهِ يُؤتى الحُكْمُ".[2]

فقد تقدّم المضمر في هذين المثالين على الظّاهر لأنّ النيّة التأخير، فعلى هذا نستنتج أنّ الضّمير في العربيّة محلّه أن يكون بعد الظاهر، لكن إذا تقدّم لفظًا وتأخّر نيّةً جاز ذلك وهذه حجّة البصريّين في هذا الباب، والسّماع شاهد على ذلك.

وأمّا قول الكوفيين وقياسهم في هذه المسألة فهو فاسد، لأنّ القياس مع وجود النصّ باطل وقد مرّ معنا أنّ من القواعد الأصوليّة في هذا الباب، أنّ السّماع مقدّم على القياس، يقول ابن جني: «إذا أدّاك القياس إلى شيء، ووجدت العرب قد نطقت بشيء، فدع ما أنت عليه لما هم عليه».

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص235.

[2] ينظر نفسه، ج1، ص235.

وعلى هذا أقول: إنّ ابن يعيش وغيره من المتأخرين كابن مالك وابن عقيل وأبي حيّان وغيرهم كانوا على صواب كبير في اختيارهم رأى البصريّين في هذه المسألة.

مسألة08: الخلاف في الاسم المرفوع بعد لولا

المقرّر في النّحو أنّ لولا تستعمل استعمالين:

– لولا التي تدخل على الجملة الاسميّة، وتسمّى لولا الامتناعية، أداة امتناع لوجود.

– لولا التي تدخل على الجملة الفعليّة، وتسمّى التحضيضيّة أو التوبيخيّة على التفصيل المقرّر في موضعه.

وبحثنا هنا إنّما هو في الاستعمال الأوّل، أي في الاسم المرفوع بعد لولا، حيث دار الخلاف بين النّحاة في علّة رفعه، يقول ابن يعيش محرّرًا هذه القضية:

«قال الكوفيّون الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بـ لولا نفسها لنيابتها عن الفعل، والتقدير في جملة "لولا زيدٌ لأكرمتك": لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمتك».[1]

والذي نلاحظه جليًّا من قول ابن يعيش هذا أنّه لم يذكر رأي البصريين، لكنّه مفهومٌ من كلامه هذا، ومن الأمثلة التي ذكرها قبل هذا القول في شرحه، وخلاصته أنّ الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بالابتداء لا بالفعل المقدّر، لذلك نراه يهاجم رأي الكوفيين ويصفه بالضعف والفساد ويسرد الأدلّة والحجج لتوهين رأيهم، فقال: «وهذا ضعيف لوجوه منها: أنّه لو كان الأمر على ما ادّعوه لجاز وقوع "أحد" بعدها، لأنّ أحدًا يعمل فيها النفي، ولم يسمع عنهم مثل ذلك ومنها: أنّ الحرف إنّما يعمل إذا اختصّ بالمعمول، نحو حروف الجرّ فإنها مختصة بالأسماء، ونحو حروف الجزم اختصّت بالدّخول على الأفعال، ولولا هذه غير مختصة بل تدخل على الأسماء وتدخل على الأفعال».[2]

وعلى هذا الخلاف الموجود بين المذهبين، يكون إعراب الاسم المرفوع بعد لولا هذه في المثال السابق كالتالي:

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص242.

[2] نفسه، ج1، ص243.

- على مذهب البصريّين: مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا تقديره: موجود.
- على مذهب الكوفيّين: فاعل مرفوع بالفعل المقدّر.

وبعد هذا الإعراب أقول: فعلى مذهب البصريين تكون الجملة اسميّة، وعلى مذهب الكوفة تكون جملة فعليّة، ولا شكّ أنّ بين الجملتين فرقًا من الناحية الشكلية والمعنوية أيضا، لأنّ كلاًّ من الجملة الفعلية والاسمية لها دلالتها الخاصة.

وممّا يؤبه له في هذه المسألة وتجدر الإشارة إليه أنّ ابن يعيش قد خالف ما قال به ابن الأنباري في إنصافه، إذ كانت هذه المسألة من المسائل السّبع النوادر التي وافق فيها الكوفيين، وها هو ابن يعيش ما زال يرجّح أقوال البصريين وآراءهم وينافح عنها الفينة بعد الفينة، لذلك فإنّي أرى أن أعرض شيئا ممّا قاله ابن الأنباري حول هذه القضيّة، لتستبين نقطة الخلاف بين الشيخين.

قال ابن الأنباري: «وأمّا الجواب عن كلمات البصريين: أمّا قولهم: إنّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، ولولا حرف غير مختصٍّ، قلنا: نسلم أنّ الحرف لا يعمل إلّا إذا كان مختصًّا، ولكن لا نسلم أنّ لولا غير مختص، ذلك أنّ "لولا" التي ذكرت في البيت الذي استشهدتم به: "لولَا حُددتَ ولا عُذْرى لِمَحدودِ" إنّما هي مركّبَةٌ من "لو" الدالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و"لا" معها بمنزلة "لم"، لأنّ لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل».[1]

فبان بهذا أنّ لولا هذه ليست لولا التي وقع الخلاف فيها، وأنها مختصّةٌ بالأسماء دون الأفعال، فوجب أن تكون عاملة على هذا التفصيل.

وقال ابن الأنباري في موضع آخر: «لم يجز لأنّ لولا مركبة من "لو" و"لا"، فلمّا ركّبتا خرجت لو من حدّها، ولا من الجحد، إذ ركّبتا فصيّرتا حرفًا واحدًا، فإنّ الحروف إذا ركّب بعضها مع بعض، تغيّر حكمها الأوّل، وحدث لها بالتركيب حكم آخر».[2]

وعلى هذا التّفصيل يتّضح لنا أنّ سبب الاختلاف بين الشيخين، إنّما هو في بناء لولا نفسها، فابن يعيش اعتبرها لولا نفسها التي تدخل على الأسماء والأفعال معًا، أمّا ابن

[1] أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص70.

[2] نفسه، ص70.

الأنباري فقد التمس لها تخريجا جديدًا يتعلّق ببنيتها التركيبيّة، وأنّها ليست لولا هذه التي في الشاهد – لولا التي تدخل على الجملة الاسمية – فبنى عليها حكمه النحويّ، فهذا هو السّرُّ في الخلاف، غير أنّي أقول جوابا عن نقطتين اثنتين بدتا لي من قول الأنباري والكوفيين:

إنّ جمهرة العلماء المعربين للتّنزيل لا يعربون الاسم المرفوع بعد لولا فاعل لهذا المحذوف وإنما يكتفون بقولهم: مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف وجوبا تقديره موجود في أكثر الأحايين.

ثم إنّ في قول الكوفيين وابن الأنباري تكلّفًا، وأنّ لولا نابت عن الفعل المحذوف، لا سيما وأنّ الأصل هو الذكر لا الحذف والتقدير، فالبقاء على الأصل أولى مما يجعلنا نبقى على الرأي البصريّ واختيار ابن يعيش لأنه الأسهل، والأكثر تماشيا مع قواعد النحو العربي.

مسألة09: الخلاف في دخول الفاء على الخبر

هذه المسألة من المسائل الخلافيّة بين الأخفش وصاحب الكتاب، وتفصيل القول في هذه القضيّة كما قرّره ابن يعيش كالتالي:

الأسماء على ضربين: منها ما هو عارٍ من معنى الشّرط والجزاء، وضربٌ منها يتضمّن الشّرط والجزاء، فالأوّل نحو: زيدٌ وعمرٌ وشبههما، فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره، تقول: "زيدٌ منطلق"، ولو قلت "زيدٌ فمنطلق" لم يجز، وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء، وذكر أنّ ذلك ورد كثيرا عنهم، حكى: "أَخُوكَ فَوُجِدَ"[1]، أي أخوك وجد ونحن قلنا سابقا: إنّ الأخفش قد انماز عن بقيّة نحاة البصريين بكثرة مخالفته لآراء البصريين خصوصًا شيخه سيبويه، وهذا الذي بين يديك نموذج من تلك الآراء.

ويستطرد ابن يعيش حديثه عن هذه المسألة فيقول: وأمّا ما كان متضمّنًا معنى الشرط كالأسماء الموصولة، والنكرةُ الموصوفة بالفعل، أو الظرف أو الجار والمجرور، نحو: "كُلُّ رجلٍ يأتيني أو في الدّارِ فله درهمٌ"، حكمها حكمُ الموصولِ في دخول الفاء في خبرها لشبهها بالشرط والجزاء كالموصول، لأنَّ النكرة في إبهامها، كالموصول إذا لم يرد به مخصوص.[2]

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص250.

[2] ينظر نفسه، ج1، ص ص251 –252.

وهذا النوع محلّ إجماع بين النّحاة في دخول الفاء على خبره، ذلك أنّ العلّة في دخول الفاء في هذا الضّرب بيّنة من القول السّابق وهي تضمّنه معنى الشرط، والفاء تدخل على جواب الشرط كما هو معلوم إذا كانت الجملة اسمية، تقول: "إنْ يذهبْ زيدٌ فعمرٌ مكرمٌ" فلمّا كان الموصولُ غير المخصوص شائعًا كان فيه معنى الشّرط والجزاء، فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشرط المحض، وذلك أنّه إذا كان شائعًا كان مبهمًا غير مخصوص، وباب الشرط مبني على الإبهام، فإن جعلته لواحد مخصوصًا نحو: "زيدٌ الذي أتاني فله درهمٌ" لم يجزْ دخول الفاء في خبره لبعده عن الشّرط والجزاء، وأيضًا أن تكون صلته فعلا أو جارا ومجرورا[1]، لأنّ الشّرط إنّما يكون بالفعل، والجار والمجرور يتعلقان دائمًا بالفعل أو شبهه فلو قلت: "الذي أبوهُ قائم له درهمٌ" لم يجز دخول الفاء في الخبر ها هنا، لعدم مشابهة الشّرط من القيد الثاني.

وكذلك النكرة الموصوفة بغير الفعل أو الظرف أو الجار والمجرور، لا يجوز دخول الفاء على خبرها، فلو قلت: "كلُّ إنسانٍ فله درهمٌ" لم يجزْ لأنّه لم تتقدّم صفة بفعل أو ظرف أو جار يستفاد منها معنى الشرط، وجرى هذا النوع في الامتناع مجرى: "زيد فقائم"، "وعمرٌو فمنطلق".

وهذا الذي ذكرناه وأسهبنا الحديث حوله وهو الضّرب الأوّل الذي يتضمّن الشّرط لا بدّ منه، لكونه قسيمًا للضّرب الثاني الذي لا يتضمّن معنى الشرط وهو الخبر المحض، حتى تتضح المفارقة بين الأمرين، ويعرف القارئ علّة النحاة في رفضهم دخول الفاء على هذا الضّرب.

وعودًا إلى رأي الأخفش الذي انفرد بهذا الرّأي عن الجمهور، وحجّته كما ذكر ابن يعيش وكما يبدوا هي السّماع عن العرب، وهو المثال الذي حكاه عنهم، وقد مرّ معنا وهو قولهم: "أخوك فوجد"، وأيضًا البيت الشعري الذي أنشده: [2]

وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتَهُم وأكرومةُ الحَيّينِ خِلْوٌ كما هيا

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص252.

[2] نفسه، ج1، ص250.

والشّاهد واضحٌ من البيت وهو دخول الفاء على الخبر (فانكح)، وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأوّل ما ورد من ذلك على أنّها عاطفة،وأنّه من قبيل عطف جملة فعليّة على جملة اسميّة.

وأنا ألحظ هنا ملحوظة على ابن يعيش واحترامه لرأي الأخفش رغم مخالفته لجمهرة النحاة، ومع هذا كلّه لم ينعته بالفساد والضّعف الذي كان يصف به الكوفيين كما مرّ معنا وهذا ما يؤكّد لنا بصريّته المذهبيّة.

لطيفة: ما الفرق بين الخبر عن الموصول إذا كان فيه الفاء، وبين إذا لم يكن فيه الفاء؟

قيل: إذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أذن بأنّ الخبر مستحقٌّ بالفعل الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: "الذي يأتيني فله درهم"، أذن بأنّ الدرهم مستحق له بإتيانه، لأن الفاء للتعقيب والمُسبّب يوجد عقب السّبب، وإذا قلت: "الذي يأتيني له درهم" يدلّ على استحقاق الدرهم من غير أن يدلّ على أنه بالإتيان.[1]

مسألة10: الخلاف في رافع خبر إنّ وأخواتها

المتعارف عليه عند النحاة أنّ "إنّ وأخواتها" من جملة النّواسخ التي تدخل على جزأي الابتداء "المبتدأ والخبر" فتنسخ حكمهما الإعرابي، تنصب الاسم وترفع الخبر، غير أنّ الكوفيّين قد خالفوا في هذا ورأوا أنّ الخبر إنما هو باق على رفعه مع الناسخ، كما كان قبل قال ابن يعيش: «وذهب الكوفيون إلى أنّ هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ».[2]

وتعقّب الشّارحُ قول الكوفيّين بالردّ والتضعيف فقال: «وهو فاسد وذلك من قبل أنّ الابتداء قد زال، وبه بالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلمّا زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه، ومع ذلك فإنا وجدنا كلّ ما عمل في المبتدأ عمل في خبره، نحو: "ظننت وأخواتها" وكذلك "كان وأخواتها"».[3]

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص252.

[2] نفسه، ج1، ص255.

[3] نفسه، ج1، ص255.

وإذا أردنا توضيح قول ابن يعيش هذا نضرب المثال التالي:

"زيدٌ قائمٌ"، مبتدأ وخبرٌ مرفوعان، فإذا أدخلنا عليهما الناسخ "كان" مثلاً أَصْبَحَتْ: "كان زيدٌ قائمًا"، وإذا أدخلنا على الجملة "ظنّ" أصبحت "ظننت زيدًا قائمًا"، فاتضح الأمر أنّ النواسخ تعمل في المبتدأ والخبر معًا، و"إنّ" واحدة من جملة النواسخ فحقّ لها هذا الحكم.

ثم إنّه يقال للكوفيين: هلاّ أنصفتم أنفسكم فلقد مرّ معنا قولكم في باب الابتداء أنّ المبتدأ والخبر يترافعان بحجّة أنهما متلازمان، لا يوجد أحدهما من دون الآخر، فدعواهم حينئذ أنّ "إنّ" عملت النّصب في الاسم دون الخبر خَرْمٌ لقاعدتهم السابقة.

وعلى هذا فإنّ الرّأي الذي رجّحه ابن يعيش أي؛ رأي البصريين هو الذي نخلد إليه ونعوّل عليه، لكونه أكثر دقّة وتماشيًا مع قواعد النّحو العربي.

مسألة11: الخلاف في رافع خبر لا النّافية للجنس

قال ابن يعيش:

«واعلم أنّ أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر "لا"، فذهب بعضهم إلى أنّها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين، بخلاف إنّ فإنها مشبّهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل وذهب أبو الحسن ومن تبعه إلى أنّ "لا" هذه ترفع الخبر، وذلك لأنّها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيهما جميعًا، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر، وليس كذلك نواصب الأفعال».[1]

ومن خلال القول أستنتج شيئا لطيفًا في المسألة، وهو أنّ الخلاف هنا واقع بين سيبويه والأخفش مع أنّ ابن يعيش لم يذكر اسم سيبويه، وإنما قلت الخلاف مع سيبويه ولم أقل مع نحويّ آخر لأمرين:

– الأمر الأول أنّ الأخفش هو النّحوي البصريّ الوحيد الذي خالف سيبويه في كثير من آرائه، وهذه النقطة قد مرّت معنا تنصيصا وتطبيقا.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص264.

– الأمر الثاني أنّي وجدت في شرح ابن عقيل "باب لا النافية للجنس" هذه القضيّة، وأسند ابن عقيل الرّأي الأوّل لسيبويه والثاني للأخفش.[1]

لكنّي أتساءل لماذا لم يسند ابن يعيش الرّأي الأوّل إلى سيبويه أم أنّ الصّواب كان ضده؟ لأنّ ابن يعيش قد اختار رأي الأخفش في هذه المسألة، فقال عنه: "وهو المختار"[2] من حيث إنّ الناسخ الدّاخل على الجملة الاسميّة يقتضيها جميعًا كما مرّ معنا في باب إنّ نفسها.

وأمّا الكوفيّون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان، وهي قاعدتهم في إنّ وأخواتها.[3]

وحجّتهم في ذلك أنّ "لا" فرع عن الفعل في العمل، والفروع أبدًا منحطّة عن الأصول فإعمال لا في الجزأين على هذا تسوية بين الأصل والفرع، والردّ عليهم كما في باب إنّ وأخواتها، أنّ الناسخ الداخل على الجملة الاسمية يقتضي العمل في الجزأين معًا، هذا هو الصّحيح من المذهب.

وبهذا عرفنا مدَى تأثّر ابن يعيش بإمام الصّناعة النّحوية سيبويه، ولا أدلّ على ذلك من أنّه لم يذكره في قضيّة كان الصّواب فيها خلاف ما قال به، بالإضافة إلى تأثّره بآراء البصريّين، فقد نعتهم كما رأينا في بداية قوله بـ"أصحابنا"، وهو إلى حدّ هذه المسألة ما زال ينتصر لآرائهم ويدافع عنها، وينتقد آراء الكوفيين بين مسألة وأخرى.

مثال: لا رجلَ في الدّار.

– على مذهب سيبويه أنّ (لا رجل) بكاملها في موضع رفع بالابتداء، والخبر باق على رفعه.

– على مذهب الأخفش وهو الصَحيح المختار أنّ (رَجُلَ) اسم لا، والخبر مرفوع بـ "لا" نفسها تقديره مستقرّ.

---

[1] ينظر بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، ج1، ط14، 1956م، ص399.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص264.

[3] ينظر نفسه، ج1، ص264.

مسألة12: الخلاف في عمل ما النّافية

"ما" لها استعمالان عند العرب: ما العاملة المشبّهة بليس وتعرف بـ"ما الحجازية"، وما غير العاملة وهي "ما التميمية"، وبحثنا هنا في ما العاملة وهي الأولى.

فمذْهبُ البصريّين هو كما مرّ ذكره، وهي أنّها عاملةٌ في الجزأين مثل "ليس"، وذهب الكوفيّون إلى أنّ خبر "ما" هذه في قولك: "ما زيدٌ قائمًا" ليس منتصبا بما وإنّما هو منصوب بإسقاط الخافض وهو الباء كان أصله: "ما زيدٌ بقائمٍ"، فلما سقطت الباء انتصب الاسم.[1]

وقد ضعّف ابن يعيش رأي الكوفيّين فقال: «وهذا غير مرض لأنّ الخافض إذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجارّ والمجرور في موضع نصب، فإذا سقط الخافض ووصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور فنصبه، فالنّصب إنّما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض، ألا ترى أنّك تقول: ﴿وَكَفَى باللهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح28]، فيكون الاسم مجرورًا بالباء، فإذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعا نحو: "كفى اللهُ" لأنه لم يكن موضعهما نصبا بل رفعا».[2]

وذكر ابن يعيش العديد من الأمثلة لتوهين قول الكوفيين فمن ذلك قول العرب: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، فإذا أسقطت الخافض قلت: "حسبك درهم" بالرفع لأنه كان في موضع مبتدأ، وكذلك تقول: "ما جاءني من أحد" وتقول: "ما جاء أحد"، فترفع لأنّ موضعه كان مرفوعا».[3]

فاتّضح بعد هذا التفصيل أنّ خبر "ما" ليس منصوبًا بما ذكروه من سقوط الباء وإنما هو بنفس الحرف الذي هو "ما" للعلّة التي ذكرناها، وهو شبهها بـ ليس، و"ما" أقعد وأوغل في شبه ليس لأنّ "لا" قد تكون لنفي الماضي، فلهذا قلّ استعمال "لا" بمعنى ليس، وكثر استعمال "ما" والقواعد النّحوية إنّما بُنيت على المشابهة، فمتى أشبه شيء شيئا آخر أخذ حكمه، هكذا بنى النّحويون قواعد هذه الصّناعة.

ثم إنّ في قول الكوفيين هذا من التكلّف ما لا يخفى على أحد، فالبقاء على الذكر دون التقدير أولى، ممّا يجعلنا نمشي مع رأي ابن يعيش والبصريّين في هذه المسألة، ثم إنّني

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص268.

[2] نفسه، ج1، ص269.

[3] نفسه، ج1، ص269.

استفدت من قول ابن يعيش وأمثلته شيئا ثمينًا، وهو قولُ بعض المعربين (المنصوب بنزع الخافض)، وأنّ هذا التعبير غير دقيق ولا تؤخذ هذه التسمية غفلا هكذا على إطلاقها، وإنما على حسب التفصيل الذي ذكره الشارح.

مسألة13: الخلاف في أصل الاشتقاق

هذه القضيّة من الأهميّة بمكان، لأنّها متعلقةٌ حول أصلٍ كبير في اللغة، ألا وهو أصل الاشتقاق العربيّ للكلمة، لذلك لا تجد أيّ نحوي إلّا وقد ذكرها في كتابه، وخلاصتها هل المصدر هو أصل الاشتقاق؟ أم أنّ الفعل هو الأصل؟

وقد ساق الشّارح كعادته في كتابه هذا الخلاف باسطًا أدلّة كلّ من الفريقين، فبدأ مرجّحًا رأي البصرة قائلاً: «واعلم أنّ الأفعال مشتقّةٌ من المصادر، كما أنّ أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقّة منها، وإنما قلنا ذلك لأنّ المصادر تختلف كما يختلف سائر أسماء الأجناس، ألا تراك تقول: "ضربت ضربًا وذهبت ذهابا وقعدت قعودًا وكذبت كذابا"، ولم تأت على منهاج واحد ولو كانت مشتقّة من الأفعال لجرت على سننٍ واحد في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين».[1]

والذي يقصده بقوله أسماء الأجناس كالزّيت والتّراب والماء والثّوب ونحوها، فهذه أسماء قائمة بنفسها، وهي تختلف في أبنيتها وصورها، أما المشتقّات فالأصل فيها أن تجري على سنن واحد هذا هو القياس فيها.

ألا ترى أنّ الفاعل من الثلاثي يأتي على فاعل لا يختلف نحو: ضرب فهو ضاربٌ، وقتل فهو قاتلٌ، ومن الرّباعي على مُفعِل نحو: أخرج فهو مخرج، وأكرم فهو مكرم، ومن فاعل على مفاعل نحو: ضارب فهو مضارب، وقاتل فهو مقاتل، فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الأجناس نحو: رجل وفرس وغلام، ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دّل على أنها الأصل.[2]

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص272.

[2] نفسه، ج1، ص273.

ومن أقوى الأدّلة على أنّ المصدر أصلٌ وأنّ الفعل فرع أي؛ مشتقّ من المصدر الجانب الدّلالي، ذلك أنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمن، ولو كانت المصادر مشتقّة من الأفعال لدلّت على ما في الأفعال من الحدث والزمن، وعلى معنى ثالث كما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول، وكذلك كلّ مشتقّ يكون فيه الأصل وزيادة المعنى الذي اشتق له، فلمّا لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال.[1]

ونحن إذا ما نظرنا وتأمّلنا في قول ابن يعيش هذا وجدنا أنّ الثلاثة أي؛ اسم الفاعل والمفعول والفعل تشترك في الدّلالة على الحدث – المصدر– وتختلف في البواقي، فالفعل ينضاف له الزمن، واسم الفاعل يزاد له الذّات القائمة بالحدث، واسم المفعول يزاد له أيضا الذات الواقع عليها الحدث، وعلّة الزيادة في الدّلالة لهذه الثلاثة هي زيادة البناء على المصدر الأصل، فزادت معها الدلالة التي توافق هذا الاشتقاق، والقاعدة: "أنّ زيادة المبنى يقابله زيادة المعنى" فهذا هو مأخذ ابن يعيش، وبهذا التعليل نصر قول البصريين.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ "الأفعال هي الأصل والمصادر مشتقّة منها، واحتجوا في ذلك بأنّ المصادر تعتلُّ باعتلال الأفعال وتصحُّ بصحّتها ألا ترى أنك تقول: "قام قياما"، فيعتلُّ المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل تقلبها ألفا، وتقول: "لاوذَ لواذا" فيصحّ المصدر وإن كان على زنته، لصحّة فعله وهو لاوذ".[2]

هذه هي حجّتهم، ولهم حجّة أخرى وهي قولهم: «رأينا الفعل عاملا في المصدر، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ومقدّما عليه»[3]، فاقتضى ذلك أن يكون الفعل هو الأصل والمصدر هو الفرع لا العكس.

وكلام ابن يعيش السابق غير واضح لذلك سأوضّحه أكثر بقول ابن الأنباري حتى يزول ذلك الغموض، يقول ابن الأنباري: «أمّا الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنّ المصدر مشتق من الفعل، لأنّ المصدر يصحّ لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول: "قاوم

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ، ج1، ص273.
[2] ينظر نفسه، ج1، ص273.
[3] نفسه، ج1، ص273.

قواما" فيصحّ المصدر لصحّة الفعل، وتقول قام قياما فيعتلّ لاعتلاله، فلما صحّ لصحته واعتلّ لاعتلاله دلّ على أنه فرعٌ عليه».[1]

هذا فحوى ما ذكره ابن يعيش من حجج الكوفيّين، وهناك حجج أخرى لم يذكرها قد ذكرها ابن الأنباري في كتابه.

وابن يعيش قد رفض رأي الكوفيّين وبيّن فساد حججهم فقال: «وهذا الذي ذكروه لا حجّة لهم فيه، أمّا قولهم إنه يعتلّ باعتلال الفعل ويصحّ بصحّته، فلا يدلّ على أنّ المصدر فرع لأنه يجوز أن يعتلّ الفرع باعتلال الأصل لما بينهما من الملابسة طلبا للتشاكل، ولا يدلّ على أنّه أصل، ألا ترى أنّ بعض الأفعال قد تعتلُّ باعتلال الآخر ولا يدلّ على أنّ بعضها أصل لبعض».[2]

ومن الأمثلة التي تدلّ على ذلك قولنا: "أقام وأقال" فأعللتهما بقلب عينهما ألفا حملاً على قام وقال حين اعتلاّ، لتجري الأفعال على سنن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصّحة وكذلك قالوا: أغزيت وادّعيت فقلبوا الواو ياء حملاً على يغزي ويدعي، فقد رأيت كيف اعتلّ كلّ واحد من الأفعال لاعتلال الآخر، ولا يدلّ على أنّ بعضها فرع على بعض.[3]

وأمّا قولهم: «إنّ الأفعال تكون عاملة في المصادر، فنقول يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلا لها، وذلك لأنّا قد أجمعنا على أنّ الأفعال والحروف عاملة في الأسماء، ولم يقل أحد إنها أصل لها كذلك ها هنا»، إذن فالاستدلال بالعامل على قضيّة الأصليّة والفرعيّة قد انخرم بالحروف لذلك لا ينبغي أن يعوّل عليه.

وصفوة القول على هذه المسألة أجملهُ في النقاط التالية:

– ابن يعيش قد جرى في ترجيحه على المذهب البصريّ كعادته دائما، وأوهن قول الكوفيّين كما رأينا.

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ص192.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص273.

[3] ينظر نفسه، ج1، ص273.

– هذا الذي اختاره ابن يعيش هو الرّأي الذي انتحاه كبار النّحاة المتأخرين كابن هشام وأبي حيّان وابن مالك وابن عقيل وغيرهم.

– وهذا الذي اختاره هؤلاء النحاة الأثبات هو الصّحيح كما قاله غير واحد من أهل العلم وهو الذي تشهد له الأدلّة اللغوية والعقلية، بالإضافة إلى ما ذكر من حجج وبراهين، فمن الأدلة اللغوية التسمية نفسها توحي بذلك، فإنّ المصدر في لغة العرب هو الموضع الذي يصدر عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرا، حتى قال ابن الأنباري معلقا على هذا القول: «وهو دليلٌ لا بأس به في المسألة».[1]

ومن الأدلّة العقلية التي تشهد بصحّة هذا الرّأي أنّ الواحد أصل الاثنين، والمصدر واحد والفعل ليس كذلك، فكان المصدر هو الأصل من جهة العقل.

– كذلك ممّا لاحظنا بين ابن الأنباري وابن يعيش، أنّ ابن الأنباري كان أكثر دقّة واستقصاء في عرض المسائل من ابن يعيش وأكثر وضوحًا، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ لأنّ كتاب الإنصاف كتاب مختصّ في الخلاف.

فائدة:

– المصدر يدلّ على الحدث بدلالة المطابقة لأنّ كلّ معناه هو الحدث.

– الفعل يدلّ على المصدر بدلالة التضمّن، ويدلّ على الحدث والفعل معا بدلالة المطابقة ويدل على المكان بدلالة الالتزام.

– الوصف يدلّ على الحدث بدلالة التضمّن، وعلى الحدث وصاحبه بدلالة المطابقة، لأنّ الصّفة معناها: الذّات والحدث القائم بها، أو الواقع منها، أو عليها، أو الثّابت لها.

المسألة14: الخلاف في تأخير العامل في الإغراء –إذا كان اسم فعل–

الإغراء هو تنبيه المخاطب وحثّه على أمر محمود مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الصّلاة الصّلاة وما ملكت أيمانكم» وحكمه النّصب، والعامل فيه فعل محذوف تقديره إلزم.

[1] ابن الأنباري، الإنصاف، ص196.

والخلاف الذي حرّره ابن يعيش هنا، إنّما هو في العامل غير المتصرّف وهو اسم الفعل إذا تأخّر عن المُغرى.

قال ابن يعيش: «وأمّا قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُم﴾ [النساء24]، فقد اختلف النحويّون فيه وذهب أصحابنا والفرّاء من الكوفيين إلى أنه منصوب على المصدر المؤكّد، وذلك أنه لمّا تقدّم من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهَاتُكُم وَبَنَاتُكُم﴾ إلى قوله ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُم﴾ فانتصب المصدرُ بما دلّ عليه سياق الآية، كأنه فعل تقديره: كَتَبَ اللهُ عليكم، فأضيف المصدر إلى الفاعل».[1]

وإضافة المصدر إلى الفاعل كثير في كلام العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾ [الحج40].

وقال الكسائيّ: «كتابَ اللهِ منصوب بـ(عليكم) على الإغراء كأنه قال: عليكم كتابَ الله فقدم المنصوب، قال وذلك جائز قد ورد به السّماع والقياس، فالسّماع قول الراجز:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النّاسَ يَحْمَدُونَكَا

والمراد: دونك دلوي، تأخّر العاملُ عن المعمول وعمل فيه مع كونه اسم فعل، وأمّا القياس فإنّ الظرف نائب عن الفعل تقديره: إلزموا كتاب الله، ولو ظهر الفعل لجاز تقديم معموله عليه فكذلك ما ناب عنه.[2]

والذي يظهر من التّحليل أنّ القضيّة محتملة، فإذا ما نظرنا إلى قول البصريين وجدنا أنّهم قدّروا فعلا يدلّ عليه السّياق حتى لا يسوّوا بين الأصل والفرع، لأنّ الفروع أبدًا منحطّةٌ عن الأصول، فاسم الفعل ضعيف في العمل بدون خلاف، ولا أحد ينكر ما للسياق في توجيه الدلالة ومعرفة المحذوف والمقدّر، وقد جاء مثل هذا في فصيح الكلام: ﴿صنعَ اللهِ﴾ [النمل88]، منصوب على المصدرِ المؤكّد بفعل محذوف يدلّ عليه ما قبله.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص287.

[2] ينظر نفسه، ج1، ص288.

وإذا نظرنا إلى قول الكسائيّ وأصحابه وجدنا أنّهم قد استندوا إلى السّماع عن العرب والسّماع أبدًا مقدّمٌ على القياس، ولأنّ العدول إلى التأويل والخروج عن الظاهر يخالف الأصل، ودلوي في البيت منصوب بدونك وهو متأخّر عنه ولا حاجة بل ولا ضرورة تقتضي تقدير أيّ فعل.

ثم إنّ القياس الصّحيح يعضده من حيث إنّ النائب يأخذ حكم المنوب عنه، فقولنا مثلا: "ضَرْبًا زيدًا" فهو بمنزلة: اضرب زيدا، فعمل المصدر عمل فعله لحلوله مكانه كذلك هنا.

إلّا أنّ ابن يعيش قد رفض قول الكسائيّ ومال كعادته إلى رأي البصريين، جريًا وراء التعليل والتأويل على سنن البصريين، فقال: «وأما ما أنشده من البيت فلا حجّة فيه لأنا نقول: دلوي رفع بالابتداء والظرف الخبر، كما تقول: "دلوي عندك"، وأمّا القياس الذي ذكروه فليس بصحيح لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع».[1]

غير أنّي أستدرك على ابن يعيش فأقول: إنّ معنى البيت يدلّ على أنّه إنشاء وليس خبرا فهو يقول: «يا أيّها النازل إلى البئر خذ دلوي واستق منها، فتقديره مبتدأ وخبرا يتنافى مع دلالة البيت، لأنّ دونك هنا اسم فعل أمر بمعنى خذ»، ويؤيد هذا الذي قلناه أنّ بعض النحويين ممن لا يُجيزون أن يكون دلوي منصوبا باسم الفعل دونك، أنهم يقدّرون فعلا يدل عليه هذا الظاهر – دلوي – ويكون هذا الظاهر توكيدًا لذلك المحذوف.

وأمّا دعوى القياس التي قالوا بها فهي باطلة مع وجود السماع، إذ لا اجتهاد مع النص كما تملي بذلك القواعد الأصوليّة.

والذي يظهر لي أخيرا أنّ رأي الكوفيّين في هذه المسألة أسهل وأنسب مع قواعد النحو واللغة.

مسألة15: الخلاف في العامل في المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد "واو" بمعنى مع، يقول ابن مالك: [2]

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص288.

[2] ابن مالك، متن الألفية، ص61.

يُنصبُ تَالي الواو مفعولاً معهْ في نَحْوِ سِيرِي والطريقَ مُسرعهْ

بِمَا من الفِعْلِ وشِبهِهِ سبقْ ذا النصبُ لا بالواوِ في القولِ الأَحَقْ

وفي البيت الثّاني نلمح الخلاف النّحوي الذي دار بين النّحاة حول العامل النّاصب للمفعول معه، وابن يعيش قد ساق أقوال المذاهب في هذه المسألة:

ذهب سيبويه إلى أنّ النّاصب للمفعول معه هو الفعل بواسطة الواو، وإنما افتقر إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضعفت قبل حروف الجرّ عن مباشرة الأسماء ونصبها إياها، فكما جاؤوا بحرف الجرّ تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عرفا واستعمالا، فكذلك جاؤوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل.[1]

وإذا أردت توضيح هذا القول أكثر أسوق المثال الذي ذكره ابن يعيش مع شرحه فقال: «فإذا قلت استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ، فالأصل هو استوى الماء مع الخشبةِ، وجاء البرد مع الطيالسة، وكانت "الواو" و"مع" يتقارب معنياهما، ذلك أنّ "مع" تفيد الاجتماع والانضمام، وكانت الواو تجمع ما قبلها إلى ما بعدها وتضمّه إليه، وأقاموا الواو مقام مع، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء، فإذا استثنيت باسمٍ أثّر فيه الفعل، وإذا استثنيت بـ إلّا انتقل العمل إلى ما بعد إلاّ»[2]

فإذا قلت مثلا: "قام القوم إلّا زيدا"، انتقل العمل إلى ما بعد إلّا ونصب زيدا، لأنّ إلّا حرف لا يعمل فيه العامل فيتعدّاه، وإذا قلت: "قام القومُ غيرَ زيدٍ" نصبت غير لأنه اسم كذلك الواو هنا حرف مثل "إلّا" لا يعمل فيها العامل فيتعدّاه، لذلك عمل النصب فيما بعدها.

هذا خلاصة ما ذهب إليه سيبويه، وقد خالفه الأخفش في هذا، وذهب إلى أنّ المفعول معه إنما نصب انتصاب الظرف، فقال: «وذلك أنّ الواو في قولك: "قمتُ وزيدًا" واقعةٌ موقع مع، فكأنك قلتَ: "قمت مع زيدٍ"، فلمّا حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف وأقمت

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص439.

[2] نفسه، ج1، ص439.

الواو مقامها انتصب زيدٌ بعدها على حدّ انتصاب "مع"، وقد كانت "مع" منصوبة بنفس قمت بلا واسطة، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جاريا مجرى انتصاب الظروف».[1]

وذهب الكوفيّون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك أنّنا إذا قلنا: "استوى الماءُ والخشبةَ" لا يحسنُ تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة، لأنّ الخشبة لا تكون معوجة فتستوي، فلمّا خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف، قالوا: وهذه قاعدتنا في الظّرف نحو قولك: "زيدٌ عندكَ".[2]

إذن فملخّص الأقوال في المسألة ثلاثة، القول الأوّل والثّاني لمدرسة البصرة، والثّالث لمدرسة الكوفة، واختار ابن يعيش مذهب سيبويه فقال: «والصّواب ما ذهب إليه سيبويه من أنّ العامل هو الفعل الأول، لأنّه وإن لم يكن متعدّيا فقد قوّي بالواو النائبة عن "مع"، فتعدّى كما يتعدّى الفعل بحرف الجرّ».[3]

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، فقد قال عنه ابن يعيش: «إنّه ضعيف لأنّ قولك: استوى الماءُ والخشبةَ، وسرتُ والنيلَ، وكنتُ وزيدًا كالأخوين، ليست الأسماء فيها ظروفا فلا تنتصب انتصابها»[4]، وأمّا قول الكوفيين فقد علّق عليه بأنّه: ضعيف جدًّا لأنه لو جاز نصب الثاني لأنّه مخالف للأوّل، لجاز نصب الأوّل أيضا لأنه مخالف للثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قولك: "قام زيد لا عمرو"[5]، ونظائر ذلك كثيرة.

وبعد عرض المذاهب وأدلّتها يتبيّن أنّ القول الأوّل قول سيبويه واختيار ابن يعيش هو الأولى بالقبول لقوة الحجج ولكثرة القائلين به.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص440.
[2] ينظر نفسه، ج1، ص440.
[3] نفسه، ج1، ص440.
[4] نفسه، ج1، ص441.
[5] ينظر نفسه، ج1، ص441.

مسألة16: الخلاف في مجيء الحال من الماضي

قال ابن مالك: [1]

الحالُ وصفٌ فضلَةٌ منتصبُ مُفهمٌ في حالٍ كفردًا أذهبُ

والمفهوم من الاصطلاح والبيت أنّ الحال يدلّ على بيان هيئة الفاعل أو المفعول حالة وقوع الفعل، إلّا أنّه قد وردت نصوص وشواهد تثبت غير ذلك، الأمر الذي جعل النحاة يختلفون في هذا ويذهبون في ذلك مذاهب شتى.

فذهب الكوفيّون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا سواء كان معه "قد" أو لم تكن، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين واحتجّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء90] وقول الشاعر:

وإنّي لَتَعْرُونِي لذكراكِ نَفْضَةٌ كَما انْتَفَضَ العصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ [2]

وعضّدوا للسّماع بالقياس أيضا فقالوا: «إنّ الفعل الماضي يقع صفة للنكرة، وكل ما جاز أن يكون صفة فإنّه يجوز أن يكون حالا».[3]

والبصريّون لا يرون ذلك، وأنّ كل ما جاء فيه الفعل الماضي حالًا هو مؤوّلٌ على إضمار "قد"، لأنّ "قد" تقرّبه من الحال، ولذلك حسن الحال بالماضي، ألا تراك تقول: "قد قامت الصلاة" قبل حال قيامها، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو السّاعة، فيقال: قد قام الآن أو السّاعة فتقول: "جاء زيد قد ضحك" و"أقبل محمد وقد علاه الشيب"[4].

وأمّا ما ذكروه من القياس ففاسد والأمر فيه بالعكس، فإنّ كل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة يجوز أن يكون حالا، إلى آخر ما قرّره ابن يعيش في نصرته للبصريين.

---

[1] ابن مالك، الألفية، ص65.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص28.

[3] نفسه، ج2، ص29.

[4] نفسه، ج2، ص28.

يقول ابن يعيش: «ألا ترى أنّ الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفةً للنكرة نحو: "هذا رجل سيكتب أو سيضرب"، ولا يجوز أن يقع حالا»[1]، والفعل الماضي مثله أي مثل المستقبل في كونهما لا يدلّان على الآنية، والحال في الاصطلاح كما تقدّم أنّه بيان لهيئة الفاعل أو المفعول حالة وقوع الفعل، فلا يجوز لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال.

ولذاك اختلفت الآراء حول الآية الكريمة، فالبصريّون لجؤوا إلى التأويل حتّى يتماشى الشّاهد مع القواعد النّحوية، والكوفيّون والأخفش أمرّوا النّص على ظاهره وجوّزوا مجيء الحال ماضيا، وابن يعيش قد رجّح مذهب البصريّين في إضمار "قَدْ" إذا كان الفعل ماضيا.

مسألة17: الخلاف في سوى

ذهب البصريّون إلى أنّ سوى ظرف من ظروف الأمكنة ومعناه إذا أضيف كمعنى: "مكانك"، فإذا قلت: "جاءني رجلٌ سواك" فكأنك قلت: "جاءني رجل مكانك" أي في موضعك وبدل منك، فتنصب سواك على كل حالٍ لأنّه ظرف، والذي يدلّ على ظرفيّتها أنّ العامل يتخطّاها ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلّا في الظروف.[2]

فهي على هذا المذهب ظرف فيه معنى الاستثناء كما كان في "غير"، ألا ترى أنّ الذي هو مكانه وبدل منه غيره وليس إيّاه، فلذلك تقول: "مررت بالقوم سواك وجاءوني سواك ورأيتهم سواك"، فما بعد سوى مجرور وليس داخلا فيما قبلها، كما كان في "غير" كذلك.[3]

وذهب الكوفيّون إلى أنّها إذا استثنى بها خرجت عن حكم الظرفيّة إلى حكم الاسميّة فصارت بمنزلة "غير" في الاستثناء، واستدلّوا على ذلك بجواز دخول حرف الجرّ عليها كما تدخل على "غير"، على حدّ قول الشاعر: [4]

تجانفُ عن جوِّ اليمامةِ ناقتِي وما قصدتُ من أهلها لسِوَائكا

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص29.
[2] ينظر نفسه، ج2، ص61.
[3] ينظر نفسه، ج2، ص61.
[4] نفسه، ج2، ص62.

وابن يعيش قد رفض هذا وانتصر لقول سيبويه والبصريّين فقال عن حجّة الكوفيين: «لا دليل في ذلك، لقلّته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضّرورة».[1]

لكنّي أقول: إنّ ابن يعيش والبصريّين محجوجون بالسّماع عن العرب، فقد سرد العلاّمة ابن عقيل في شرحه العديد من الشواهد التي تثبت خروج "سوى" عن الظرفيّة فقال إضافة إلى ما ذكر[2]: ومن استعمالها مجرورة قوله عليه السلام: «دعوت ربّي ألّا يسلّط على أمّتي عدوًّا من سوى أنفسها» ومن استعمالها مرفوعة قول الشاعر:

وَإذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أو تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأنتَ المُشْتَرِي

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله:

لَدَيْكَ كفيلٌ بالمُنى لمُؤمِل وإنّ سواكَ من يؤمِّلُه يشقى

وغيرها من النّصوص التي تثبت ذلك.

يقول ابن مالك في الألفية ناصرا هذا الرأي: [3]

ولسِوى سُوى سواءٍ اجعلا على الأصحّ ما لغيرٍ جُعلا

وهو بهذا يردّ على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أنّ "سوى" لا تخرج عن النصب على الظرفية.

وأرى بعد عرض هذه الشواهد وأقوال المذاهب أنّ هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية، كما هو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة وادّعاؤهم أنّ ذلك خاص بضرورة الشعر مع كثرة ما ورد من ذلك عن العرب، إذ أنّ تأويل كلّ هذه النصوص الكثيرة فيه من التمحل والتكلّف ما لا يخفى، ولا ضرورة تدعوا إلى ذلك، إذ أنّ قواعد اللغة يحكم فيها بما سمع من أهلها، ولئن ذهبنا إلى ارتكاب مثل هذه التآويل لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنا.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص62.

[2] ينظر ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص ص611 614.

[3] ابن مالك، الألفية، ص64.

مسألة18: الخلاف في تأكيد النّكرة

مذهب البصريّين أنّه لا يجوز توكيد النّكرة بالتّوكيد المعنويّ، سواء أكانت محدودة مثل: يوم وليلة وشهر وحول، أَمْ غير محدودة مثل: وقت وزمن وحين.

وذهب الكوفيّون[1] إلى جواز توكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت النكرة محدودة أي معلومة المقدار نحو: يوم وشهر وفرسخ وميل ونحو ذلك، واستدلّوا على جوازه بقول الشاعر:

إذا القَعُودُ كرَّ فيها حَفَدا يومًا جديدَا كلَّه مطّردا

وقال الآخر: قد صرّتِ البكرةُ يومًا أجمعَا

وغيرها من الشواهد.

وحجّة البصريّين هي التعليل، ذلك أنّ النّكرات لا تؤكّد بالتأكيد المعنويّ، وإنما تؤكّد بالتوكيد اللفظيّ لا غير، لأنّ النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنويّ إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال.[2]

وأمر آخر أنّ الألفاظ التي يؤكّد بها في المعنى معارف، فلا تتبع النكرات توكيدا لها، لأنّ التوكيد كالصّفة[3]، والصفة تتبع الموصوف وكذلك التوكيد وسائر التوابع، وعلى هذا فلو جوّزنا توكيد النكرة بالمعنى لأدّى ذلك إلى خرم قاعدة التوابع، هذا آخر ما قرّره البصريّون في المسألة.

وأمّا موقف ابن يعيش من آراء المذهبين، فقد اختار رأي البصريين ونافح عن مذهبهم فتعرّض لقول الكوفيين وأدلّتهم فقال ما نصّه: «لا حجة في هذه الأبيات لقلّتها وشذوذها مع أنّ رواية (يَا لَيْتَ عِدَّةَ حولِ كلِّهِ رَجبُ) بالإضافة، وإذا أضيف كان معرفةً فلا إشكال والرواية الأخرى برفع "كلّ" على تأكيد المضمر في "جديد" والمضمرات كلّها معارف».[4]

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص227.

[2] ينظر نفسه، ج2، ص227.

[3] ينظر نفسه، ج2، ص227.

[4] نفسه، ج2، ص229.

والتّعليل السّابق الذي قدّمه ابن يعيش للبصريّين وتعامله مع النّصوص الواردة في الباب بين وصفه لها إمّا بالشذوذ أو بعدم معرفة قائلها أو تصحيحها، كلّ ذلك لا يغني في شيء ولا ينهض لإدحاض حجّة الكوفيين، إذ أنّ السّماع يؤيّد ما ذهب إليه الكوفيّون، والمسألة هنا يحكم فيها الدّليل والشاهد الوارد عن العرب، فمن الإنصاف أن نسلّم لقول الكوفيين ونذعن لما قالوه، وقد رجّحه غير واحد من المتأخّرين كابن مالك وابن عقيل وغيرهما، ونقل هذا الأخير الشواهد الدّالة على ذلك، بالإضافة إلى ما ذكره ابن يعيش هنا في عرض قول الكوفيين فمن ذلك[1] قول الشاعر:

يَا ليتنِي كنتُ صَبيًا مُرضَعًا تَحمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَولاً أكتعًا

إذا بكيتُ قَبَلتنِي أربعًا إذَا ظِلْتُ الدَهرَ أبكِي أجمعًا

وقول الشاعر:

إنَّا إذَا خُطَافُنَا تَقَعْقَعَا قَد صَرَّتِ البَكرةُ يومًا أجمعًا

والشّاهد في البيت الأوّل هو قوله: "حولا أكتعا" فإنّه يدلّ لما ذهب إليه الكوفيّون من جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة، وكذلك قوله في البيت الثاني: "يوما أجمعا" نفس الكلام على الأوّل، وجواب البصريّين عن هذا الشاهد إنكاره، أو وصفه بالشّذوذ وعدم معرفة قائله كما فعله ابن يعيش لنصرة أصحابه.

والذي يتبيّن لي بعد عرض المذاهب وأدلّتها أنّ قول الكوفيين هو الأولى بالقبول كما قال ابن مالك: [2]

وإن يُفد توكيدُ منكورٍ قُبِل وعن نُحاةِ البصرَةِ المنعُ شَمِل

وإلّا فحسب منهج البصريين وتعليلهم ستهدر العديد من الأدلّة الواردة عن العرب، وكلام العرب هو الحاكم في القواعد النّحوية وليس العكس.

[1] ينظر ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، 211.

[2] ابن مالك، الألفية، ص97.

مسألة19: الخلاف في العطف على الضّمير المجرور

المقرّر عند البصريين أنه لا يجوز العطف على الضّمير المجرور إلّا بإعادة حرف الجرّ، لذلك ذهب أكثر النحويين إلى تضعيف قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الذّي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء1] بجرّ الأرحام عطفا على الضّمير المخفوضِ، فقد ردّ أبو العباس المبرّد هذه القراءة وقال: لا تحلّ القراءة بها.[1]

وتعقّبه ابن يعيش بقوله: «وهذا القول غير مرضيّ من أبي العباس لأنّه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة، مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السّبعة، كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد، وإذا صحّت الرواية لم يكن سبيل إلى ردّها».[2]

ويقول ابن جنيّ أيضا: «ليست هذه القراءة من الإبعاد والفحش والشّناعة والضّعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنّني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام، ثم حُذفت الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمر وعلى من تنزل أنزل».[3]

وحذف ما يعلم جائز كحذف الثاني لدلالة الأوّل عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَات﴾ [الأحزاب35] أي والذاكرات الله كثيرا، فحذف المفعول لدلالة الأول عليه والشواهد على ذلك كثيرة فلا نطيل سردها.

هذا بالنّسبة لمدرسة البصرة، أمّا الكوفة فقد ذهبت إلى جواز العطف على الضّمير المجرور، وابن يعيش لم يذكر قول الكوفيّين في المسألة صراحة وإنّما هو باق على منهجه البصريّ، وخرّج القراءة على إضمار باء ثانية تدلّ عليها الأولى مثل ما فعل ابن جنيّ، وقال عن الشّاهد الشّعري الذي استشهد به الكوفيّون وهو:

---

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص283.

[2] نفسه، ج2، ص283.

[3] ابن جني، الخصائص، ج1، ص275.

فاليوم قرّبتَ تهجونَا وتشتِمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ

عطف الأيام على الضّمير الكاف المجرور، وخرّجه ابن يعيش أيضا على حذف حرف الجرّ لدلالة الأوّل عليه فقال: والقول فيه كالآية.[1]

وقول الكوفيّين قد اختاره غير واحد من كبار النّحاة المتأخّرين وعلى رأسهم: أبو حيّان وابن مالك وغيرهما، قال ابن مالك: [2]

وعودُ خافضٍ لدَى عطفٍ على ضَمِيرِ خفضٍ لازمًا قد جُعِلاَ

وليس عندِي لازمًا إذ قَدْ أتَى في النَّظمِ والنثرِ الصّحِيحِ مثبتًا

وقال أبو حيّان: وما ذهب إليه أهل البصرة من امتناع العطف على الضّمير المجرور إلّا بإعادة الجارّ واعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيّين في ذلك، وأنّه يجوز ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُفرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ﴾[3][البقرة217].

وقد جاءت الشّواهد الكثيرة التي تقرّر هذا الذي ذهب إليه الكوفيّون من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيهَا النَبِي حَسْبُكَ اللهُ ومَن اتّبَعَكَ مِن المُؤمِنِينَ﴾ [الأنفال64] فـ"من" معطوفة على الكاف على القول الصحيح.

ومن السّماع أيضا قول العرب[4]: "ما فيها غيرُهُ وفَرَسِهِ"، بجرّ الفرس عطفا على الضمير في "غيره"، والتقدير: ما فيها غيره وغير فرسه، ووردت في أشعار العرب كثيرا يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة، قال الشاعر:

إذَا أوقدُوا نارًا لحربِ عدوِّهِم فقد خابَ من يُصلَى بها وسعيرِهَا

وقال آخر:

لو كان لي وزُهيرٍ ثالثٌ وردتْ من الحمامِ عذابًا شرُّ موروِدِ

[1] ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص284.

[2] ابن مالك، الألفية، ص103.

[3] أبو حيان، البحر، ج3، ص167.

[4] نفسه، ج3، ص167.

وقال رجل من طيءٍ

إذَا بِنَا بل أُنَيْسَانَ اتّقت فئةٌ ظَلَّت مُؤَمَّنَةً ممّن تُعادِيهَا

ثمّ قال أبو حيّان بعدما عدّد الشّواهد وهي كثيرة: «فأنت ترى هذا السّماع وكثرته وتصرّف العرب في حرف العطف فتارة عطفت بالواو وتارة بأو، وتارة ببل، وتارة بأم، وتارة بلا، وكلّ هذا التصرف يدلّ على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجارّ».[1]

وبعد عرض المذاهب وأدلّتها يتبيّن لنا بوضوح أنّ قول الكوفة هو الأولى بالقبول، والأكثر تماشيًا مع ما تمليه القواعد الأصوليّة، والتمسّك بالتعليل مع وجود النّص كل ذلك ليس في شيء، وأنا أعجب من تشبّث البصريين بهذه القاعدة مع وجود هذه النصوص الكثيرة، ولا أدري أين هو المحظور اللغوي لو قلنا: "مررت بك وزيدٍ" مع وجود مثله عند العربي القحِّ، ولا أدري كيف تجرّأ نحاتهم على تخطئة أصحاب القراءات وعلى تخطئة العرب أنفسهم!.

كما أستخلص شيئا آخر هو أنّ البصريّين متفقون جميعًا على عدم جواز العطف على الضّمير المجرور، مختلفون في الشّواهد التي جاءت بذلك بين مؤوّل ورادٍّ لها، إمّا بوصفها بالشذوذ أو الضعف أو نحوها، وكلا الرّأيين على خطأ لكن أولهما أشدّ، وابن يعيش قد سلك سبيل التأويل ولم يرّد النص، لكنّي أقول لو اتّبعنا هذا السّبيل لم يبق لتأصيل القواعد أمر يعوّل عليه، وأنقل كلامًا للمخزوميّ عن هذا الذي جنحت إليه: «وأخطئوا لأنّهم لم يستكملوا استقراءاتهم قبل أن يضعوا أصولهم، ومن المعلوم أنّه ما لم يستكمل الاستقراء لا يستطاع الاطمئنان إلى صحة النتائج التي وصلوا إليها، ولا إلى صحّة المنهج الذي عقدوا عليه دراستهم، ولو كانوا استكملوا استقراءاتهم إذن لتجنبوا كثيرا ممّا وقعوا فيه من ارتباك وما تكلفوا فيه من تأويل، وإذن لما اضطروا إلى أن يغلطوا نصوصًا صحيحةً، كما فعلوا مع قراءات صحيحة مقبولة معتبرة عند أصحاب القراءات».[2]

أخيرا أقول: إنّي أكثرت الكلام في هذه القضية وأسهبت وأطنبت، كل ذلك لأنّها مسّت الأصل العظيم الذي هو مورد اللّغة جميعا ألا وهو القرآن الكريم.

[1] أبو حيان، البحر، ج3، ص157.

[2] المخزومي، الكوفة، ص53.

مسألة20: الخلاف في لولاي ولولاك

قال ابن يعيش: «لمّا ورد عنهم "لولاي ولولاك"، وليست هذه الكنايات من ضمائر الرفع والموضع موضع رفع تشعّب فيه آراء الجماعة».[1]

فذهب سيبويه إلى أنّ موضع الضّمير في "لولاي" و"لولاك" خفض، وحكاه عن الخليل ويونس، واحتجّ بأنّ الياء والكاف لا يكونان علامة مضمرٍ مرفوع، وأنّ "لولا" في عملها الخفض مع المكني، وإن كانت لا تعمله مع الظّاهر، بمنزلة عسى في عملها النصب مع المكني نحو: "عساك وعساني"، وإن كان عملها مع الظاهر، الرفع فلـ "عسى" ولـ "لولا" مع المضمر حال تخالف الظاهر.[2]

ومراد سيبويه من هذا التّحليل أنّه غير مستنكرٍ أن يكون للحرف عمل في حال لا يكون له في حال أخرى كما حدث لعسى، وكما أنّ "لدن" مع غدوة حالة خاصّة ليست مع غيرها فكذلك ها هنا.

إلّا أنّ هذا الرأي قد اعترض عليه بأنه إذا كانت "لولا" خافضة وحروف الخفض جيء بها لإيصال الأفعال إلى الأسماء، أي أنّ حروف الجرّ لا بدّ لها من متعلق فما متعلقها هنا؟[3]

وقد أجابوا عن هذا الرّأي بأنّ حروف الجرّ قد تقع زوائد في موضع الابتداء، وذلك نحو قولهم: "بحسبك زيدٌ" والمراد حسبك زيدٌ وقولهم: "هل من أحد عندك" والمراد هل أحد عندك فموضع الحرفين رفع بالابتداء، وإن كانا عملا الخفض[4] فكذلك لولا ها هنا إذا عملت الجرّ فهي غير متعلقة بشيء.

هذا فحوى ما نقل ابن يعيش من حجج البصريّين وقال الأخفش –وهو قول الفرّاء– : «إنّ الكاف في "لولاك" و"لولاي" في موضع رفع، واحتج بأنّ الظاهر التي وقعت فيه هذه الكنايات

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص345.

[2] ينظر نفسه، ج2، ص345.

[3] ينظر نفسه، ج2، ص345.

[4] ينظر نفسه، ج2، ص346.

موقعه مرفوع».[1] وعلّل ذلك بأن قال: «وإنّما علامة الجرّ دخلت على الرّفع ها هنا كما دخلت علامة الرّفع على الجرّ في قولهم: "ما أنا كأنت"، و"أنت" من علامات المرفوع وهو ها هنا في موضع المجرور، وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور، وهما هنا في "لولاي" و"لولاك" من علامات المرفوع، ويؤيّد ذلك أنك تجد المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب فتقول: "ضربتكَ ومررتُ بكَ».[2]

أضف إلى ذلك أننا نجد أحيانا المكني يستوي أيضا في الرّفع والنّصب والخفض فتقول: "ضَرَبَنَا ومَرَّ بِنَا وقُمْنَا"، فتكون النون والألف علامة المنصوب والمجرور والمرفوع، وإذا كان ذلك كذلك وهو كذلك، جاز أن تكون الكاف في موضع "أنت"، و"أنت" في موضع الكاف، ويفرّق بين إعرابها بالقرائن.[3]

يعني أنّ خلاصة كلامهم أنّ هذه الكنايات – الضّمائر– تتعاور وتتقارض ويحلّ بضعها محل بعض، فبحكم أنّ "لولا" تدخل على المبتدأ وحقّه الرّفع، استعير ضمير الجرّ للرّفع فكان في موضع رفع وإن كان حقه الجرّ.

وابن يعيش لم يُعرب عن رأيه في المسألة ولم يرجّح شيئا، ولعلّه يميل إلى قول سيبويه لأنّه عقّب على رأي الكوفيّين بنقل كلام عن سيبويه فقال: «وقد ردّ سيبويه هذه المقالة فقال: لو كان موضع الياء والكاف في "لولاي" و"لولاك" رفعًا وأنّ كناية الرّفع وافقت الجرّ كما وافقت النّصب إذا قلت: "معك وضربك"، لفُصل بينهما في المتكلّم فكنت تقول في الرّفع: "لولاني" وفي الجرّ "لولاي" كما تقول في النّصب: "ضربني" وفي الجر "معي"».[4]

وهناك رأي ثالث في المسألة لم يذكره ابن يعيش وهو رأي أبي العباس المبرد، حيث نفى المذهبين معًا وقال: إنّه لا يجوز أن يقال "لولاي" و"لولاك" لعدم ورود السّماع بذلك، ويجبُ أن يقال: "لولا أنا" و"لولا أنت"، فيؤتى بالضّمير المنفصل، كما جاء في التّنزيل منفصلا.[5]

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص346.

[2] نفسه، ج2، ص346.

[3] ينظر نفسه، ج2، ص346.

[4] نفسه، ج2، ص346.

[5] ابن الأنباري، الإنصاف، ص54.

إلّا أنّي أقول: إنّ أبا العباس محجوج بورود السّماع عن العرب، فلذلك لم يأبه النحاة لمذهبه هذا، ولأنّ القاعدة في الرّواية أنّ من حفظ حجّة على من لم يحفظ.

وأما قول سيبويه فهو من الغرابة بمكان، لأنّ الجرّ بـ"لولا" غير معهود عليه بين النحاة ولعلّه من مفردات سيبويه، لذلك أنا أميل في المسألة إلى رأي الكوفيّين لأنّ الموضع الذي بعد لولا حقّه الرّفع سواء كان مرفوعا بالابتداء على مذهب البصريّين، أو على إضمار فعل كما قال الكوفيّون، وقد مرّ معنا الخلاف في ذلك، والمهمّ أنّ الإجماع قائم بينهما على أنّ الموضع موضع رفع كما بيّنا في المسألة السّابقة.

وإذا كان لا مانع من تعاور الضّمائر لورود الأمثلة والشّواهد على ذلك كما سبق، فأرى الجنوح إلى رأي الكوفيّين أولى، ولذلك رجّح ابن الأنباري في إنصافه رأي الكوفيّين، وهي من المسائل السّبع النوادر التي وافق فيها الكوفيّين من مجموع (121 مسألة نحويّة خلافيّة).

وتلخّص عندي من أقوال النّحاة في هذه القضيّة، إضافة إلى القضيّة التي سبقت في (مسألة رقم08) أنّ "لولا" في العربيّة تأتي على عدّة استعمالات:

- لولا التي تدخل على الجملة الاسميّة نحو قولنا: "لولا زيد لأكرمتك" وتعرب حرف امتناع لوجود.
- لولا التي تدخل على الجملة الفعليّة نحو قولنا: "لولا تراجعوا دروسكم" وتعرب أداة تحضيض، أو توبيخ إذا كان الفعل ماضيًا.
- لولا التي يجيء بعدها ضمائر النّصب والجرّ كما في هذه المسألة، وقد تعدّدت فيها أنظار العلماء وتوزّعت على ثلاثة مذاهب:
  - مذهب سيبويه أنّها حرف جرّ.
  - مذهب الأخفش والكوفيين أنّها حرف ابتداء.
  - مذهب أبي العباس وهو إنكار هذا التّركيب.

وختامًا القول على هذا الفصل أقول: إنّ نزعة ابن يعيش البصريّة واضحة جلية في مسائل هذا الباب، ولا أدلّ على ذلك من أنّه لم يوافقهم ولو في قضيّة واحدة، وأكثر من ذلك فقلد كان يصفهم بالضعف والتفنيد، وأمّا البصريّون فعلى العكس من ذلك، بل أكثر من هذا

فلقد كان في أغلب الأحايين إذا كان الخلاف في المسألة بين أئمة البصريّين لا يرجّح شيئًا سوى عرض أقوالهم، وهذه المسألة من شواهد ذلك.

وعلى هذا أكون قد بيّنتُ وأوضحتُ موقف ابن يعيش وتوجيهه للخّلاف النّحوي في باب الأسماء.

خاتمة

خاتمة

وختامًا القول، وبعد خوض غمار بحث الخلاف النّحوي في أحد الكتب الأمّ في تراثنا العربي، وعند أحد أعلامها وأحبارها، أستطيع الآن بفضل الله بعد انتهائي من هذه الدراسة أن أدير القلم على أهمّ النتائج والنقاط التي توصّلت إليها، وهي كالتالي:

– الخلاف النّحوي قديم قدم النّحو، ظهر بصريًّا قبل أن يكون بصريًّا كوفيًّا، إلّا أنّ الخلاف النّحوي بمفهومه العلمي المنهجي لم يظهر إلّا مع ظهور مدرسة الكوفة.

– منهج البصرة مبنيٌّ على السّماع المطّرد بخلاف الكوفة التي تعتمد على المطّرد والنادر معًا، الأمر نفسه بالنّسبة للقياس، فهو يخضع للسّماع ولا يندّ عنه.

– ابن يعيش هو ذلك العالم الكبير والنّحوي النحرير، الذي كانت له اليد الطّويلة والجهود العظيمة في بناء الدّرس النّحوي والسّمو به إلى يفاع العلوم.

– سار ابن يعيش في تعامله مع أدلّة النحو على نهج البصريين، فكان يأخذ بالسماع المطّرد ويرفض النادر ولا يقيس عليه.

– من أهم التجديدات التي قدّمها ابن يعيش للدرس النّحوي، وغابت في كثير من كتب النحو، هو اعتناؤه الكبير بالحدود والتعريفات، وكيفية شرحه لمصطلحات هذا العلم ومفرداته شرحًا متميزا منقطع القرين.

– للمفصّل أهمية كبيرة ومكانة عظيمة في تراثنا العربي، إذ يُعدُّ أحد الكتب الأمّ التي حوت أصول هذه الصناعة وفروعها، تجلّت فيها عقلية ابن يعيش ومدى تمكّنه من هذه الصّناعة.

– كان توجيه ابن يعيش للخلاف النّحويّ في باب الأسماء، خالصًا لأصحابه البصريين على غرار الكوفيين، الذين رفض مذهبهم ووصفه بالضّعف والفساد، كما مرّ معنا في مسائل هذا الباب.

– كذلك ممّا أسفر هذا البحث أيضًا، مدى تأثّر ابن يعيش بصاحب الصّناعة النّحويّة سيبويه وإعجابه بآرائه وانتصاره لها، فقد كان يرجّحها في أغلب الأحايين حتّى على أصحابه البصريّين.

– كشف البحث عند دراسة حياة ابن يعيش عن شيء خفيّ غير متوقّع تمامًا، وهو عدم وجود شيوخ لابن يعيش في النّحو، سوى اثنين منهم غير معروفين ذكرتهم المصادر، وابن يعيش نفسه هو النحوي الكبير.

– ابن يعيش متأثّر بكتاب الإنصاف لابن الأنباري كثيرًا، إذ كان منبعه الصّافي ومورده النقيّ، الذي ينهل منه لنصرة مذهب البصريّين، وقد كشف البحث أنّ ترجيح ابن يعيش للمسائل الخلافية هو نفسه ترجيح ابن الأنباري سوى مسألة واحدة، وهي مسألة "لولا" التي انتصر فيها ابن الأنباري للكوفيّين.

– اخترتُ جميع ترجيحات ابن يعيش للمسائل الخلافية، إلّا في أربع مسائل – طبعًا ولست بدعًا في هذا الذي اخترته – وإنّما بما قاله ورجّحه النّحاة المحقّقون ومن هذه المسائل:

* اختار ابن يعيش أنّ أصل المرفوعات هو الفاعل تبعًا لسيبويه، بينما أبنت أنا أنّ كليهما أصل أعني – المبتدأ والفاعل – كما قاله العلّامة الرضيّ، واختاره غير واحدٍ من المحدثين.

* لم يجوّز ابن يعيش أن يعمل اسم الفعل في الإغراء إذا كان متأخّرا، وبينت أنّ الصّواب في ذلك هو مذهب الكسائي لورود السّماع عن العرب.

* اخترتُ خروج سوى عن الظرفية، خلافًا لما اختاره ابن يعيش، كما ذهب إلى ذلك ابن مالك وابن عقيل وغيرهما.

* رجّحت مذهب الكوفيّين في جواز توكيد النكرة بالمعرفة، لورود السّماع عن العرب واختاره جمع من المتأخرين، أمّا ابن يعيش فقد انتصر كعادته لأصحابه البصريّين.

ملخص البحث

ملخص البحث

لقد كانت هذه الدّراسة حول موضوع الخلاف النّحويُّ، عند أحد أعلام النّحو العربيّ بعنوان: "موقف ابن يعيش من الخلاف النّحوي في كتابه شرح المفصّل، باب الأسماء أنموذجًا"، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد سعيتُ في هذه الدّراسة إلى الإبانة عن موقف ابن يعيش من الخلاف النّحوي من خلال تحليل المسائل الخلافيّة، التي أثارها ابن يعيش في شرحه للمفصل، كما أشرتُ قبلها إلى التعريف بشخصية ابن يعيش وكتابه وأهمّ المجهودات التي قدمها للنّحو العربيّ، والتي كانت بمثابة التّنظير لهذه الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنّ ابن يعيش قد انتصر في جميع مسائل الخلاف لمدرسة البصرة على غرار الكوفة، بل أكثر من ذلك فقد كان ينعت نحاة البصريّين بقوله: "أصحابنا" في حين آخر كان ينعت آراء الكوفيّين بالضعف والفساد، وهذا كلّه يؤكد لنا بصرية ابن يعيش الخالصة.

Résumé de la recherche

Cette étude avait pour objectif le différent grammairien chez l'un des savants de la grammaire arabe sous l'intitule «position de **Ibn Yaich** du différend grammairien dans son livre explication détaillée, chapitre des noms modèle "comme on l'a indiqué précédemment.

Et j'ai essayé dans cette recherche l'éclaircissement de la position **d'Ibn Yaich** de la controverse grammairienne a travers des questions litigieuse soulevées par **Ibn Yaich** dans son explication . Comme j'ai souligné auparavant la définition de la personnalité de **Ibn Yaich** , son livre et les importants efforts déployés qu'il a offerts pour la grammaire arabe. Et qui sont devenus par la suite comme étant la théorisation pour cette étude.

Cette étude avait pour conclusion que **Ibn Yaich** a triomphé dans toutes les questions de divergence pour l'école de **Bassora** a l'instar de l'école **Alkoufa** .Et plus de ça il qualifiait les grammairiens de **Bossora** en disant «nos amis» et par contre un autre grammairien qualifiait de faibles et abusives les opinions des grammairiens de Al **koufa** , et ça nous affirme l'appartenance vive de **Ibn Yaich** a la ville de **Bassora**.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص

1/ أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر،ج2 1987م.

2/ أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م.

3/ أبو البركات ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية، 1857م.

4/ أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ط3، 1968م.

5/ أبو بكر بن السرّاج، الأصول في النحو، تح: الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ج1، ط3، 1446هـ.

6/ أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 2004م.

7/ بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، ج1، ط1، 1956م.

8/ تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

9/ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: زكريا عبد الحميد، أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ط1 1993م.

10/ أبو حيان، التذييل والتكميل لشرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ج3، ط1، (دت).

11/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، مصر، ج2، ط2، 1979م.

12/ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة والجامعية، القاهرة 2006م.

13/ جمال الدين أبو الحسن بن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ج4، ط1، 1986م.

14/ جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تح: خالد رشيد القاضي، دار صبح، لبنان، ج11 ط1، 2006م.

أبو الحسن أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مصر، ج5، (دت)، ص403.

15/ سليمان قدادة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، الأردن، ط1، 1990م.

16/ الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة، 2004م.

17/ شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحساس عباس، دار الصدر، بيروت، ج7، 1968م.

18/ شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت ج23، 1985م.

19/ شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط3، 1968م.

20/ أبو القاسم السهيلي، آمالي السهيلي، تح: محمد البنا، مكتبة السعادة، مصر، (دت).

21/ كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تح: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة ج5، ط3، (د.ت).

22/ محمد الطنطاوي، نشأة النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (دت).

23/ محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 2002م.

24/ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، تح: حسن بن محمد مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، ط2، 1958م.

25/ موفق الدين أبو البقاء بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ج1، ط1، 2001م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

- مقدمة .....(1-4)

- مدخل: نبذة عن نشأة الخلاف نحوي

1/ تعريف الخلاف النحوي .....(06)

2/ بداية الخلاف النحوي .....(07)

3/ مظاهر الخلاف النحوي .....(10)

- الفصل الأول: ابن يعيش النحوي

1/ ترجمة ابن يعيش .....(15)

1-1 نسبه .....(15)

1-2 نشأته .....(16)

1-3 أخلاقه وثقافته .....(18)

1-4 أقوال العلماء فيه .....(19)

1-5 شيوخه .....(20)

1-6 تلامذته .....(21)

1-7 مؤلفاته .....(22)

1-8 وفاته .....(23)

2/ التعريف بشرح المفصل .....(23)

2-1 سبب التأليف .....(25)

2-2 منهجه في الكتاب .....(26)

2-3 طريقة الشرح .....(27)

2-4 شواهد الكتاب .....(30)

2-5 مصادره في الكتاب .....(31)

2-6 قيمة الكتاب .....(33)

3/ جهوده النحوية .....(34)

3-1 موقف ابن يعيش من أدلة النحو .....(34)

3-1-1 السماع .....(35)

3-1-2 القياس .....(37)

3-1-3 استصحاب الحال .....(41)

3-2 ابن يعيش والمدارس النحوية .....(43)

3-2-1 مدرسة البصرة .....(43)

3-2-2 ابن يعيش ومدرسة الكوفة .....(44)

3-3 موقف ابن يعيش من صاحب الكتاب –الزمخشري- .....(45)

3-4 انفراداته النحوية .....(48)

3-5 مذهبه النحوي .....(55)

- الفصل الثاني: موقف ابن يعيش من الخلاف النحوي

- مسألة 01/ اشتقاق الاسم .....(58)

- مسألة 02/ الأسماء الستّة .....(59)

- مسألة 03/ كلا وكلتا .....(61)

- مسألة 04/ رافع الفاعل .....(62)

- مسألة 05/ فصل التنازع .....(63)

- مسألة 06/ رافع المبتدأ والخبر .....(66)
- مسألة 07/ تقديم الخبر على المبتدأ .....(72)
- مسألة 08/ الاسم المرفوع بعد لولا .....(74)
- مسألة 09/ دخول الفاء على الخبر .....(76)
- مسألة 10/ رافع خبر إن وأخواتها .....(78)
- مسألة 11/ رافع خبر لا النافية للجنس .....(79)
- مسألة 12/ رافع خبر ما النافية .....(81)
- مسألة 13/أصل الاشتقاق .....(82)
- مسألة 14/ تأخير العامل في الإغراء (إذا كان اسم فعل) .....(85)
- مسألة 15/ العامل في المفعول معه .....(87)
- مسألة 16/ الحال .....(90)
- مسألة 17/ الخلاف في سوى .....(91)
- مسألة 18/ الخلاف في تأكيد النكرة .....(93)
- مسألة 19/ العطف على الضمير .....(95)
- مسألة 20/ الخلاف في لولاي ولولاك .....(98)
- خاتمة .....(103-104)
- ملخص البحث .....(106)
- قائمة المصادر والمراجع .....